كُليّةُ الدّراسَاتِ العُليَا

دائِرَةُ اللُّغةِ العَربيّةِ وآدابِهَا

التعلّق التّركيبيّ فِي شِعرِ المُتنبّي: 'أمثِلَةٌ جُزئيّةٌ وموجّهاتٌ كُليّةٌ'

Linguistic Coherence in Al-Mutanabbi poetry: `Partial Examples and Overall Conclusions`

إعداد

نُور الدّين عبد الله عوض الله "الكِسْواني"

إشراف

أ.د مَهْدي أسعد عَرار

تُقدّم هذهِ الأُطروحة استِكمَالًا لمتطلّباتِ الحُصولِ على دَرجَةِ الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها من كُليّة الدّراساتِ العُليا في جامعةِ بيرزيت، فلسطين.

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

كُليّةُ الآداب

دائرة اللغة العربية

برنامج الماجستير في اللُّغةِ العَربيّةِ وآدابِهَا

التعلّق التّركيبيّ فِي شِعرِ المُتنبّي: 'أمثِلَةٌ جُزئيّةٌ وموجّهاتٌ كُليّةٌ'

Linguistic Coherence in Al-Mutanabbi poetry: `Partial Examples and Overall Conclusions`

إعداد

نُور الدّين عبد الله عوض الله "الكِسْواني"

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: ٢٠/١٠/٢٠٢٢م، وأجيزت

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

١. أ.د. مهدي أسعد عرار / مشرفًا ورئيسًا. .....

٢. د. عبد الرؤوف خريوش / ممتحنا خارجيًا. .....

٣. د. نصر الله الشّاعر / ممتحنًا داخليًّا. .....

٢٠٢٢م

الإهداء

إلى اللذين يكونا أينما أقفُ ** "**أبي وأمّي**" هُما الإهداءُ والشَّرفُ

بِرّا، ورحمة، وإخلاصًا، ووفاء...

إلى فُؤاد عزيزٍ قد كان لي أملا ** لقلبِ "**مَريمَ**" حَيثُ الحُبُّ والشّغفُ

رفيقة داعمة، وأنيسة دائمة، وزوجًا صابرة، وأُمًّا حانية..

إلى أمَلَي الأجلى، وحرفي الأعلى وهو على مشارف النّور، بُنيّ "**عبد الله**"...

إلى أخي الأحبّ الذي يرافقني بقلبه من بلاد الأندلس "**مجد**"..

إلى أخواتي الحبيات "**تسنيم، إيلين، تالا، تمارة**" وأزواجِهنّ الأحبّة..

إلى قلب جدّي الجميل وهو يدعو لي بلغته الرقراقة، إلى عائلتي الكريمة أعمامًا وأولاد عموم وأقارب وأنسباء..

إلى طلبتي الأوفياء، وزملائي الفضلاء..

إلى كلّ مُحب للغة العربية والشّعر..

إليك أيّها القارئ الكريمُ..

استحقاق

بقيَ حقًّا عليّ، وإقرارًا منّي، واستحقاقًا له، أنْ أُهديَ ثَمرة هذا العمل إلى أستاذي الأجلّ، الذي درستُ عليه، ونهلتُ منه نهلا وفيرا، العالِم المِفضال، والباحث المِنهال، فائق زمانه بمؤلّفاته وعلمِهِ الزّاخر، ومن يمدح البحر لا يذكرْ له الزّبَدَا، فكان والدًا، وموجّها، ومُعلّما، وهاديًا..

إليك "مهدي عرار"

حَرْفًا حَرْفًا

وجُزءًا جُزءًا

حتى أصل إلى أعماق قلبك

حُبّا ووفاءً وإجْلالا

الشُّكرُ والتّقديرُ

الحمدُ لله العليم أبدا، والفضل والشّكر له جُدُدا، والصّلاة والسّلام على النّبي الكريم مُحمّدٍ مَدَدَا، اللهُمَّ يسّر وأعن، وهيّئ لنا من أمرنا رشدًا، وبعدُ: فإنّ الله سبحانه وتعالى يقول في محكم التّنزيل: {كذلِكَ نَجْزى منْ سَكْرَ} [القمر: 35]. والحَقّ أنّ اللغة ومفرداتها حجارة وتراب؛ فهي قاصرة عن النّهوض بكلمات شُكر وتقدير تليق بمقام الأستاذ الدكتور مهدي أسعد عرار، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، منذ أن كانت وريقاتٍ وأفكارا، فلمْ يبخل بوقته، ولا بجهده، بل أخذني بحلمه وعلمه في متابعة هذه الأطروحة حتى استحكمتْ، وآتتْ أكلها، فقدّم الإرشادات اللازمة، حتى توثّقت عُراها، فله مني الشّكر كلّه.

كما أزجي الشّكر الجميل إلى عُضويْ لجنة المناقشة: أستاذي القدير د. نصر الله الشاعر، مدير برنامج اللغة العربية، وأستاذ العلوم اللغوية في جامعة بيرزيت، وقد درستُ عليه، ونهلتُ منه الشّيء الكثير، و د. عبد الرؤوف خريوش، أستاذ اللسانيات في جامعة القدس المفتوحة؛ لتفضّلهما بقَبول مناقشة هذهِ الأطروحةِ وتقويمها وإغنائها.

نور الدّين عبد الله الكسواني

الإقْرَارُ

أنا المُوقّعَ أدنَاهُ، مُقدِّمَ الأُطرُوحَةِ الّتي تحمِلُ عُنوانَ:

ظاهرة التّعلقّ التّركيبيّ في شِعْرِ المُتنبّي: 'أمثلةٌ جزئيّة وموجّهاتٌ كُليّة'

أُقرُّ بِأنَّ ما اشتَملتْ عليهِ هذه الأُطرُوحةُ هُو نتاجُ جهدي الخاصّ، إلّا ما تمّتِ الإشارةُ إليه، فإنّ هذه الأطروحةَ كاملةً أو أيّ جزءٍ منها لمْ يُقدّم من قبلُ لنيلِ أيّ درجةٍ، أوْ لقبٍ علميّ، أو بحثٍ لدى أيّ مؤسّسةٍ تعليميّةٍ، أوْ بحْثيّةٍ أُخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطّالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date : **التاريخ:**

مسارد المحتوى:

الموضوع	الصّفحَة
إهداء	ب
استحقاق	ج
الشّكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
مسارد المحتوى	و
المُلخّص باللغة العَربيّةِ	ح
المُلخّص باللغة الإنجليزيّة	ط
المقدّمة	1
الدراسات السّابقاتُ	8
منهج الدّراسة	11
محتويات الدّراسة	12
الباب الأوّل: التّعلّقُ التّركيبيّ	14
الفصلُ الأوّلُ: التّعلّقُ التّركيبيّ– الماهيّةُ والاستشراف والأهميّة	14
المَبحَثُ الأول: التّعلّق التركيبيّ لغَةً واصطِلاحًا	15
المبحثُ الثّاني: التعلّق التركيبي استشرافا وأهميّة	17
المطلبُ الأوّل: استشراف ظاهرة التّعلّق بين القدماء والمُحدثين	17
المطلبُ الثّاني: أهميّة تعلّقِ الكلم بعضه ببعضٍ	20
الفصل الثاني: التّعلق التركيبي: البواعثُ والضّابط	21
المبحثُ الأوّل: بواعث التّعلّق التركيبيّ	21
المطلبُ الأوّل: التقديمُ والتّأخير	22
المطلبُ الثّاني: تقديرُ الحذفِ والمحذوفِ	23
المطلبُ الثالثُ: خفاء العلامة الإعرابية	24
المطلبُ الرّابع: تطابق الفصائل النحويّة بين المتعلّق والمتعلّق به	25
المطلبُ الخامسُ: تكاثرُ المَراجعِ والعَلاقاتِ البِنيويّة في السّياقِ	26
المطلبُ السّادِسُ: تطابقُ الفصائل الشّعريّة	27

إلماحة وتحوّط: التّعلق المفضي إلى المشترك النّحوي	**30**
المبحثُ الثّاني: ضابطُ التعلّق وأثرِهِ في توليد المعنى	**31**
إلماحة: التّعلّق المفضي إلى اللّبس	**36**
الباب الثاني: التّعلّق التركيبي في شعر المُتنبي	**37**
التفاتٌ: لِمَ أبو الطّيّب المتنبي	**38**
الفصلُ الأوّل: تعلّق الضمائر بمراجعها	**42**
المبحثُ الأوّلُ: تَعلُّقُ الضّميرِ المُتّصلِ بغيرِ مرجعٍ	**43**
المَبحثُ الثّاني: تَعلُّقُ الضّميرِ بعائد غيرِ مذكورٍ	**67**
المَبحثُ الثالثُ: تَعلُّقُ الضّميرِ المُستتر	**78**
الفصل الثاني: تعلّق الجمل وأشباهها بما تقدّمها	**84**
الفصل الثّالثُ: تعلّق الحال بصاحبها	**122**
المَبحثُ الأوّلُ: تَعلُّقُ الحَالِ المُفردة	**123**
المَبحثُ الثّاني: تَعلُّقُ الحَالِ الجُملةِ	**132**
المَبحثُ الثّالثُ: تَعلُّقُ الحَالِ شِبهِ الجُملةِ	**140**
الفصلُ الرّابع: تعلّقُ المَتبُوعَاتِ بِتَوابِعِها	**143**
المَبحثُ الأوّلُ: تَعلُّقُ المعطوفِ بالمعطُوفِ عَليهِ	**144**
المَبحثُ الثّاني: تَعلُّقُ البَدَلِ بالمُبدَلِ منْهُ	**150**
المَبحثُ الثّالثُ: تَعلُّقُ الصّفةِ بغيرِ مَوصُوفٍ	**155**
الفصلُ الخامسُ: تعلّقُ المُستثنى بغيرِ مُستثنىً منه	**161**
الفصلُ السّادسُ: تعلّق المفعولات بعواملها	**173**
المَبحثُ الأوّلُ: تَعلُّقُ المفعول فيه بغيرِ عاملٍ	**174**
المَبحثُ الثاني: تَعلُّقُ المفعول له بما تقدّمهُ	**185**
الخاتمةُ	**192**
بيانُ المصادرِ والمراجِعِ	**197**

التّعلّقُ التّركيبيّ في شِعْر المُتنبّي:

'أمثلةٌ جزئيّة وموجّهات كليّة'

إعدادُ

نور الدين عبد الله عوض الله "الكِسْواني"

إشرافُ

أ.د مهدي أسْعَد عرار

المُلخّص

تدرسُ هذِهِ المُباحَثةُ ظاهِرَةً نحْويّةً جانَبتها دِراسَاتُ اللّغويّين؛ ألا وهي ظاهرَةُ التّعلّقِ التّركيبي، وقد ارتضى الباحِث أن يسِمَ المُباحَثة **بـ التّعلقّ التّركيبيّ في شِعْرِ المُتنبّي: أمثلةٌ جزئيّة وموجّهاتٌ كُليّة،** وهي تَقُومُ أساسًا على فُصُول ثَلاثةٍ، إذْ أتى الباحثُ في الفصْلِ الأوّل على مفْهُوم الظّاهِرة بدءًا، معرّفًا بها، ثمّ استشرفَ وُجودَ الظّاهَرة بينَ القُدماءِ والمُحدثينَ، مُوضّحًا أهمّيتها في التّراكيب، ومنْ ثَمّ أتى على البَواعِثِ المُفضِيَةِ للتّعلّقِ التّركِيبيّ في الفصْل الثّاني في مَبحَثِهِ الأوّلِ ، وأمّا المَبحَثُ الثّاني فيهِ فَقدْ كانَ مُشتمِلا على ضَابِطِ التّعلّقِ وأثَرِه في تعدّد المَعْنى، ذاكرًا أمْثلةً مُبينَةً عمّا استشرفَهُ من شِعر المُتنبي تجلّي ما ذهب إليه، وأمّا الفَصْلُ الأخيرُ فتناولَ فيه مواضِعَ التّعلّق في شِعر المُتنبي، مُلتفتًا قبلا إلى الإبانة عن باعث اختياره لشعر أبي الطّيب المتنبي، وقد ائتلف هذا الفصل من ستّة مباحِثَ قُسّمتْ على الشّكل الآتِي: تعلّقُ الضّمائرِ بمراجِعِها، تعلّق الجُمل وأشباهِهَا بِمَا تقدّمَها، تَعلّق الحال بِصَاحِبها، تعلّقُ المتبوعاتِ بتوابعها، تعلقّ المُستثنى بالمُستثنَى مِنهُ، تعلّقُ المفعولات بعوامِلِها، مرتكزا في مُباحَثَتِهِ على ديوان المتنبي بشرّاحه؛ مُرجّحًا ما يشفعه من أمثلة، ومُعلّلا الوجوه المحتملة، ومُوضّحًا لها.

Linguistic coherence in Al-Mutanabbi's poetry "Partial Examples "and overall conclusions

By

Noureddine Abdullah Awad Allah "Al-Kiswani"

Supervised By

Prof. Mahdi Asaad Arar

Abstract

This discussion studies a grammatical phenomenon, along with the studies of linguists; It is the phenomenon of the Linguistic coherence. The researcher agreed to name the research The Linguistic Coherence in Al-Mutanabbi poetry "Partial Examples and overall conclusions which is based on the three parts, ,where in the first chapter he discussed the concept of the phenomenon, starting by defined it, then extracted the existence of the phenomenon between the ancients and modernisers, explaining its importance in speech, and then discuses the motives leading to the Linguistic coherence in Al-Mutanabbi's poetry in the second part of the first chapter. The second chapter on the other hand includes the coherence and its effect on polysemy, mentioning clear examples of what he extracted from Al-Mutanabbi's poetry, which would make his point clear. As for the last chapter, he dealt with the positions of coherence in the Al-Mutanabbi's poetry , before he indicated the reason for choosing the poetry of Abu al -Tayyib al -Mutanabbi, and this chapter was composed of six chapters that were divided into the following: The pronouns attachment to their origins, The adverbs attachments to their dependencies, The attachment of the subjunctives, exception and excluded, based on his discussion on the Diwan of Al-Mutanabbi with all its explanations; Weighting the examples that support it, justifying and clarifying the possible aspects.

مُفتَتَحُ القول

"إيّاكَ نَستَعينُ"

يتناولُ البَاحِثُ في مُباحَثَتِهِ هذهِ ظَاهِرَة لِسَانيّةً عَامّةً فِي اللُّغاتِ الإنْسانيّةِ، أَلا وَهيَ ظَاهِرَةُ التّعلُّقِ؛ تَعلُّقِ الكَلِمِ بَعضِهِ ببَعْضٍ، ومَا يُؤدّي إلى تَخلّقِ تلكمُ الظّاهرة مِنْ قَرائِنَ وبواعِثَ، فضْلًا عن ضَابِطِ هذِهِ الظّاهِرةِ الذي يُفضي إلى تِبيانِ المَعْنى، وتعْيينِهِ، وترجِيح معنًى على آخرَ، أو تخلّقِ مَعْنًى جَديد، ولَعلّ نَظْرةً في النّتاجِ اللُّغوي الّذي خلّفَهُ عُلمَاءُ العَربيّةِ تَكفِي لِلقَولِ: إنّهم لمْ يُفرِدوا لهذهِ الظّاهرةِ مصنّفاتٍ واضحة يُمكنُ الرُّجوع إليها؛ بَلْ إنّ جُهودَهم مَنثُورةٌ هُنا وهُناك، فقدْ تناولوا هذه الظّاهرة بوصفها باعثًا من بواعث المُشتركِ النّحوي، أوْ رافدًا من روافد اللّبس في الكَلامِ؛ إلّا أنّ المُحدثينَ مِنهُمْ أخذوا يَدرُسُونَها في مُباحَثاتِهِم ودِراسَاتِهِم، لكنّ حَظّها في الشّعرِ كانَ قَليلًا جدّا؛ ومِنْ أمثلة تلك الدّراسات ما أوردَه البَاحَثُ في الدّراسَاتِ السَابِقات، الّتي دَرسَتْ جَانِبًا مِنْ جَوانِبِ التّعلّقِ التّركِيبي، وهو تعلّق شِبهِ الجُملة بما تَقدّمها.

ومِنْ هُنا تبرُزُ أهميّةُ هذِهِ المُباحَثَةِ؛ إذْ إنّها تَتَناوَلُ مواضع التعلّقِ التركيبيّ في شعر أبي الطّيّب المُتنبّي، وقد اختارَ الباحِثُ شعر المُتنبّي عيّنةً للدّراسَةِ؛ استكمالًا لدراساتهِ السّابقةِ في شِعرِهِ، ولمَكانَةِ المُتنبي المَعروفةِ في الشّعر التي لا تخفى.

والحقُّ أنّ هَذهِ المُباحَثة تُعدُّ من أوائلِ المُباحَثاتِ التي تَتَناولُ هذا الموضوعَ دراسةً تطبيقيّةً في الشّعر بعامة، وفي شعر المُتنبّي بخاصّة، وقد ارتضى البَاحِثُ تقسيمَ المُباحَثَةِ إلى فُصُولٍ ثَلاثَةٍ: أمّا الفصْلُ الأوّلُ فكان مَوسُومًا بِـ: "التّعلّق التّركيبيّ: الماهيّةُ، الاستشرافُ، الأهميّة"، وهو قائمٌ على تعريفِ الظّاهرة، واستشرافِ حُضورها بين القُدماء والمُحدثين، وأهمّيةِ وجودها في التّراكيبِ، وأمّا الفصْلُ الثّاني فقدْ وسَمهُ الباحثُ بِـ : "التّعلّقُ التّركِيبيّ: البَواعِثُ والضّابطُ"، فقد ائتلَفَ من مبحثين اثنين، أولّهُما: بواعث التّعلّق مشفوعا بأمثلة من شعر أبي الطّيّب المتنبي، وثانيهما جلّى فيه ضابط ظاهرة التّعلّق؛ وهو السّياق بشقّيه الحالي والمقالي، وأمّا الفصْلُ الثّالِثُ فكان بعنوانِ: "التّعلّق التّركيبي في شِعر المُتنبي: التفات وشواهد"، والحَقّ أنّه مؤتلفٌ من ستّة مباحث، فكان المبحثُ الأوّل مشتملا على تعلّق الضّمائر بمراجعها، متفرّعا إلى ثلاثة مطالب، وهي: تعلّق الضمّير المتّصل بما تقدّمه، وتعلّق الضمير بغير مذكور،

وتعلّق الضّمير المستتر بغيرِ مرجعٍ، في حين كان المبحثُ الثّاني يجلّي تعلّق الجُمَلِ وأشْباهِها بما تقدّمها، وأمّا المبحثُ الثّالثُ فاشتمل على تعلّق الحالِ بصاحِبها، وجاء المبحث الرّابعُ ضامًّا لتعلّق المتبوعات بتوابعها، فضمّ في مطالب ثلاثة: تعلّق المعطوف بالمعطوف عليه، وتعلّق البدل بالمُبدل منه، وتعلّق الصّفةِ بغيرِ موصوفٍ، وكان المبحثُ الخامسُ مشتملًا على تعلّق المستثنى بغير مستثنى منه، وأمّا المبحثُ السّادسُ: تعلّق المفعولات بعواملها، فقد ائتلف من مبحثين اثنين، تعلّق المفعول فيه بما تقدّمه، وتعلّق المفعول له بغير عاملٍ، مختتمًا هذه المُباحَثة بمقولاتٍ كليّة جامعةٍ تجلّي ما وصلَ إليه الباحثُ من دراسته.

وبعدُ، فاللهَ الكريمَ أسألُ السّدادَ والتوفيق، فقد مَنّ وهدى، وأتمّ فأغنى، وما جاء من صَواب فمن فضله وتوفيقه، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي، والحمدُ التّام له في بدءٍ وفي خَتمٍ.

الدّراسَاتُ السّابِقاتُ

لم يَقِفِ البَاحِثُ على دراسَةٍ تطبيقيّة لهذه الظّاهرَةِ في الشّعر عامّةً، وفي شعر المتنبي على وجهِ التعيين، لكّنه وقف على دراسةٍ لـ مهْدِي عَرار التي درسها في القرآن الكريم كما سيأتي بعدًا، والحَقّ أنّ هذه الظّاهرةَ لم تخلُ من مصنّفات اللُّغويين، ولكنّها لم تُدرس دراسةً تبيّن بواعثها، وتجلّي مواضعها، ومن أجلى تلك الدّراسات التي تناولت ظاهرة التّعلّق:

1- حسّان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناهَا**[1].

قُسّم هذا الكتابُ على ثمانيةِ فُصُول سُبقت بمقدّمة، أورد المؤلّف فيها نبذة عن طابع الدراسات اللغوية العربية القديمة، مناقشا آراء الغربيين في المعنى انتهاءً بالدراسات اللغوية والحديثة. وقد تناول المؤلّف في الفصْلِ الأوّلِ الفرقَ بين الكلامِ واللُّغة، لينتقل في الفصْلِ الثّاني إلى مناقشة "الأصواتِ"، في حين اشتمل الفصْل الثالث على طبيعة النظام الصّوتي للعربيّة، ليكون الفصل الرّابع عن النظام الصرفي الذي قسّمه ثلاثة أقسام رئيسة : ماهية النظام، وأقسام الكلم، والمبنى، متفرعا بكل قسم إلى مجموعة من المسائل ذات العلاقة، ليأتي في الفصل الخامس على مناقشة "النّظام النّحوي" الذي جلّى فيه مفهوم "التعلق أو التّعليق" عند الجرجاني بداية، ثم أورد فهمه ونظريته الخاصة التي أتبعها بقرائن التعليق المعنوية واللفظية، أما الفصل السادس فكان عن الظواهر السياقية كالإبدال والإعلال وغيرهما، جاعلا الفصل السابع عن المعجم؛ إذ ناقش فيه معيارية الاستعمال، وطريقة النطق، وكيفية تحول دلالة الكلمة..، مختتما بالفصل الثامن عن الدّلالة، خارجا بما مفاده : أن المعنى الحرفي غير كاف لفهم ما يقال؛ لأنه قاصرٌ عن إبداءِ الكثير من القرائن الحالية التي تدخل في تكوين المقام، وبالتالي يجب أن تُفهم اللغة بمساعدة علم النفس والمجتمع والتاريخ والاقتصاد، وبالارتكاز على العقل والخيال.

2- عرار، مهدي: **المشترك اللغوي في القرآن الكريم**[2].

قسّمَ المُؤَلِّفُ كِتابَهُ أَرْبَعَة مَطالِبَ، وهي على الشّكْلِ الآتي: الأَوَّل: المُشْتَرَكُ الصَّرْفيُّ في القُرْآنِ الكَرِيم، والثّاني: المُشْتَرَكُ المُعجَمِيُّ في القُرآنِ الكَرِيمِ، والثّالِثُ: المُشْتَرَكُ النَّحْوِيُّ في القُرآنِ الكَرِيمِ، والرّابِع: المُشْتَرَكُ الأُسْلوبِيُّ في القُرآنِ الكَرِيمِ، وَقَدْ استَشْرَفَ ظاهِرَةَ المُشتَرِكِ النَّحْوِيّ في المَطْلَبِ الثّالِثِ مِنْ كِتابِهِ الذي كانَ باعثهُ الثّالث التعلّق "تعلّق الكلم ببعضه"؛ فجاء على أنْواعِهِ شَارِحًا ومُعلّلًا أمثلتَهُ بفَضلِ بَيانٍ، كذلِكَ كانَ الباعثُ الرّابِع حَولَ "تعلّق الضَمير بمَرجعهِ"، والحقُّ أنّ الباحِثَ قد أفادَ من

[1] ينظر: حسّان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناهَا**، دار الثقافة، 1994م.
[2] ينظر: عرار، مهدي: **المشترك اللغوي في القرآن الكريم**، مكتبة لبنان-بيروت، 2011.

منهجيّة المؤلّف في استشرافه للأمثلة، وتعليله وترجيحه لها، وربّما كَانَ هَذا الكِتابُ منَ الكُتُب والدّراسَاتِ المَهمّة الّتي عَالجتْ مَوضُوعَ التّعلّق مُعالجةً منفردةً متخصّصة.

3- **عرار، مهدي: ظاهرة اللّبس في العربيّة**[1].

قُسّمَ الكِتابُ إلى ثلاثَةِ مَطالِبَ تَناوَلت النّظامَ اللّغَوِيَّ بِمُسْتَوَياتِهِ الصَّوْتِيّةِ والصّرْفِيَّةِ وَالمُعْجَمِيّةِ وَالتَّرْكيبِيّةِ وَالسِّياقِيّةِ، وَقَد تَعَرَّضَ المُؤَلّفُ فيه إلى البَواعِثِ التي تُسْهِمُ في تَخَلُّقِ ظاهِرَةِ المُشْتَرَكِ النَّحْوِيّ، وَمِنْ ذلِكَ: مَرْجِعُ الضَّميرِ، وَالإضافة، وَخَفاءُ العَلامَةِ الإعرابيّةِ، وَالتَّعلُّق -الّذي أَفَاَد مِنهُ الباحِثُ في دِراسَتِهِ هَذه- إلى غَيرِ ذلِكَ منَ البَواعِثِ المُفضِيَة إلى المُشترك؛ وقدِ ارتَكزتْ جُهودُ المؤلّفِ فِيهِ عَلى مَواضِعَ معيّنةٍ مشتبهة[2] كَتعلّقِ الاسْم المَوصُول في حالات مَخصُوصَة، والصّفَة، وصَاحِب الحَالِ مشْفوعةً بأمْثِلَةٍ مُبينَةٍ[3]، وكان هذا منهجُ المُؤلّف في فُصُولِهِ ومَباحثِهِ كافّةً.

وَقد خَلَصَ المُؤَلّف إلى أنَ الاشْتِراكَ يُعَدُّ أَخطَر باعِثٍ مِن بَواعِثِ اللَّبسِ التّركيبيّة، فَهُوَ يَتَجَلّى في مَواضِعَ مُتباينَةٍ، كما أَكَّدَ تَغَلغل ظاهِرَةِ الاشتِراكِ في مُسْتَوَياتِ اللّغَةِ، لِتُؤْذِنَ بِوُجودِ المُشْتَرَكِ بأنواعِهِ الخَمْسَةِ.

4- زيد، إياد محمد: **تعلّق شبه الجُملة في شعر امرئ القيس**[4].

قسّم الكاتِبُ دراسَتَهُ أربعة فُصولٍ، وقد ارتكزتْ دراستهُ على تركيب شبه الجُملة في الدّرس النحّوي من حيثُ تعلّقهِ، وتعريفهِ، وموقعه الإعرابيّ، وأوجه الشـــبه بينه وبين الجُملة، فكان الفصـــل الأول مُشـتَمِلًا على مفهوم التعلّق، وشـبه الجُملة بنوعيها، وما يتصّـل بذلك من قضـايا كالجارّ والمَجرور والظّروفِ، وأمّا الفَصـــلُ الثّاني فكان مُقسّـــما على ثَلاثة مباحثَ، أولهما تناولَ تَعلّق شِـــبهِ الجُملةِ بالفعل، وثانيهما اشتمل على تعلّق شبه الجُملةِ بما يُشبهُ الفِعل في ديوان امرئ القيس، وثالثهما أورد فيه التعلق بالاسم بالجامد، ذاكرا ما يتفرع عن ذلك من مَسائِل مُتّصِلة، في حين جاء الفصل الثالث مُشـــتَمِلًا على مبحثين اثنين لدارســـة تعلق شـــبه الجملة بالمحذوف من شـــعر امرئ القيس، فكان المبحث الأول متضـــمنا التعلّق بالكون العام والخاص، والمبحث الثاني تناول فيه الظواهر التركيبية

[1] ينظر: عرار، مهدي: **ظاهرة اللّبس في العربيّة**، دار وائل، ط.1، 2003م.
[2] وقد أفاد الباحث من اللبس المتخلّق من جراء التعلّق وضابط ترجيح المعنى على آخر وتعليله وتفسيره.
[3] يُنظر: المصدر السابق، ص135.
[4] ينظر: زيد، إياد محمد: **تعلّق شبه الجُملة في شعر امرئ القيس**، جامعة النجاح، أطروحة ماجستير، 2016م.

لشبه الجملة في ديوان الشّاعِرِ، جاعلًا في الفصل الرّابع بيانا لأثر شبه الجملة في الدّلالة. والحقّ أن موضوع الدّراسةِ لا يلتقي في صلبه مع دراسة الباحث؛ إلا أنّ بعض التجلّيات المتعلقّة بالظّاهرة مبثوثةٌ في أطراف تلكمُ الرّسالة، ويخرج الكاتب من مباحثه بنتيجة مفادها أنّ شبه الجملة تقدّمت في ديوان امرئ القيس على العامل في سياقات الاستفهام والنفي والإثبات؛ ما أفاد: التخصيص والعناية والاهتمام، إلى غير ذلك من النتائج المتفرّعة التي توصّل إليها الباحث.

5- حمد، عبد الوهاب: **دلالة التعلّق النحوي**[1].

تَناوَلَ البَاحثُ في دراسَتِهِ هذهِ دِلالةَ التّعلّقِ النّحْوي للألفاظِ والجُمَلِ، مُناقِشًا في سَبيلِ ذَلكَ بِشكلٍ مُركّزٍ بَعْض قَرائِنِ التّعليقِ وبَواعِثِهِ، وكذلِكَ في شِبهِ الجُمْلةِ ومَا تتعلّقُ بِهِ مِن أفعَال، وَتعلّقِ المُبتَدأ والخَبَرِ وَعَلاقَة الإسْنادِ بَينهُما، ومُوضّحًا أهمّيّة ما يُفيدُهُ تَعليقُ النّسبِ بعضِها بِبعضٍ "الأسْماءِ والأفعالِ والحُروف" تِجاهَ عِلمِ البَيانِ، مُتطرّقًا إلى بَعضِ تَجلّياتِ نَظَريّةِ النَّظمِ عِندَ الجُرجَانِي (474هـ)، ومُناقِشًا دَوالّ عَلامَاتِ الإعْرابِ وحَرَكاتِ البِناءِ ومَا يقْتَضيهِ العَامِلُ تِجاهَ المَعْنى، والحَقُّ أنّ الباحِثَ لم يقسّمْ بحْثَهُ إلى فُصُول أو مَباحثَ؛ ربّما لأنّه مُلخّص لكتابٍ أو مُؤلَّف –إلّا أنّ الباحثَ لم يعثرْ عليهِ–، وقدَ خلص الباحث في دراستَهِ إلى جُمْلَةٍ مِنَ النتائِجِ أهمّها أنّ "إدراكَ مَعْنَى التّعلّقِ يَقتَضِي العِنَايَةَ بالعَلاقَاتِ المَعْنويّةِ الّتي تُوجِدُها النّسبُ المُختَلِفَةُ، وفَهمِ الرّوابطِ بِمَعْرَفة دَوالّها مِنِ الأفعَالِ والحُرُوفِ..[2]"، مُؤكدًّا أنّ التّعلّقَ مِقياسٌ فِكْريّ وعُرفي وعَقدي مُوصل للمُنتج بِغَيرِهِ ودَليل المُتلقِي، وَوَسِيلة كِشْفِ الباحِثِ عَنِ المُرادِ، ومِعيارِ التّفرّدِ، لاخْتِلافِ القُدراتِ والمَواقِفِ والأذواقِ.

6- حميدي، فائزة وإبراهيم، شهاب: **دلالة التّعلّق في العَربيّة**[3].

دَرَسَ البَاحِثانِ فِي دِراسَتِهما دِلالةَ التّعلّقِ فِي العَربيّةِ مِنْ خِلالِ خَمْسَةِ مَحَاورَ رئِيسَةٍ، كَانَ أوّلها "مَعْنى التّعلّقِ" الّذي جَاءَ فِيهِ مَعْنى التّعلّقِ لُغَةً واصْطِلاحًا مَشفوعًا بأمْثِلةٍ مِنِ القُرآنِ الكَرِيمِ، وأمّا ثانيها فَجَاءَ عَلى "أنْواعِ المُتعلَّقِ" وهُمَا نَوعانِ اثنانِ : مَذْكُورٌ ومَحذُوفٌ، ثُمّ كَانَ ثَالثُها مُتناوِلًا لِـ "التّعلّقِ بالفِعلِ المَاضِي" الّذي نَاقَشَ فِيهِ اختِلافَ النُّحاةِ حَوْلَ التّعلّق بالأفعال المَاضِيةِ النّاقِصَة، مُرجّحينِ أنّ تلكمُ الأفعالَ إنْ لمِ يتعلّقْ بِها لفظُها فقدْ يضْطرُ إلى تَقديرِ المُتعلّق بهِ، وكانَ المِحْوران الرّابعُ والخامِسُ مُتمحورين حَوْلَ " التعلّق بأحرفِ المعاني" و"مواضِع عمل الظّرفِ والجارّ والمجرور"، وقد أوردَا جُمْلَةً

[1] ينظر: حمد، عبد الوهاب، **دلالة التعلّق النحوي**، مجلة كليّة التربية- بابل، العدد الثاني- المجلد الأول، 2008م.
[2] يُنظر: **المصدر السّابق**، ص28-29.
[3] ينظر: حميدي، فائزة وإبراهيم، **دلالة التعلّق في العربية**، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 5، 2008م.

مِنَ الأمْثلةِ القُرآنيّةِ والشّعريّةِ عَلى ما جَاءا بِهِ، ليخلُصا مِن بحثِهما بجُمْلَةٍ من النّتائجِ كانَ أهمّهما : أنّ لفظَةَ التّعلّقِ لا تقْتَصِرُ على مباحِثِ الجارّ والمَجرورِ والظّرفِ؛ بلْ إنّها تكادُ تكونُ عامّةً في كلّ ما يتعلّقُ بِعامِلٍ قبلَهُ[1]، والحقّ أنّ جلّ ما ذُكرَ من دراساتٍ سابقاتٍ لم تتناول التّعلّق كما أراده الباحث من بعد، والمُشرف مهدي عرار في دراساته من بعد.

7– عرار، مهدي: **ظاهرةُ التعلّقِ التّركيبيّ في التنزيل العزيز وأثرها في تعدد المعاني**[2].

يَتناوَلُ الباحِثُ في دِراسَتِهِ واحِدًا مِنَ البواعِثِ المُفْضِيَةِ إلى ظاهِرَةِ المشتَرَك النَّحْوِيّ وَهوَ التَّعَلُّقُ، مُمثِّلا على ذلِكَ بِأمثِلَةٍ مُبنيةٍ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ، جاعِلًا دِراسَتَهُ على ثلاثَةِ مَطالِبَ رَئيسةٍ: أمَّا المَطْلَبُ الأوّلُ فَقد خَصَّهُ الباحِثُ لمَقاصِدِ العُنْوانِ، مكوّنًا منْ ثَلاثِ بِنى: أَوَّلُها: البِنْيَةُ الاسْتِشْرافِيَّةُ، وَفيها يَستَشْرِفُ الظّاهِرَةَ في التّنزيل الحَكيمِ، وَيَكْشِفُ التَّرابُطَ بَيْنَ أَجْزاءِ الكَلِمِ، كَما يَبْحَثُ في تَعَلُّقِ الكَلَمِ بَعضِهِ بِبَعضٍ في السِّياقِ التَّرْكيبِيّ القُرْآنِيّ، وَثاني تِلكَ البِنى: البِنْيَةُ الإيضاحِيّةُ، وَفيها يُوْضِحُ الباحِثُ أَثَرَ هذهِ الظّاهِرةِ المُفضيَة إلى تَعَدُّدِ المَعاني المؤدّيَة إلى تَعَدُّدِ التّفاسيرِ، وَآخِرُها البِنْيَةُ التّمثيلِيّةُ، وَفيها تَلَمَّسَ الباحِثُ المَواضِعَ والأسبابَ التي تؤَدّي إلى هَذِهِ الظّاهِرةِ آتِيًا بِمُثُلٍ تَدْعَمُ ما جاءَ بهِ، ولعلّ هذا البحثَ في منهجه كان أكثر الدراسات التي أفاد منها الباحث؛ إذ إنه يعالج تعلّق الكلم بعضه ببعض في القرآن الكريم، وقدْ خلَصَ البَاحِثُ إلى أنَّ السّياقَ هُوَ الضّابِطُ الأمِينُ فِي تَعيينِ المَعْنى وتَرجِيحِهِ عَلى آخر.

---

[1] يُنظر: **المصدر السّابق**، ص14.

[2] ينظر: عرار، مهدي، **ظاهرةُ التعلّقِ التّركيبيّ في التنزيل العزيز وأثرها في تعدد المعاني**، مجلّة الدراسات القرآنية، جامعة لندن، مجلد18، عدد 1، 2016م.

منهَجُ الدّراسَةِ

اتّبعَ الباحثُ في مباحَثَتِهِ هذِهِ المَنْهَجَ الوَصْفيّ التّحليليّ القائِم على تَتبّعِ الظّاهِرَةِ، ثم تبْويبِها وتصنيفها وتحليلِها، محاولا أن يستوفي عيّنة الدّراسة؛ فهي دراسة تطبيقية في شعر أبي الطّيّب المتنبي، ولا يدّعي الباحث إحصاء كل الأمثلة حصرًا، بل إنّ القصد منها الإتيان بأمثلة جُزئيّة؛ بهدف الوصول إلى مقولاتٍ وموجّهات كليّة موثوقة.

محتوياتُ الدّراسَةِ

تَقُومُ هذِهِ المُباحَثَةُ على ثلاثَةِ فُصُولٍ استُهلّت بمهادٍ، وذُيّلتْ بِمُختَتَمٍ اشتملَ النتائج الّتي خرجَتْ بها المُباحثةُ، أمّا المِهادُ فقد اشتمَلَ على عرْضٍ موجَزٍ لظاهرة التّعلّقِ، كما اشتمَلَ على أسئلة المُباحَثَةِ وفرضيّاتِها وأهمّيتها، فَضْلًا عن ذكرها للمنهَجِ المُتّبَعِ في المُباحثةِ امتدادًا إلى المُعوّقاتِ الّتي واجَهَتِ الباحِثَ في مباحثتهِ، وكانت فُصولُ المباحثةِ موزّعةً على النَّحوِ الآتي:

الفَصْلُ الأوّلُ: التّعلّقُ التّركِيبيّ: ماهيّةً واسْتِشْرافًا

يَقُومُ هذا الفَصْلُ على مَبحثينِ اثنَينِ جلّى الباحِثُ من خِلالِهِما ظاهِرَةَ التّعلّقِ التركيبي، فكان المَبحثُ الأوّلُ تبيانًا لماهيّةِ التّعلّقِ لُغَةً واصطِلاحًا، وأما المَبحثُ الثّاني فقوامُهُ استشرافُ الظّاهِرَة بَينَ القُدّماءِ والمُحدَثينَ؛ فعبد القاهر الجرجاني (474هـ) في دلائله يقول عن المُتكلّم: "إنه يرتّب المعاني في نفْسِهِ، وينزلها، ويبني بعضها على بعض.."[1]، شارحًا نظريته "النظم" التي فهم تمام حسان منها مصطلح "التعليق" الذي جاء الجرجاني على ذكره بأنّه: "الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي.."[2]، وهذا التعليق هو ذاته المقصد المتعين من مصطلح "التعلّق التركيبي" الذي يقصد منه : "ترابط الكَلِمِ، وتعلّقُ بعضِهِ ببعضٍ في السّياقاتِ التّركيبيّة، فقد يحدث أحيانًا أن تغدو الكلمة في سياقٍ تركيبيّ ما حمّالةً لأكثرَ من معنى نحويّ.."[3].

---

[1] يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، ص53، تحقيق محمود شاكر، ط.3، دار المدني-جدّة، 1992م.
[2] ينظر: حسّان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناهَا**، ص189.
[3] يُنظر: عرار، مهدي: **ظاهرةُ التعلّقِ التّركيبيّ في التنزيل العزيز وأثرها في تعدد المعاني**، ص1.

الفصْلُ الثّاني: التّعلق التركيبي: البواعثُ والضّابطُ

يبحثُ هذا الفَصْلُ في البواعِث التي يتخلّق من خلالها التّعلّق التّركيبيّ، كما أنه يبحَثُ ضابطَ التّعلّقِ التّركيبي وأثره في توليد المَعنى، أو تفسيره، أو ترجيحهِ على آخر، والحقّ أن الفصْلَ يأتَلِفُ من مبحثينِ اثنينِ يفضي أولهما إلى مجموعة من المسائل ذاتِ الصّلةِ كالقرائن والبواعث المفضيَةِ إليه، ينضاف في آخره تحوّط كان حريًا بالباحث الإشارة إليه، وأمّا ثاني الأوّل فقد خُصّص لعرض ضابِط التعلّق وأثره في المعنى، مشفوعًا بأمثلة –ما أمكنَ– من عيّنة الدّراسة، مختتمًا المبحث بإلماحة تجلّي أثر التّعلق في تخلّق اللّبس، أو الاشتباه في الكلام.

الفصْلُ الثّالثُ: التّعلّقُ التّركِيبيّ فِي شِعرِ المُتنبّي

يأتِي هذا الفصْلُ على التّعلّق التّركيبي في شعر المُتنبّي، ويتفرّع عن هذا الفصْل خمسة مباحثَ، وهي: تعلّق الضمائر بمراجعها أوّل المباحث؛ وهي مقسّمة على ثلاثة مطالب، أما المطلب الأوّلُ فهو تعلّق الضّمائر المتّصلة بمراجعها، ومن ثَمّ تعلّق الضمائر بغير مذكور، وكان المطلب الثالث تعلّق الضمائر المستترة بمراجعها، وثاني المباحث كان تعلّق الجُمَلِ وأشْبَاهِهِا بِما تَقدّمها، وثالثها تعلّق الحال بصاحبها، والحَقّ أنّ هذا المبحث تفرّع إلى ثلاثة مطالب، وهي: تعلق الحال المفردة، وتعلّق الحال الجملة، وتعلّق الحال شبه الجملة، وأمّا رابع المباحث فكان تعلّق المتبوعات بتوابعها؛ وقد ائتلفَ من ثلاثة مطالب هي: تعلّق المعطوف بالمعطوفِ عليه، ثُمّ تعلّق البدل بالمُبدل منه، ومن ثَمّ تعلّق الصّفة بغيرِ موصوفٍ، في حين تناول خامس المباحث تعلّق المستثنى بغير مُتعلَّقٍ به، وجاء سادسها مشتملا على تعلّق المفعولات بعواملها، حيث كان مؤتلفًا من مطلبين اثنين، هما: تعلّق المفعول فيه بغير عاملٍ، وتعلّق المفعول له بغير مرجعٍ تقدّمه.

البابُ الأوّلُ

التّعلّقُ التّركيبيّ

الفَصْلُ الأوّلُ

التّعلّقُ التّركِيبيُّ: المَاهِيّةُ، الاسْتِشْرافُ، الأَهميّةُ

(1-1) المبحثُ الأوّل: التعلّق التركيبي لُغةً واصْطِلاحًا

يقِفُ البَاحثُ فيْ هذَا الفَصْلِ على مَبحثينِ اثنَينِ يجلّي منْ خِلالِهما ظاهِرَةَ التّعلّقِ التركيبي، فكان المَبحثُ الأوَّلُ بيانًا لماهيّةِ التّعلّقِ لُغَةً واصطِلاحًا، وأما المَبحثُ الثّاني فقوامُهُ استشرافُ الظّاهِرَة بَينَ القُدّماءِ والمُحدَثينَ، مُعرّجًا على أهميّةِ ظاهرَةِ التّعلُّقِ في الكَلامِ.

التّعَلُّقُ لُغَةً

جاءَ في المقاييس: العَينُ واللامُ والقَافُ أصْلٌ كَبيرٌ صَحيحٌ يرجعُ إلى معنًى واحد، وهو أنْ يناط الشّيء بالشّيء العالي. ثم يتّسع الكلام فيه، والمرجع كلّه إلى الأصل الذي ذكرناهُ. تقولُ: علّقتُ الشّيء أعلِّقه تعليقًا. وقد عَلِقَ بهِ. إذا لزِمَه[1].

وفي اللّسان: تقول أعلَقَ الحابلُ: علِقَ الصّيدُ في حبالتهِ؛ أيْ نشب. وعَلِق الشّيءَ عَلَقًا، وعلِقَ به علاقةً وعلوقًا: لزمه. ويقال: علِقَ بقلبهِ علاقةً، والعلاقة: الهوى اللازم للقلب، وعلق بها وتعلّقها وتعلّق بها، وعُلّقها وعُلّقَ بها تعليقا: أحبّها، وهو معلَّق القلب بها، وللأعشى:

عُلّقتُها عَرضًا وعُلّقتْ رَجُلا غيري وعُلّقَ أخرى غيرَها الرّجُلُ[2]

ويُقال: "عَلِقَ الصّبيُّ عُلوقا: مصّ أَصابعَهُ، وعلقتِ البهيمةُ عَلَقا وعلاقةً وعُلوقًا: شربتْ ماءً فيه عَلَقةٌ فنشبتْ في حلقها واستمسكت به، ويقال: عَلِقَ الشوكُ بالثوب، وعلقت الأنثى بالجنين، وعلِقَ فلان فلانا وبه: تمكّن حبُّه من قلبه واستمسك[3]". وفي المثل: "عَلِقتْ معالِقَها وصرّ الجندبُ"؛ يضربُ مثَلا للشيء يثبُت ويتأكّد أمرُه[4]. وعند السّامرّائي: معنى التعلّق الارتباط، ويكون التعلّق بما فيه صحة المعنى، فقولك مثلا: شبّهتُ خالدًا وهو يجودُ بمالهِ بالبحر؛ يكونُ فيه "بالبحر" متعلّقًا –أي مرتبطًا– بـ "شبّهتُ" لا بـ "يجودُ"؛ إذْ لو علّقته بـ "يجود" لصار المعنى (يجودُ بالبحر) وهو فاسدٌ، وإذا علّقته بـ "شبّهت" كان المعنى: شبهته بالبحر[5]. وبذلك يتضّح أنّ ما تستدعيه المادّة المعجميّة من معانٍ ترتكز حول الملازمة والتشّبث والتّماسك، وهذه المعاني يجمعها خيطٌ عريض وهو الارتباط والتّلاصق.

---

[1] ينظر: ابن فارس: أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء 4، ص 125، مادّة علق، دار الفكر.
[2] ينظر: ابن منظور: محمد بن مكرم، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله الكبير وهاشم الشاذلي وآخرين، ص3071، مادّة علق.
[3] ينظر: إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، ص652-653، ط.2، مادّة علق.
[4] ينظر: العسكري: أبو هلال، **جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد إبراهيم وعبد قطامش، جزء61/2، ط.2، دار الفكر، بيروت، 1988م.
[5] ينظر: السامرّائي: فاضل، **معاني النحو**، ج.3، ص113، ط.1، دار الفكر- عمّان، 2000م.

التّعلّقُ اصْطِلاحًا:

اتّكاءً على المعنى اللغوي المستخلص لمصطلح التّعلّق، فإنّ معناهُ الاصطِلاحي يكادُ يتّفق تَمامًا مع معناهُ اللغوي، إذ يمكن القول إنّ التعلّق هو ترابط الكلم بعضه ببعض لاستيفاء المعنى، وربما كان الجُرجاني (ت474هـ) في دلائله من أوائل من أشار إلى هذا المفهوم كما سيبيّن الباحثُ بعدًا "فمعلومٌ أنّ النّظم ليس سوى تعليقِ الكلمِ بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ من بعض، فتتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها إلى بعض، ويشتدّ ارتباط ثانٍ منها بأوّلٍ، وأن تحتاج في الجُملةِ إلى أنْ تضعها في النّفْس وضعًا واحدًا..[1]".

وربّما يمكن القول إن التعلّق هو: "إنشاءُ العَلاقاتِ بين المَعاني النّحويّة بواسطة ما يُسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[2]" كما يراه تمّام حسان، وتلك القرائن المقاليّة هي التي تجعل النصَّ أحيانا محتملا لأكثرَ من معنى نحوي، فيكون التعلّق "ترابطَ الكلمِ وتعلّق بعضِهِ ببعضٍ في السّياقات التركيبيّة، فقد يحدث أحيانًا أن تغدو الكلمةُ في سياقٍ تركيبيّ ما حمّالةً لأكثرَ من معنى نحويّ؛ ذلك أنّها تتعلّق بغير كلمةٍ في ذلك السّياقِ[3]".

ويمكن من خلال التعريفات السّابِقَةِ أنْ يُعرّف الباحثُ التعلّقَ: بأنّهُ ارتباطٌ معنويّ ولفظيّ بين الكلمات في التركيب الجُملي، حيث تتمسّك كلّ كلمة بأخرى، تماسكا وظيفيا ومعنويا؛ فتستدعي كل كلمة ما يتلاءم معها في النص، ومع ما يريد المتكلّم إيصاله. وربّما كان هذا سبب التفاضل في الكلام؛ "فأنتَ لا ترى كلاما قد وُصف بصحّةِ نظم أو فسادِهِ أو وُصفَ بمزيّةٍ أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصّحّة، وذلك الفساد، وتلك المزيّة، وذلك الفضل إلى معاني النحو، وأحكامه، ووجدتَهُ يدخل في أصل من أصوله ويتّصل بباب من أبوابه[4]". فالتعلّق هو مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل، الذي تحكمه المعاني النحوية أو الأبواب النحوية وأحكامها، حيث إن المتعلق والمتعلّق به "يفيدان الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ يحددان زمانه أو مكانه أو سببه، والحدث يفيدهما إذ يُظهر معناهما، وهذا التأثير المتبادَل بين الجانبين هو ما يُسمّى "التعلق"[5]". إذًا يُستخلص مما سبق

---

[1] ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، ص93، ط/3، دار المدني- القاهرة، 1992م.
[2] ينظر: حسّان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص188، دار الثقافة، 1994م.
[3] ينظر: عرار، مهدي، **المشترك اللغوي في التنزيل الحكيم**، ص285، جامعة بيرزيت.
[4] ينظر: حسّان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص188.
[5] ينظر: العُقيلي: حسين علي، **تعلّق الظرف والجار والمجرور في نظر النحاة القدماء والمحدثين**، ص172، مجلّة الأستاذ، وزارة التربية-بغداد، العدد227، كانون الأول 2018م.

أنّ التعلّق: "هو الإطارُ الضروريّ للتحليل النّحويّ أو بعبارة النحويين هو الإعراب، ومناطه: القرائن المعنوية واللفظية[1]".

(1-2) المبحثُ الثّاني: استشراف الظاهرة وأهميّتها

المطلبُ الأوّل: استشراف ظاهرة التّعلقِ بين القدماء والمُحدثين

ربّما قلّ استخدام مصطلح "التعلّق" في النحو قديمًا؛ لكنّهم كانوا يشيرون إليهِ بكلماتٍ أخرى تشترك جميعها بخيط عريض وهو الاتصال أو الارتباط أو التماسك، ومن هذه الكلمات: الاتّصال والإضافة عند سيبويه (ت180هـ)، والإضافة والوقوع عند المبرّد (ت285هـ)، وكذلك ابن السّرّاج (ت 316هـ) الذي استخدم "الإيصال"، وابن النّحاس (ت338هـ) "الاتّصال"، وأكثر استخدام المصطلح كان في إعراب القرآن الكريم خاصة فيما يتعلّق بحروف الجر وأشباه الجمل[2].

وربّما يفسّر هذا غياب تعريف مصطلح التّعلّق عند القدماء، يقول اللامي: "لم أجد تعريفًا لمصطلح التعلّق في كتب النحويين القدماء، ولا أستثني من ذلك أحدًا حتى ابن هشام.."[3]، وكذلك الأمر في تعلّق شبه الجملة التي يمكن أن تُعدّ أسبق وأوسع ظاهرةٍ عُرفت في التّعلّق، ربما "لأنها متردّدة بين المفردات والجمل فليست من هذه ولا من هذه، فهي تتعلّق تارة بالفعل، فتدلّ على جملةٍ.."[4]، فكان الاهتمام بها كبيرًا، إلا أنّ "تعلّق شبه الجملة من المصطلحات النحوية التي لم يعرفها النحاة، ولم أقف على تعريفٍ جامعٍ يرسم حدود ومعلم هذا المصطلح لدى النحويين القدماء.."[5]، وقد يكون أوّل من عرّفها هو الدكتور قباوة إذ قال فيها: "التعلّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسّكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها، ذلك لأنها ترِدُ تكملة للحدث الذي تقيّده، فيتمّ معناهما بهذا التقيّد[6]"، وهو تعريفٌ قاصرٌ غير مُراد في هذا البحث البَتّةَ.

يبدو ممّا سبق غياب مصطلح "التعلق" بعدّه مفهومًا نحويّا عند العلماء، لكن الباحث يذهب مذهبًا مغايِرا لما سبق؛ إذ إنهُ –الباحث– يرى أنّ التعلّق وإن لم يكن موجودًا بعدّهِ مصطلحًا نحويًّا واضحًا كغيره من المصطلحات النحويّة إلا أنه كان ظاهرًا في سياق كلامهم، ولعلّ أوّل من تناول هذا

---

[1] ينظر: حسّان، تمّام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص189.

[2] ينظر: اللامي، محمود عبد حمد، **تعلّق شبه الجملة في نهج البلاغة**، ص4-5-6، جامعة بابل، المكتبة الرقمية، 2008م. وكذلك: زيد: إياد محمد، **تعلّق شبه الجملة في شعر امرئ القيس**، ص12،11،10،9، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير،2016م.

[3] ينظر: اللامي، **تعلّق شبه الجملة في نهج البلاغة**، ص3.

[4] ينظر: قباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص272، ط.5، دار القلم العربي، حلب، 1989م.

[5] ينظر: إياد، محمد، **تعلق شبه الجملة في شعر امرئ القيس**، ص8.

[6] ينظر: قباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص273.

المصطلح في دراسته كان عبد القاهر الجُرجاني (ت474هـ) في دلائله، ملمِحًا في إطار نظرية النّظم عن التعلّق، وما دفع الباحث إلى هذا القول هو ما استشرفه تمّام حسّان من كلام الجرجاني: "وأمّا أخطرُ شيء تكلّمَ فيهِ عبد القاهر على الإطلاقِ فلم يكنْ النّظم ولا البناء ولا التّرتيب؛ وإنّما كان "التعليق"، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النّحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنويّة والحاليّة[1]".

ولربّما يتخلّق في النفس سؤال حول مصطلحي التعلّق والتعليق؛ إذْ إنهما وجهان لتعريفٍ واحدٍ، إلا أن مصطلح "التعليق" يحتمل مفهومًا آخر وهو "منع الفعل القلبي المتصرف من العمل لفظا لا محلا[2]"، وقد ورد مصطلح التعليق عند إبراهيم مصطفى في التفريق بين الإلغاء والتعليق الذي كان يعني به عدم إعمال الفعل إذا كان معلّقا بأداة نفي أو استفهام[3].

بناءً على ما سبق فإنّ الباحث يرجّح وجود مصطلح التعلّق عند القدماء، وذلك فيما ورد عند الجرجاني في دلائله: "إذْ لا نظمَ في الكلمِ ولا ترتيبَ؛ حتى يعلقَ بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعلَ هذه بسَببٍ من تلك، هذا ما لا يجهلهُ عاقل ولا يخفى على أحدٍ من النّاس[4]". ربما لم يوضّح الجرجاني مصطلح التعلّق بِعَدّهِ مفهومًا كاملا، ولم يضع له بواعث ومواضع مثلما فعل في نظرية النّظم، إلّا أنّه أشار إلى ذلك صراحةً في كلامه، ويميل الباحث إلى أنّ ما أورده الجرجاني يعدّ من أوائل التعريفات لمصطلح التعلّق الذي انطلق منه الدارسون –إنْ لم يكن أوّلها–. ولعلّ من المُؤسِف حقًّا أن نضطر اضطرارا إلى أن نفهمَ من مصطلح عبد القاهر ما لم ينص هو على معناه نصّا صريحًا، ذلك أنّه لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة "التعليق"، ولكن إشارات مثل: الكلمات يأخذ بعضها بحُجز بعض..، إلى غير ذلك من الكلمات يدفع للقول إنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربيّ..؛ لأن التعليق يُحددُ بواسطة القرائنِ معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى، وأفضل، وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحويّة[5]".

وقد ذكره ابن الحاجب(ت646هـ) في أماليه: معنى تعلُّق هذا بهذا في مثل قولنا: مررتُ بزيدٍ وشبهه، هو إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم، فالذي وصلَ معناهُ هو الذي يتعلّق به الحرف،

---

[1] ينظر: حسّان، تمّام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص188.
[2] السّبع: مدحتْ يوسف، **ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو**، ص210، جامعة شقراء، مجلّة العلوم العربية، العدد:36، 1436هـ.
[3] ينظر: مصطفى: إبراهيم، **إحياء النحو**، ص90، الهنداوي -القاهرة.
[4] ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص55.
[5] ينظر: حسّان: تمام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص188-189.

كقولك: سرتُ من البصرة، فـ مِنْ ههنا أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلّق به[1].

وممّن تناوَلَه بشكلٍ صريحٍ فاضل السامرائي إذ قال: "التعلق الذي هو الارتباط المعنوي، لا يقتصر على الظرف والجار والمجرور وحسب، بل يتعداهما إلى غيرهما في كثير من التعبيرات في الجملة العربية"[2]، وكذلك عند عبده الراجحي الذي تناوله في إطار حديثه عن شبه الجملة "إن الظرف والجار والمجرور يدلّان على معنى فرعي يتمم نقصان المعنى الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه؛ أيْ أنّ هذا المعنى الفرعي يرتبط بمعنى الفعل، أي يتعلّق به، فالتعلّق إذن: ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدلّ عليه الفعل أو ما يشبهه، بالإضافة إلى دلالته على "الحيّز" الذي يقع فيه الفعل..، وإن هذا التعلّق مهم في فهم تركيب الجملة العربية، بل إننا لا نرى صعوبة في إفهام الناشئة موضوع التعلّق لو أحسن عرضه عليهم.."[3].

لقد كان اهتمام الباحثين هو تعلّق شبه الجملة، "فالتعليق هو بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيّده وتتضمّنه وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام.."[4]، لذلك لا يكاد الباحث يجد شيئًا حول التعلّق وبواعثه إلا ما يختص بأشباه الجمل.

إنّ جهود مهدي عرار في كتابه "المشترك اللغوي في القرآن الكريم"، وخاصة في المطلب الثالث من الكتاب الذي يدرس فيه "المشترك النحوي في القرآن الكريم" لهو خير مرجع للباحث، إذ بيّن فيه عرار بواعث هذا المشترك الذي يعدّ من أهمّها "تعلّق الكلم ببعضهِ، وتعلّق الضمير بمرجِعهِ"، حيث وضّح أثر التّعلق في تكوين المشترك النحوي، وتغليب معنى على معنى اعتمادا على سياق الكلم والمعنى النحوي المحتمل للكلام، معرّفا هذا المصطلح ومبيّنا أثره في تعدد المعاني. ولعل هذا المرجع كان أكثر الدراسات تقعيدا وشرحا لهذا المفهوم "التعلّق التركيبي"، إضافة إلى بحث آخر بعنوان "ظاهرة التعلّق التركيبي في القرآن الكريم" الذي أضاف فيه مهدي عرار تعلّق الجمل وأشباهها إلى مجموعة المواضع التي تحتمل التعلّق دارسًا إياها دراسة نحويّة دلالية، ولعل ذلك كان اللبنة الأولى لتخلّق هذه الدراسة في نفس صاحبها.

---

[1] ينظر: أبو عمرو: عثمان بن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ج.2، ص685، دار الجيل- بيروت.
[2] ينظر: السّامرائي: فاضل، **معاني النّحو**، ص3/116.
[3] ينظر: الراجحي: عبده، **التطبيق النحوي**، ص356-357، ط.2، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1998م.
[4] ينظر: قباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص273-274.

وبهذا فالتعلّق "عمليّة ذهنية رابطة لأجزاء الكلام تقوم على المعاني اللغوية الإفرادية للكلم..؛ لأنّ دلالة الكلام تقوم على ما تفيده صيغه وقيودها، وهي متعلقات المعنى المركزي الذي يوجده"[1].

وتتجلّى أهميّة التعلّق وَفقًا لما سبق في كونِ "العلاقات النّحويّة التي يكونها علم النحو، يحكمها ويتدخل فيها الجانب الدلالي، الذي يظهر من تأثيره هذه العلاقات النحوية في بيان المقصود، وتلك غاية كبرى لعلم النحو، تسهم بدور واضح في تفسير النص من خلال السياق النصي[2].

المطلبُ الثّاني: أهميّة تعلّقِ الكلم بعضهِ ببعض

تنبعُ أهميّة التّعلّق من كونه موجّها للمعنى وكاشفًا له، إذْ من خلاله يمكن للمرء ترجيح وجه على آخر أو تفضيل فكرة على أخرى بناء على السياق المصاحب لذلك الكلام، ويقتضي فهم التّعلّق "العناية بالعلاقات المعنوية التي توجدها النّسب المختلفة وفهم الروابط بمعرفة دوالها من الأفعال والحروف..، والعلامات الدالة على دمج القواعد الإعرابية بقواعد نظام الجملة تقديمًا وتأخيرًا وزيادةً وحذفًا وإظهارا وإضمارًا..، وإدراك التعلّق يقتضي فهم الكلام؛ لأنه دليل وحدة معناه والموصل لإدراكه كاملًا"[3].

إن التعلّقَ دليل المتلقّي، ووسيلة كشف الباحث عن المراد، ومعيار التفرّد، لاختلاف القدرات والمواقف والأذواق، فهو يوصف بالملاحظة والاستقراء والاستنباط، ولا يفرض؛ لأنه يدرك جملةً من خلال النّظم، ليس بعض الكلام أصلا لبعض، ولا يعمل بعضه من بعض، وإنما ينسب ليتّضح المقصود من ضمّ بعضهِ إلى بعض بحسب نظام الكلام المفيد[4]. وبذلك فالتعلّق ضمّ ما يُراد الإخبار عنهُ، وطريقة نظمه، وما يعلّق به من خلال انضمامهِ إلى بعضهِ بعلاقاتٍ تفصح عن المراد، فكأنهم "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[5].

---

[1] ينظر: حمد، عبد الوهاب حسن، **دلالة التعلق النحوي**، ص86، مجلة كلية التربية/بابل-العدد 2، 2008م.
[2] ينظر: الطيّب، أبو طالب، **شبه الجملة**، ص43، جامعة الجزائر- كلية العلوم الإسلامية، 2014م.
[3] ينظر: عبد الوهاب، **دلالة التعلّق النحوي**، ص101.
[4] ينظر: **نفسه**، ص102- 103.
[5] ينظر: عبد اللطيف: محمد حماسة، **فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر**، ص129، سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة، 1983م.

الفَصْلُ الثّانـي

التَّعَلُّقُ التّركِيبيُّ: البَوَاْعِثُ وَالضَّابِطُ

الفصْلُ الثّاني: التّعلق التركيبي: البواعثُ والضّابطُ

(2-1) المبحثُ الأوّل: استشراف البواعث

قُبيل الولوجِ في مواضِع التّعلّق في شعر المتنبي، كان حريّا على الباحثِ أنْ يستشرف البواعث المسبّبة للتّعلّق في الكلام بعامّة، وفي شعر أبي الطيّب المتنبي بخاصّة، وقد بدا للباحثِ عددٌ من البواعث التي تستدعي هذه الظاهرة سيأتي عليها بشيء من الشرح والتمثيل، ومن تلكم البواعث:

المطلبُ الأوّل: التقديم والتأخير

يبعثُ التّقديم والتأخير في الكلام على تغيير المواقع البنيويّة للكلم، وبذلك تتعدد المعاني المحتملة للجُمْلة الواحدة، وبهذا التغيير غالبًا ما يحدثُ تغييرٌ للمعاني النحوية والدّلالات التّعبيرية، فكأنّهم كما أورد الجرجاني إشارةً عن سيبويه: "يقدّمون الذي بيانُه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم[1]"، وبذلك فإنّ تركيب الجملة الشّعرية قد يحتملُ تقديمًا وتأخيرًا، وذلك مراعاة للوزن العروضي كذلك، وموضع التّمثّل ههنا قول أبي الطّيّب المتنبي:

إنّي لَأَجبُنُ مِن فِراقِ أَحِبَّتي ** وَتُحِسُّ نَفسي بِالحِمامِ فَأَشجُعُ[2]

فشبهُ الجُملةِ في "بالحِمام" تعودُ على غيرِ مرجعٍ، فقد تقدّمها أكثر من مرجعٍ يحتملُ العَودَ عليه، فقد تعودُ على "تُحِسُّ"؛ تُحسُ بالحِمام؛ وبهذا يكون المعنى: أنّ نَفْسَ الشّاعر تحسّ بالموتِ فتشجع؛ لأنه لا يخاف من ملاقاته.

كما أنّه يعود على "لأجبنُ"؛ لأجبنُ بالحِمام، وبذلك يصبح المعنى: أنّ الشّاعرَ يجبنُ عند الموتِ مثلَ أيّ إنسانٍ، فكما يخافُ منْ فراقِ الأحبّة، كذلك يفعل من لقاءِ الموت؛ وهذا خلاف مقصِدِ الشّاعر كما يشيرُ سياقُ القصيدة.

أمّا في عَودِه على "أشجُعُ"؛ أشجعُ بالحِمامِ، فالمعنى: يكون الشّاعرُ شُجاعًا عند ملاقاة الموت مُستعدّا لهُ؛ ولكنّه جبانٌ عند فراق الأحبّة، لا يقدرُ عليه، وهذا هو المقصد المتعيّن لما يريدهُ الشّاعر.

ويُلاحظُ تباين المعنى بين الوجوه السابقة، حتى أنّ الوجهَ الأوّلَ احتملَ شيئًا مخالفًا، فكان ذمًّا للشاعر؛ وقد أفضى ذلك التباين إلى اتّساعِ الدلالة وتدافعها، ويذهب الباحثُ إلى أنَّ الوجه الثّالثَ

[1] ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص107.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص491.

هو الأظهر والأجلى، ولعلّ مردّ التعلّق ههنا وباعثه هو تقديم الكلام وتأخيره، ومراعاة الوزن العَروضي كي يستقيم الكلام على الوجه الّذي يرتضيه الشّاعر.

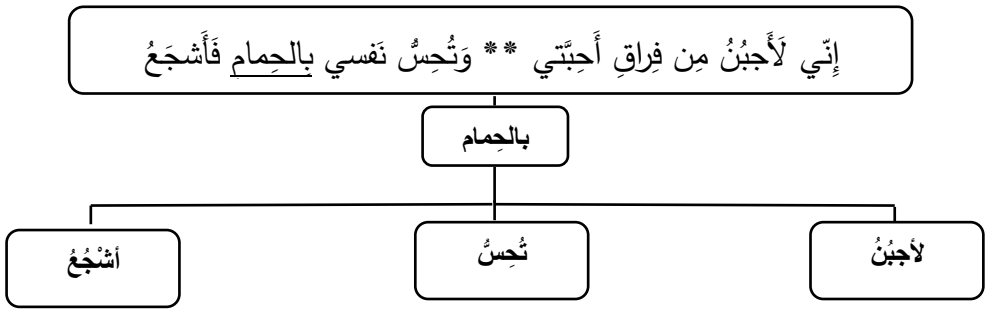

ومثالٌ آخرُ يُجلّي هذا الباعث في شعر أبي الطّيب على وجه الكثرة، قولهُ:

أَمّا الثِّيابُ فَتَعرى مِن مَحاسِنِهِ ** إِذا نَضاها وَيَكسى الحُسنَ عُريانا[1]

فموضِعُ التّعلّق ههنا يتمثّل في "إذا"، فهي متردّدة بينَ مرجعينِ اثنين، فقد تكون متعلِّقَة بِـ:

– تعرى؛ والتّقديرُ: الثيابُ تعرى إذا نضاها، وذلك أنّ الثّيابَ تعرى عندما يخلعها الممدوح، يريدُ أنّ الحُسن والجمال يكون من الممدوح لا الثّياب، فهي التي تحسنُ بالممدوح؛ ولهذا إذا خُلعتْ الثّياب عن الممدوح ذهبتْ محاسنها.

– يكسى؛ والتّقديرُ: يكسى هو الحُسنَ إذا نضاها؛ وذلك أنّ الممدوح إذا خلع الثّيابَ عنه اكتسى حسنه وازدان بجماله؛ لأنه جميلٌ بذاته لا بثيابه.

ويُلاحظُ مما سبق اتّساع الدّلالة بين الوجهين، وهما في الحالتين مدح وإطراء، ولعلّهما راجحان متناسبان وسياق القصيدة، ومردّ التعلّق ههنا وباعثه هو تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة.

المطلبُ الثّاني: تقدير الحذف والمحذوف

ويبعثُ هذا العاملُ التّعلّق في الكلام شرطَ وجود قرينة معنوية، وإلّا لكان الأمر مُلقى على عواهنه، وكان فيه "ضربٌ من تكليفِ علم الغيب في معرفته، وقد قعّد ابن هشامٍ لذلك، ووضع شروطا تدور جُلّها في إطار التّواصل والإفهام، ومنها: وجود دليل حاليّ[2]"، ومثال ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي:

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص181. ونضا الشّيء: خلعه وأزاله، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/222.
[2] ينظر: عرار، مهدي، **ظاهرة التعلّق التركيبي في التنزيل العزيز وأثرها في تعدّد المعاني**، ص14.

وَجودَكَ بِالمُقامِ وَلَو قَليلاً ** فَما فيما تَجودُ بِهِ قَليلُ[1]

يتجلّى في هذا البيت الشّعري تردّد كلمة "قليلا" بين مرجعين اثنين، فهي محتملة النّصب من وجوهٍ:

-أولهما: النّصبُ على الحاليّة؛ أي أنّ جودَكَ بالمقام عندنا والوقوف هو جود قليل؛ مع أنّ كل جودك كثير، يريد أنهم لا يسأمون منه وأنهم كثيرو التّعلق به، وكأنّه أراد القول: إنّ القليلَ من الأميرِ كثيرٌ.

-ثانيهما: النّصبُ على التابعيّة؛ وذلك من غير وجه:

أ- أن تكون صفة لموصوف محذوف[2]، كأن يكون التقدير: جُد بالمقام؛ فإنّك ولو فعلته وجُدت سيكون فعلك وجودك قليلا؛ لأننا نريد دوام بقائك، وطول مجالستك، غيظًا للأعداء.

ب- أن تكون صفة لظرف محذوف؛ أيّ: جُد بمقامك، ولو كان المقام زمانه قليلا، فإنّنا نرضى بالقليل منك، وإنْ كان القليل منك كثيرًا.

ج- أن تكون خبَرا لـ كانَ المحذوفة؛ أيْ: ولو كان وجودك في المقام قليلا، فإنّ ذلك كثير منك.

والباحث يرى أن الوجوه السابقة تتلاقى ولا تتجافى، فهي تلتقي في مقصد واحد ويكمّل بعضها بعضا.

المطلبُ الثّالثُ: خفاء العلامة الإعرابيّة

يستدعي خفاء العلامة الإعرابية التعلّق أحيانًا، ذلك أنّها عامل مهمّ في تجلية المعنى وإبانته، فهي "تؤدي إلى تعيين معانٍ نحويّة عريضةٍ فضلًا عن قرائنَ أخرى تنضاف إليها[3]"، كما أنّ هذا الباعث كثيرا ما يخلّق مشتركًا نحْويًا في الكلام، ومنْ أمثلة أثر خفاء العلامة الإعرابية في تخلّق ظاهرة التّعلّق النحويّ قولُ المتنبي:

وَحَماها بِكُلِّ مُطَّرِدِ الأَكـ ** عُبِ جورَ الزَمانِ وَالأَوجالا

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص263.
[2] يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/34.
[3] ينظر: عرار، مهدي، **ظاهرة التعلق التركيبي**، ص14.

وَظُبًى تَعرِفُ الحَرامَ مِنَ الحِل ** لِ فَقَد أَفنَتِ الدِماءَ حَلالا[1]

أمّا موضعُ النّظر في هذا المثال فهو تعلُّق كلمة "ظُبًى" بين مرجعين اثنين، وبذلك فهي تحتمل معنيين نحْويين، فقد تكون:

– مجرورةً؛ وَذَلِكَ عَطفًا عَلَى "مُطّرَدٍ"[2]، أَيْ: بِكُلِّ مُطّرِدٍ وَظُبًى حَمَى القَلعَة بِالسُّيُوفِ الَّتِي تَعرِفُ الحَلالَ مِنَ الحَرَامِ.

– منصوبةً؛ وَذَلِكَ عَطفًا عَلَى "الأوجَالا"، أَيْ: حَفِظَهَا مِنَ الظُّلمِ وَالمَخَاوِفِ وَمِنَ السُّيُوفِ.

والباحث أمْيَلُ إلى الوجه الأوّل، فهو في المدح أجلى ، وللسّياق أنسب، وللمعنى أقرب، وَلَعَلَّ بَاعِثَ التَّعَلُّقِ هَهُنَا هُوَ خَفَاءِ العَلامَةِ الإعرَابِيَّةِ أوّلًا، وتَعَدُّدُ المَرَاجِعِ اللّغَوِيَّةِ ثانيًا، ما أفضى إلى تخلّق مشترك نحْوي.

ومثالٌ آخرُ على خفاء العلامة الإعرابية بوصفها باعثًا من بواعث التّعلّق، هو هذا البيت الشّعري:

وَغَلَّسَ في الوادي بِهِنَّ مُشَيَّعٌ ** مُبارَكُ ما تَحتَ اللِّثامَينِ عابِدُ

فَتىً يَشتَهي طُولَ البِلادِ وَوَقتُهُ ** تَضيقُ بِهِ أَوقاتُهُ وَالمَقاصِدُ[3]

أمّا موضِعُ التّعلّق ههنا فهو تعلّق البدلِ بغير مرجعٍ، وذلك في كلمة "فتًى" المترددة بين مرجعين اثنين، فقد تكون:

– بدلًا من "مشيّعٌ"؛ والتّقدير: فتى مشيّع يشتهي طول البلاد[4]؛ يريد وصف الممدوح سيف الدّولة بالشّجاعة والإقدام.

– بدلًا منْ "عابدُ"؛ والتّقديرُ: فتى عابد يشتهي طول البلاد؛ وذلك أنّه عابدٌ زاهدٌ مع شجاعته وإقدامه.

كما يحتملُ "فتى" الرّفع على الابتداء، فيخرج الكلام مخرج الإخبار، أيْ هو فتى يشتهي النفوذ والحُكم، وكذلك تحتمل النّصبَ بإضمارِ فعل، أيْ: "أعني فتًى"، وهذا الاشتراك النّحوي أفضى إليه

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص412.

[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/146، واليازجي، **العرف الطيّب**، ص427.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص320. وغلّس: أخذهم آخر الليل، والمُشيّع: الجريء المُقدم، واللثامين: أي الوجه، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/807.

[4] وهو قول أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/210.

تعلّق الكلم بغير مرجعٍ لغوي محتمل، ولعلّ مرد ذلك وباعثه هو خفاء العلامة الإعرابية أوّلا، وتطابق الفصائل النحوية والشّعرية ثانيًا، وتعدد المراجع اللغويّة ثالثًا.

المطلبُ الرّابعُ: تطابق الفصائل النحوية للمتعلّقِ والمُتعلّق به

قد يحدث أن يبعث هذا العاملُ على تخلّق تعلّقٍ في الكلام مردّه إلى تطابق المتعلّق بالمتعلَّق بهِ في التذكير والتأنيث "الجنس"، أو الجمع والإفراد والتثنية "العدد"، فيقع بذلك تعلّق تركيبيٌّ يفضي إلى تعدّد في المعاني النحوية أو اتّساع دلالي فيها، ومن أمثلته: تعدّد مرجع الضّمير، وتعدد صاحب الحال، أو تعدد المبدل منه وغير ذلك، ومنْ أمثلة أثر تطابق هذه الفصائل في تخلّق ظاهرة التّعلّق النحويّ قولُ المتنبي:

كَأَنَّكَ بِالفَقرِ تَبغي الغِنى ** وَبِالمَوتِ في الحَربِ تَبغي الخُلودا

خَلائِقُ تَهدي إِلى رَبِّها ** وَآيَةُ مَجدٍ أَراها العَبيدا[1]

يتجلّى في هذا البيتِ موضِعان آخرانِ من مواضعِ تعلّقِ الضَّمير، فالهاء في "ربها، أراها" تتردَّدُ بينَ مرجعينِ اثنينِ:

– أولهُما: الممدوحُ؛ أيْ أنّ تلكَ الخَلائقَ السَّابقَ ذكرُها، منْ جُودٍ وكَرَمٍ وغيرها؛ تُشيرُ إلى صَاحبها وَهُو المَمدُوحُ بدرُ بنُ عَمّارِ بنِ إسماعيلَ، وقَد أَرى العَبيدَ آياتِ مَجدِهِ، وخلائقَ قدرتِهِ[2].

– ثانيهما: اللهُ سُبحانَهُ جَلّ شَأنه وتعالى اسمه؛ أيْ أنَّهُ تَعالى أَرى عِبادَهُ تلكَ الخلائقَ مُبيّنا قُدرتَهُ سُبحانَهُ، كي يستدلّوا بها على المجدِ والشّرفِ[3].

وَلعلَّ الوَجهَ الأوّلَ هُو الأرجَحُ والأجلى؛ إذْ هُو في سِياقِ القَصيدةِ سائرٌ فيها، والمعنى أنّ المَمْدُوحَ هُو الّذي يَحتاجُ إلى إظهارِ مَجدِهِ وبيانه إلى باقي النّاس إجلالا لَهُ واحترامًا.

المطلبُ الخامسُ: تكاثرُ المَراجعِ والعَلاقاتِ البِنيويّة في السّياقِ

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص132.

[2] هذا مذهبُ أبي الفتح، يُنظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/974.

[3] هذا مذهب الواحدي، يُنظر: الواحدي، **شرحُ ديوان المتنبي**، ص633.

يبعثُ هذا العاملُ التعلّق مُرتَكِزًا على توافر المراجع في الكلم المحتملة لأكثر من مرجع، ينضاف إلى ذلك مرونة الجُملة العربيّة التي تحتمل التقديم والتأخير مراعاة للوزن الشّعري، ويمثّل تعلّق المستثنى بغيرِ مستثنى منه مادّة جليّة لتكاثف المقولات، ومثال ذلك قولُ أبي الطيب المتنبي:

وَعادَت فَظَنّوها بِمَوزارَ قُفَّلًا ** وَلَيسَ لَها إِلّا الدُّخولَ قُفولُ[1]

أمّا موضِع النّظر في التّعلق في هذا البيت الشّعريّ، فهو تعلُّق كلمة "الدّخولَ" بغير مرجعٍ تقدّمها، وذلك وَفقًا للتّقْدِيمِ والتّأَخِير فِي الجُمْلَةِ كَمَا يأتي:

– استِثنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ "الواوِ" فِي قَولِهِ: "فَظَنُّوهَا إلّا الدّخُول"؛ أَيْ: أَنَّهُم ظَنُّوا وَتَوَقَّعُوا كُلّ شَيءٍ، إلّا أَنْ تَرجعوا وَتَدخُلُوا مَرَّةً أُخرَى؛ لِأَنَّهُم ظَنُّوكُم رَاحِلِينَ.

– استِثنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ "هَا" فِي قَولِهِ: "فَظَنّوهَا إلّا الدّخُولَ"؛ أَيْ: أَنَّهُم ظَنُّوا الخَيلَ عَائِدَةً قُفّلًا، وَلَم يَتَوَقَّعُوا أَنْ تَرجِعَ لِلدّخُولِ عَلِيهِم.

– استِثنَاءٌ مِنَ القُفُولِ فِي قَولِهِ: "ليسَ لَهَا القُفُول إلّا الدّخُول"؛ أَيْ: فِي حِينِ ظَنَّ الرُّومُ أَنَّكَ وَجَيشَكَ قَد عُدتُم أَدرَاجَكُم، رَجَعتُم عَلَيهِم، لِعِلمِكُم أَنَّ الدُّخُولَ إِلى بِلَادِهِم هُوَ مُرَادُكُم[2].

وَرُبَّمَا تَختَلِفُ الدِّلَالَات فِيمَا سَبَقَ، وَلَعَلَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ الوَجهَ الأَخِيرَ لِمُنَاسَبَتِهِ سِيَاق القَصِيدَة، وَلَكِنّ الوُجُوهَ الثّلاثَةَ جاءتْ مجيئا صالحًا، فهي مُحتَمَلَةٌ رَاجِحَةٌ، وهذا الاتّساع الدلالي الذي أفضى إليه تعلّق الكلم بعضهِ ببعض، أسفر عن تعدّد في المعنى، ومردّ ذلك تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي أوّلا، ومرونة الجملة العربية ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية الّتي يحتملها السّياق ثالثًا.

المطلبُ السّادسُ: تطابق الفصائل الشعرية

ارتضى الباحث إضافة هذا الباعث ليجعله من البواعث المفضية إلى تعلّق الكلم بعضهِ ببعض، ذلك أنّه وجد إبّان دراسته أهميةً قصوى لتطابق الفصائل الشّعرية كي يتمّ التعلّق، ولعله يقصد بتلكم الفصائل: التطابق السياقي للألفاظ المتعلَّق بها مع المُتعلِّق أوّلًا، وتطابقها النّحوي لقافية القصيدة

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص357. وموزار: موضع ببلاد الرّوم، والقفول: الرجوع، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/101.

[2] وهذا مذهب الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/819، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/342.

ثانيًا، واحتماليّة المعنى على وجهٍ يقتضيه العقل ثالثًا، وسهمة في خدمة مقصديّة الشّاعر رابعًا، وهو يشفع هذا بمثالين يجلّي فيهما قوله آنفًا، فمن أمثلة مخالفة تلكم الفصائل الشّعرية، قوله:

وَلَم أَرَ مِثلَ جِيراني وَمِثلي ** لِمِثلي عِندَ مِثلِهِمِ مُقامُ

بِأَرضٍ ما اِشتَهَيتَ رَأَيتَ فيها ** فَلَيسَ يَفوتُها إِلّا الكِرامُ[1]

يتجلّى في هذين البيتين موضع من مواضع تعلّق المستثنى بغير مستثنى منه، حيث يتردّد المستثنى في كلمة "الكرامُ" بين مرجعين اثنين تقدماها، وهي بذلك تحتمل معنيين نحْويين، هُما:

– أولهُما: النّصب؛ والتّقديرُ: ما اشتَهيتَ إلا الكِرامَ؛ أيْ اشتهي ما شئتَ في هذه الأرض فسترى فيها وتجد إلا الكرام، فهم غير موجودين.

– ثانيهُما: الرّفع؛ والتّقديرُ: ليسَ يفوتُها إلّا الكرامُ[2]؛ أيْ ليسَ يفوت هذه الأرض شيءٌ إلا الكرام، فهم لا يدخلونها، يريدُ خسّتها وأهلها.

ويبدو ممّا سبق أنّ الدلالة تتجاور ولا تتنافر، غير أنّ الوجه الأوّل على احتماله معنى راجحًا ومقبولًا، إلا أنّه لا يتطابق والفصائل الشّعرية للقصيدة، فالقافية على الرّفع، لذلك يكون الأرجح والأصوب هو الوجه الثاني.

ومثال آخر يظهرُ فيه توافق تلكم الفصائل الشّعرية، قول أبي الطّيب المتنبي:

وَأَغيَدُ يَهوى نَفسَهُ كُلُّ عاقِلٍ ** عَفيفٍ وَيَهوى جِسمَهُ كُلُّ فاسِقِ

أَديبٌ إِذا ما جَسَّ أَوتارَ مِزهَرٍ ** بَلا كُلَّ سَمعٍ عَن سِواها بِعائِقِ[3]

يظهر في هذا المثال الشّعري موضِعٌ من مواضع تعلّق البدل بغير مُبدلٍ منه، وذلك في تردّد كلمة "أديبٌ" بين مرجعين اثنين تقدماها، وبذلك فهي حمّالة لمعنيين نحْويين، هُما:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص102.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1/518، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص1/362.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص394.

– الرّفع؛ بدلًا من "أغيَدُ"[1]، أيْ أنّ الغلام الأغيد الأديب الموصوف ههنا، إذا جسّ أوتاره، أو ضرب على آلته، شغل عقول النّاس دون سواه، بلا عائق أو مانع، يريدُ شدّة ذكائه وبراعته.

– الجرّ؛ بدلا من "عفيفٍ"، أيْ أنّه غلام أديب عفيف؛ فرغم أنّه يسقي الخمور، ويضرب الدّفوف، ويسحر أعين النّاس بأوتاره، إلا أنه عفيف يهواه كل من يراه.

ويلاحظ الباحث أنّ كل وجهٍ له معنى قائم برأسه، يجري مجرى مُراد الشّاعر، متناسبًا وسياق القصيدة، صالحًا غير طالح، وهو بذلك الاتساع الدلالي يعمّق المعنى المُراد، ولعلّ باعث التعلّق ههنا هو تطابق الفصائل النحوية من تذكير وإفراد، والفصائل الشعرية من السياقين الحالي والمقالي، والوزن العروضي.

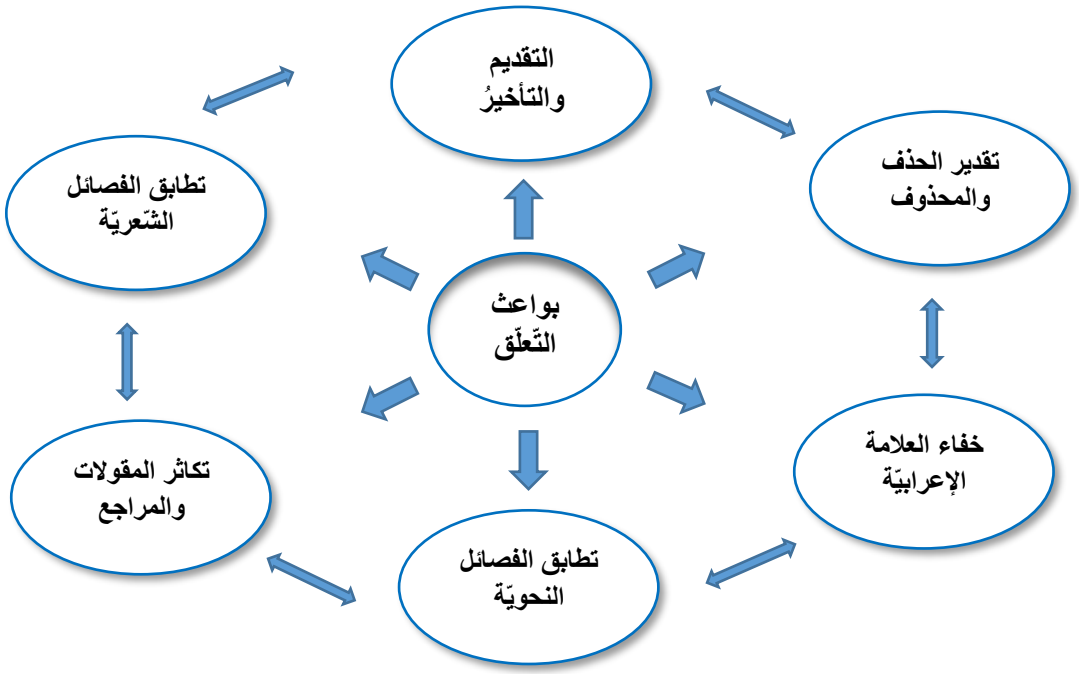

إلماحةٌ وتحوّط: التّعلّق المُفضي إلى المُشترك النّحوي

يذهب الباحث بهذه الإلماحة إلى القَولِ: ليس كلّ تعلّق مُفضيًا إلى مشتركٍ نحْوي، ولكنّه بالوقت ذاته قد يحدثُ ويفضي التعلّق إليه؛ ذلك أنّه رافد من روافده، والحَقّ أنّ الباحث تجنّب البحثَ فيه؛ إذْ إنه ليس المتعيّن المقصود، بل التعلّق ببواعثه وضوابطه ومواضعه، كما هو موسوم بالدّراسة، إلّا أنه

[1] وهو قول أبي العلاء، كما أنها تحتمل أن تكون نعتًا لـ أغيد كذلك، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/449.

لا مناص من التحوّط في ذكر التعلّق المفضي إلى مشترك نحْوي، كما أنّ الباحث بيّن في المواضع التي درسها وأوردها مواطن المشترك، ومن أمثلة التّعلّق المفضية إلى اشتراك نحْوي في شعر المتنبي، قوله:

فَجاءَت بِنا إِنسانَ عَينِ زَمانِهِ ** وَخَلَّت بَياضاً خَلفَها وَمَآقِيا

نَجوزُ عَلَيها المُحسِنينَ إِلى الَّذي ** نَرى عِندَهُم إِحسانَهُ وَالأَيادِيا

فَتىً ما سَرَينا في ظُهورِ جُدودِنا ** إِلى عَصرِهِ إِلّا نُرَجّي التَلاقِيا[1]

وفي هذا الموضِع تتعلّق كلمة "فتًى" بغيرِ مرجعٍ لغوي تقدّمها، وهي بذلك حمّالة لأكثر من معنى نحويّ[2]، وذلك وفْقا لما يأتي:

–أُولها: النّصبُ؛ وذلك أن يكون بدلًا من "إنسانَ غير زمانه"، أو بإضمارِ بفعل، فيكون التّقديرُ: نقصد فتى، أيْ ذاك الفتى المقصود الذي هرمنا حتى وصلناه والتقينا به.

–ثانيها: الجرّ؛ وذلك أن يكون بدلًا من "إلى الذي"، إلى نجوز المحسنين إلى الفتى الذي يُلاقى عنده الإحسان والنّعم.

– ثالثها: الرّفع؛ وذلك بتقدير محذوف، أيْ هو فتًى ما زلنا نرجو لقاءه في مسيرنا، حتى تلقيناه.

ويبدو فيما سبق الاشتراك النحوي الذي خلّقه تعلّق الكلم بغير مرجع لغوي محتمل، وهذا هو أثر التّعلّق في تعدّد المعنى، واتّساع الدّلالة، كما أن مردّ ذلك إلى خفاء العلامة الإعرابية، وتطابق الفصائل النحوية والشّعريّة.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص443.
[2] وقد ذكر العكبري جميع الوجوه السّابقة، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/288.

المَبْحَثُ الثّانِي

ضَابِطُ التّعَلُّقِ وَأَثَرِهِ فِي تَعَدُّدِ المَعْنَى

(2-2) **المبحثُ الثّاني:** ضابطُ التعلّق وأثره في تعدّد المعنى

ربما كان سيبويه (ت. 18هـ) من أوائل مَنْ أشاروا إلى سياق الحال أو الموقف الخارجي في "كتابه" إذْ قال: "وإنّما هذا أنّك رأيتَ رجُلا في حال تلوّن وتنقّل، فكأنّك قلتَ: أتتحول تميميًا مرّة، وقيسيًا أخرى؟ وليس يسأله مُسترشدًا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه، ويخبره عنه؛ ولكنّهُ وبّخهُ بذلِكَ.."[1].

إنّ تعدّد المعاني الذي يخلّقه التّعلّق في الكلام يحتاج إلى محتكم أمين يكون الموجّه والمرجّح لوجهٍ على آخر، لذلك يعد السّياق بشقيّهِ "الحالي والمقالي" ضابطًا أمينًا لظاهرة التعلّق، الذي من خلاله يتمكّن الدّارسُ من ترجيح وجهٍ على آخر، أو ردّ وجهٍ وقبول آخر، ذلك أن الأمر ليس مُلقًى على عواهنه، وإلّا كان الأمر عُرضةً للحدْسِ والذّوق الشخصي؛ لأنّ "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنْ يُضمّ بعضُها إلى بعضٍ فيعرف فيما بينها من فوائد"[2]. وما زال الجدال قائمًا حول دلالة الكلمة، ففي حين يرى "أولمان" أنّ الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النّظم، "فعندما أستعمل كلمة يكون معناها هو المعنى الذي أختاره لها فقط، لا أكثر ولا أقلّ"، لا يتفق "لاينز" مع هذا، ويرى أن بعض الكلمات لها معنى، وذلك أنها تحتوي معاني مركزية ثابتة، وربما يعتري بعض الكلمات غموض، لكن الأمر ليس مطلقًا[3].

تنبثق أهميّة السياق في ظاهرة التعلّق في توجيه المعنى؛ إذ إنّ التعلّق يفضي أحيانا إلى اتّساع الدّلالة، وتعدد المعاني النحوية أو الاشتراك النحوي، أو اللبس؛ وذلك من خلال السياق وما يصاحبه من قرائن يمكن توجيه المعنى نحو ما يقتضيه سياق النص، "فقد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر، فيصير ذلك الآخر بأنْ لم يدخلْ في القصد، كأنه لم يدخلْ في دلالة اللفظ"[4]. وفي هذا الإطار يمكن التّساؤل هل يقصد المتكلّم تعدد المعاني النحوية أم أنها تخرج عفو الخاطر؟ "فكيف يتصوّر وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم أنك أيّها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلّمه بها[5]"؛ وإنّما هو النّظم.

هذا بالضبط ما يسعى الباحث وراءه، فهو يخال أنّ هناك خيطًا وثيقًا لا يمكنُ فصله بين كلّ مِنَ "النظم والسياق"، وقد يكون هذا الخيط الجامع هو التّعلّق، ولعل تضافر المصطلحات الثلاث –النظم

---

[1] البركاوي: عبد الفتاح، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص59، دار الكتب، 1991م.
[2] ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص415-416.
[3] أولمان: ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال محمد بشير، ص57-58، مكتبة الشباب.
[4] ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص100.
[5] ينظر: **المصدر السابق**، ص412.

والسياق والتعلّق– يفضي إلى معانٍ ودلالات عديدة ومتنوعة، ما يجعل الكلم حمّالا لأكثر من وجهٍ، ومن ذلك أنّ الشاعر إذا قال قصيدة ما، فهو لا يريد أن يوصل معاني كلماتها؛ وإنما أغراضه وغاياته منها، ومثال ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في كافور:

أَوَدُّ مِنَ الأَيّامِ ما لا تَوَدُّهُ ** وَأَشكو إِلَيها بَينَنَا وَهيَ جُندُهُ[1]

ومثالُ ذلك ههنا تعلّق الضّمِير في قوله "تودُّهُ"، فالهاءُ ههنا تحتمل مرجعينِ اثنينِ، أحدهما ظاهرٌ في الكلامِ، أمّا الثّاني فيُلمحُ منَ السّياقِ، وفيما يلي تبيان لذلك:

أولهما: على الأيّام؛ أي أنّ الشّاعر يريد عكس ما تريدُهُ الأيّامُ، قاصِدًا ألّا تُفرّقَ بَينَهُ وبَينَ أَحِبّائِهِ؛ لكنّهَا لا تُريدُ ذلِكَ[2].

ثانيهما: على الممدوح– المذموم– كافور؛ فالقصيدة من الكافوريّات[3]، كما يُحتَملُ أنْ يَعودَ الضّميرُ عليه؛ أي أنني يا كافور أرغب وأحب ما لا ترغبه أنت من الأيّام، وأشكُو إليها بُعدَنا، لكنّها من جندك، وفي هذا يصبح الضمير في "جنده" عائدًا على كَافور لا عَلى "بَينَنَا".

ويُلاحظ تدافعُ الدّلالةِ فيما سبق، فكأنَّ الكَلامَ في الوجهِ الأوّلِ خارجٌ مخرجَ التّمني والرجاء، وذلك لأنّ الشّاعر لا يستَطيعُ التّصريحَ فيكتفي بالتّلميحِ، وأمّا في الوجْهِ الثّاني فَهجاءٌ لاذِعٌ ربّما كانَ هُو مُراد الشّاعرِ، ولَعلّ الوجهين راجحان ههنا؛ إذْ إنّهُما يرميان إلى ما يُريدُ الشّاعر، فسياقا الحالِ والمقالِ لا يَسْمحانِ للشّاعِرِ أنْ يبوحَ بِهجائِهِ، بلْ يُخرج الكَلامَ مَخرجَ الحِكمةِ، فيُضمّنُهُ مَا أراد، والأمرُ بينهُما معروفٌ، فلوْ كانَتِ القَصيدةُ في غيرِ كافور لَما كانَ ذلِكَ كذلِكَ. وباعثُ التّعلق ههنا هو تعدّد المراجِعِ اللغوية وضَابِط الدّلالة كان السّياق بِشقّيهِ المَقالي والحَالي، ويرجّحُ الباحِثُ الوجهَ الثّاني، مع أنّ الدلالتين فيهما ذمٌّ، إلا أنّ الثاني بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

هذا ما يفيده تضافر المصطلحات الثلاث بما تحتويه من قرائن وبواعث، إضافة لما يعكسه السّياق من أبعاد عاطفية وحالية لا يمكن أن تفهم إلا من خلال قوله الشاعر أو حالته؛ "فالمتكلّم لا تعنيهِ المشابهة الشّكليّة بقدرِ ما يعنيه دقّة المعنى، والتعبير عن المراد بما يدلّ عليه"[4]، ويتمّ ذلك من خلال

---

[1] يُنظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص453.

[2] وهذا مذهب شرّاح الديوان، فلم يقل أحد بغير ذلك، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/58، واليازجي، **العَرف الطّيّب**، ص486، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1732، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/84، وابن جنّي، **الفَسر**، ص1/1053.

[3] لم يذكر ابن الحسام هذا البيت؛ لكنه ذكر أبيات أخرى من القصيدة، يُنظر: ابن الحسام، حسام زاده الرومي، **رسالة في قلب كافوريات المتنبي من المديح إلى الهجاء**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر-بيروت، 1972م، ص22.

[4] ينظر: حمد: عبد الوهاب حسن، **دلالة التعلق النحوي**، ص76.

جوانب السياق التي يضفيها إلى الكلام، من أحوال ومواقف خارجية مصاحبة للكلم، وهذا مذهب "فيرث" الذي يؤكد أهمية مراعاة السياق الخارجي أو ما يعرف بالمقام في عملية تحليل المعنى[1]، وكذلك يُفهم من الجرجاني كما أورد الباحث سابقًا.

إن مراعاة المقام الخارجي هنا لا تقتصر على الغرض العام الذي يساق من أجله الكلام فقط؛ وإنما "يتجاوز ذلك إلى مراعاة أحوال المخاطبين من الناحيتين الاجتماعية والثقافية وغير ذلك[2]"، وهذا ما يجعل القارئ يرى ويحلل ما تخفيه القصيدة؛ "فالنص الشّعري بطبيعة تركيبهِ مكثّف، ويحمل من الدلالات أكبر مما تحمل اللغة المُستَعمَلة في مَجالاتٍ أُخرى، وما لا يقال في القصيدة أكثر مما يقال"[3]، وبهذا فإنّ المسكوت عنه في الشعر أكثر من المنطوق به، إضافَةً إلى التّلمِيحِ والإيمَاءِ الّذي تتصف به اللغة الشاعريّة، ومن ذلك قول بشر بن المعتمر في صحيفته: "وينبغي للمُتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين من ناحية، وأقدار الحالات من ناحية أخرى، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة مقاما حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني..[4]"، ولعلّ في المثال الآتي فضلَ بيان مجلٍّ حول ذلك:

صانَ الخَليفَةُ بِالأَبطالِ مُهجَتَـهُ ** صِيانَةَ الذَكَرِ الهِندِيَّ بِالخَلَلِ[5]

في هذا البيتِ موضِعُ التّعلّقِ الهاء في "مُهْجتَهُ" يحتملُ التّردّدَ بينَ مَرجِعَين اثنَينِ، أحدهُما ظاهرٌ في الكَلامِ، وثانيهِما يُعرف من السّياق، وهذا التّعلُّق من الأمثلة المُبينةِ المُفضيةِ إلى تعدّد المعنى، وتَدافعِ الدّلالةِ، وتبيان لأثرِ السياق في توجيه المعنى وترجيحهِ، وذلك وَفقًا لما يلي:

أولهما: العَودُ على الخليفةِ؛ أيْ أنّ الخليفةَ صان نفسَهُ بالأبطال المرافقين للممدوح سيفِ الدّولةِ صيانةَ الغمد للسَّيفِ؛ يريدُ أنّهم يقاتلون الأعداءَ عنهُ فيكفونَهُ إيّاهم.

ثانيهما: العودُ على الممدوحِ؛ أي أنّ الخليفةَ قدْ صَانَ مُهْجَةَ المَمدوحِ سيف الدولة بما أمدّه من جُندٍ وعتاد، فكأنّ الممدوحَ هو السّيفُ، والجنود الّذين أمدّهم الخَليفةُ كالخَلَل أو الغمد، فهم فَضلةٌ، والفضلُ كُلّه للسيف؛ سيفِ الدّولَةِ.

---

[1] ينظر: البركاوي: عبد الفتاح، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص45.
[2] ينظر: **المصدر السابق**، ص64.
[3] ينظر: عبد اللطيف: محمد حماسة، **فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر**، ص142.
[4] ينظر: البركاوي: عبد الفتاح، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص61-62.
[5] يُنظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص275.

ويُلاحظُ ممّا سبقَ كيفَ تباينَ الوجهان باختلاف المرجِعِ؛ إذْ إنّ الوجهَ الأوّلَ وإنْ كان مدْحًا للخليفةِ إلّا أنّهُ ذمٌّ، وسوءِ أدبٍ مع الممدوحِ الأوّل في القصيدة سيفِ الدولةِ؛ لأنّهُ يجعلُه من جُملةِ الأبطال، فكيف يُساويهِ به وهو أميرهم، وقائدهم، وسيف دولتهم؟ فهو وإنْ كانَ منهم إلّا أنّ المسكَ بعضُ دمِ الغزالِ، لذلك "إذا عاد على الخليفة كان إزراءً بالممدوح، لأنّه من جملته[1]". كذلكَ فإنَّ الوجهَ الثّاني هو الأجلى والأنسبُ بسياقِ القصيدةِ المادحةِ سيفَ الدّولةِ، ودليلُ ذلك الأبياتُ اللاحقاتُ للبيتِ آنفِ الذّكرِ:

الفاعِلُ الفِعلَ لَم يُفعَل لِشِدَّتِهِ ** وَالقائِلُ القَولَ لَم يُترَك وَلَم يُقَلِ

وَالباعِثُ الجَيشَ قَد غالَت عَجاجَتُهُ ** ضَوءَ النَهارِ فَصارَ الظُهرُ كَالطَفَلِ[2]

وممّا يرجّحُ الوجهَ الثّاني، إضافةً إلى أنّ المُتنبّي كانَ بينَ يديْ سيفِ الدّولةِ وليسَ الخَليفة، أنّ الحديثَ دائرٌ حولَ "الأمير"؛ والمُسمّون بالأميرِ قليلٌ كما يرى المتنبي الأميرَ، ولو كانتِ القصيدةُ في مدحِ الإخشيديّ لربّما كانَ الباحثُ قد رجّحَ الوجهَ الأوّلَ؛ لكنّ الكلامَ هُنا عن سيفِ الدّولةِ! وباعثُ التّعلّق ههنا ومردّه تعدد المرجع اللغوي وَفقًا لتناسبِ الضّميرِ في التذكيرِ مع مَرجعينِ اثنينِ يَحتملهما السّياقُ.

ومثالٌ آخرُ حول أثر السّياق المقالي والحاليّ في توجيه المعنى، وترجيح الوجوه المحتملة، قول أبي الطّيب المتنبي:

هَلْ لِعُذري عِندَ الهُمامَ أَبي الفَضْـ ** لِ قَبولٌ سَوادُ عَيني مِدادُهُ[3]

آنَ النّظرِ في الضّميرِ الهاء في كلمةِ "مدادُهُ" يتّضِحُ أنّها تتعلَّقُ بمرجعينِ اثنين تقدّماها، وهي صالحةٌ في سِياقها هذا، لأنْ تعودَ عليهما، وذلك وفَقًا لما يأتي:

[1] يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/36، لذلك كان الشّراح متفقين على الوجهِ الأوّلِ.
[2] الطَفَلُ: وقت جنوح الشمس، يُنظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/718.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص529. وتجدر الإشارة إلى أنّ الممدوحَ ههنا هو أبو الفضل محمد ابن العميد، وزير ركن الدّولة، وقيلَ إنه انتقد المتنبي، وعاب عليه بعض شعره، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1109.

– أنْ تعودَ على القَبول؛ أيْ أنَّ المُتنبّي مُستعِدٌّ أنْ يجعلَ من سوادِ عينِه مِدادًا للممدوح، إذا قَبِلَ عذرَه وتقصيرَهُ، وبذلكَ يرتضي الشّاعرُ أنْ يجعلَ مدادَ الممدوحِ قَبولًا لعذره، تقديرًا لمكانته العالية، وحبًّا وإجلالا له[1].

– أنْ تعودَ على الممدوحِ؛ أي أنّ المتنبي مستعدٌّ أنْ يجعلَ سوادَ عينيهِ مِدادًا للممدوحِ؛ لأنّهُ كاتبٌ وحاسبٌ، لذلك خصّ مداده، فعلى هذا يكون المعنى قبلتَ أمْ لمْ تقبلْ فإني جعلتُ سواد عيني مدادًا لك حبا لك وتقرّبا إليك، واعتذارًا، ولربّما فُهِمَ منهُ الدّعاءُ؛ أيْ جعلَ اللهُ من سوادِ عَيني مدادًا لك[2].

ويَميلُ البَاحثُ كلَّ المَيْلِ إلى الوجهِ الثّاني مُرجّحًا ومُؤيّدًا، ذلكَ أنّ فيه معنًى ليسَ في المعنى الأوّلِ، وهو الأليق بسياقِ القصيدةِ، وكأنّ الكلامَ خرجَ فيهِ مخرجَ الدّعاءِ والرّجاء، "لأنّ المرادَ قبول العذرِ لا أن يكتُب الممدوح ذلك[3]"، فكانَ تأسّفًا وتلطّفًا، ودليلُ ذلك ما قاله بعدًا:

أَنا مِن شِدَّةِ الحَياءِ عَليلٌ ** مَكرُماتُ المُعِلِّهِ عُوّادُهْ

ما كَفاني تَقصيرُ ما قُلتُ فيهِ ** عَن عُلاهُ حَتّى ثَناهُ اِنتِقادُهْ

إلماحة: التّعلّق المفضي إلى اللّبس

كان لزامًا على الباحث الإشارة إلى ما قد يحدثه التّعلّق في الكلام، فقد "تتداخل العلاقات السياقية التركيبية لتفضي إلى اشتباهٍ في ربطِ بعضِ الكلمات لما تعود إليه[4]"؛ وذلك وَفقًا لما يحتمله التّركيب ويتقبّله السّياق، ولهذا الاشتباه أو اللّبس حالات مختلفة، ومن تلكم الحالات تعلّق الضمائر بمراجعها، أو الصّفة، أو صاحب الحال، أو تعيين المستثنى منه، كلّ ذلك في مواضع مخصوصة ومقيّدة، والحَق أنّ الباحث قد أشار إلى تلك المواضع في أماكنها، منوّها أنّ الشّواهد الّتي أوردها كان اللبس فيها قليلا، مؤكّدا إلى دور السّياق في رفع اللّبسِ وترجيحِ معنى على آخر، ومن أمثلة ذلك عَودُ الضّمير في البيت الشّعري الآتي على غير مرجعٍ، وَفقا لما يأتي:

---

[1] وهذا مذهب أبي العلاء وابن جني، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/298، وابن جني، **الفَسر**، ص1/1122.
[2] وهذا هو مذهب الواحدي واليازجي والعكبري، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1994، واليازجي، **العَرف الطيّب**، ص574، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/53.
[3] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1994.
[4] ينظر: عرار، مهدي، **ظاهرة اللبس في العربيّة**، ص135.

مَلومُكُما يَجِلُّ عَنِ المَلامِ ** وَوَقعُ فَعالِهِ فَوقَ الكَلامِ[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّقِ ههنا فالهاءُ في "فَعالِهِ"؛ إذْ إنّها تتردّدُ بينَ مَرجِعَينِ اثنَينِ ظاهرين في الكلام،

أمّا المرجِعُ الأوّلُ فالعَود على الملومِ، أيْ: الشّاعر؛ يريدُ أنّ وَقعَ أفْعالِهِ فَوقَ كَلامِهِمَا ولَومِهِما لَهُ، فَأفعَالُه مَاضِيَةٌ نافذة كالسّهامِ لا يوقِفُها شَيءٌ، ولا تتأثّرُ بشيءٍ.

في حينِ أنّ المرجعَ الثّاني يعودُ على "المَلامِ"؛ وذلك أنّ وقْعَ فعل مَلامِهِ فَوقَ الكَلامِ، وَقدْ ذَهَبَ ابنُ القَطّاعِ[2] إلى أنّ "الكلام" ههنا –بكسر الكاف– هي الجراحات، فكأنّه أرادَ أنّ تأثيرَ لَومِهما أقوى عليه من الجِراحاتِ؛ إذْ هُما صاحِباهُ، وبذلِكَ يصيرُ المعنى المُقابل تمامًا للشّطرِ الأوّلِ، ويتجلّى معنى جديدٌ في البيت مفادُه أن الشّاعر يجلّ عن كلّ ملامٍ إلا لومهما؛ فإنّهُ أشقّ وأصعب عليهِ من الجِراحَات، وبهذا يخرج الكَلام مخرج التّحسّر والتفجّع، إضافةً إلى سياق القصيدة الذي يؤكّد حالة الشّاعر، وما أصابَهُ من حُمّى[3]، إذ يقول معقّبًا:

ذَراني وَالفَلاةَ بِلا دَليلٍ ** وَوَجهي وَالهَجيرَ بِلا لِثامِ

ولَمّا صارَ وُدُّ الناسِ خِبّاً ** جَزَيتُ عَلى اِبتِسامٍ بِاِبتِسامِ

وَصِرتُ أَشُكُّ فيمَن أَصطَفيهِ ** لِعِلمي أَنَّهُ بَعضُ الأَنامِ

قليلٌ عائدي سَقِمٌ فؤادي ** كثيرٌ حاسِدي صعبٌ مَرامي[4]

فالشّاعرُ ينقلُ تجربتَه في الحياةِ، ويُبيّن صعوبةَ الصُّحبةِ؛ فكأنّهُ بهذا لا يريدُ الاستغناء عن صاحِبيهِ اللذينِ يرافِقانه، والحقّ أنّ هذا من مواطنِ التّعلّقِ المفضيةِ إلى اللّبسِ؛ فقد يُفهم منه أنّه متمسّك بأصحابه، وكذلك يحتملُ وجه آخر وهو الاستعلاء على الجِراح، فالمتنبي لا يركنُ إلى أحد! ويلاحظُ الباحثُ ههُنا أثرَ التّعلّق المفضي إلى تعدّد الدلالة التي تتدافعُ فيما سبق، ولعلّهُ أمْيَلُ إلى الوجهِ الأوّل.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص482-483.
[2] يُنظر: العكبري، **التّبيان في شرح الديوان**، ص4/142، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1463.
[3] يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/134.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص482-483.

البابُ الثّاني

التّعلُّق التّركيبي في شِعْرِ المُتنَبّي: التِفَاتٌ وَشواهِدُ

أنا تِربُ النّدى وَرَبُّ القَوافِي

التِفاتٌ

يتفاضل الشّعراءُ في تناولِ المعاني المَطروحة التي يغرفونها من الطّرق، وذاك التفاضل يكمنُ في الطّريقة والأسلوب اللذين يخرجهما الشّاعر، فيرسم المعنى بذلك متميّزا عن غيره من الشّعراء؛ ذلك أنّ السّرّ يكمن في كيفية قوله، لا في قوله نفسِهِ، فيخلّق بذلك معانٍ جديدة قد تصيب القارئ بالذّهول، وتعود عبقريّته إلى "طريقة بنائه للألفاظ التي تختلف عن طريقة بناء الآخر، واختيار هذا يختلف عن اختيار ذاك، وقدرة خيال هذا الشاعر الذي يتّخذ التّراكيب مادة له تختلف عن ذاك"[1]، وربما كان هذا سبب تميّز أبي الطّيب المتنبي على مرّ العصور، ذلك أنّه يعلم كيف يضع اللفظة، وكيف يقول، وماذا يقول، فخُلّدت قصائده حتى يومنا هذا كأنّها قيلتْ في الأمس القريب. ويبقى مناط خُصوصية كلّ مبدع هو النّسق والتّرتيب، ولا يكفي أبدًا في بيان خصوصية شاعر ما أن يقال: "إنها خُصوصية في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض حتى تَصِفُوا تلك الخُصوصية وتبيّنوها"[2]، ولعلّ التّعلّق إحدى ظواهر هذه الخصوصيات التي سيأتي الباحث على ذكرها، ذلك أن التعلّق يفضي إلى تعدد المعنى أحيانًا، وأحيانًا أخرى إلى تضييق المعنى أو توسيعه وَفقًا لما يحتمله سياق الكلام، وهو ما سيأتي ذكره في الفصل التطبيقي اللاحق؛ فالقصيدة بناء فني يحمل من الإشارات الكثير، وما يقوله الشّاعر هو "الكلام المحكوم بعلاقاتٍ نحوية معينة أنتجتْ هذه الدلالات المكثفة.."[3].

إنّ ما يَسكتُ عنهُ الشّاعر أكثر بكثيرٍ مما يصرّح به، فالمعنى كامنٌ في بطن الشّاعر، ولعلّ قارئ شعر المتنبي عليه أنْ ينظر غيرَ مرّة كي يحاول فهم ما يريدُ؛ سواء أكان المعنى الحقيقي أو شيئا آخر يريدُه، وذلك أنّ أبا الطّيب نفسه أشار إلى تقصّده فعل ذلك:

أنا الّذي نظر الأعمى إلى أدبي ** وأسمعت كلماتي من به صممُ

أنامُ ملء جُفوني عن شواردها ** ويسهر الخَلقُ جرّاها ويختَصِمُ[4]

فقد ملأ الدّنيا وشغل النّاس، في زمانه وغير زمانه، فَـ "اختراعهُ للمعاني وتغلغله فيها واستيفاؤه لها، فمما لا يدفعه إلا ضدّ، ولا يستحسن معاندته إلا ندّ.."[5]، وهو لم يملأ الدّنيا ويشغل النّاس لأنه قدّم

---

[1] ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر**، ص145.
[2] ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص36.
[3] ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر**، ص142.
[4] ينظر: المتنبي، ديوانُهُ، ص332.
[5] ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/4.

نموذجا جماليّا فحسب؛ "وإنما لأنّه أذعن لحاجة من حاجات العالم الدّاخلي للإنسان، إنّه لا يقدّم معرفةً بالعالَمِ؛ ولكنّه ينتج في النّفْس شُعورا بالعالم[1]". كما أنّ النّاظر في شعر أبي الطّيب لن يخفى عليه ذلك، فقد ذكر غير مرّة تلكم المعاني الدّالة على تفرّده:

خليليّ إني لا أرى غير شاعرٍ ** فلِمْ منكم الدعوى ومني القصائد

فمن ذا الذي يزاحمُ أبا الطّيب في ميدان الشّعر؟ فهو صخرة الوادي إذا ما زوحمت، وإذا نطقَ فإنهُ الجوزاءُ، وهو كذلك مبتدع المعاني ومبتكر الصّور والإبداع:

أنا السّابقُ الهادي إلى ما أقولُهُ ** إذ القولُ قبل القائلينَ مقولُ

ولذلك فالنّاظر في شعر أبي الطيّب لا يسعه إلا التّدبّر والتّفكّر؛ إذْ إنه بحاجةٍ إلى "بحث في اللغة الغائبة، واستحضارها عن طريق تفجير العلاقات الحضورية والعلاقات الغيابيّة[2]"، وكان ذلك له سهمة بارزة في تأثير أبي الطّيّب مدّة كبيرةً من الزّمن وحتى يومنا هذا، ولعلّ مجده كان بأقلامه لا بسيوفه، بل إنّه صانع المجد كذلك لأصحاب السّيوف في زمانه، ومخلّد ذكرهم، وهو الكامل إذا أتته مذّمة النّاقص، والدهر من رواة قصائده، بل ينشد له ويتغنى به، وكلّ ذلك اعتداد وفخر:

وليفخرِ الفخرُ إذْ غدوتُ به ** مرتديًا خيرَهُ ومنتَعِلَهْ

جوهرةٌ تفرحُ الشّرافُ بها ** وغُصّةٌ لا تُسيغها السّفِلَهْ

ولا يُريدُ الباحثُ مما سبق إلا محاولة إنزال أبي الطّيّب منزلته، وذلك من خلال تبيان ما قاله في نفسه، غير مقدّس له، ولكن مقدّرا لمكانته ومقامه الأدبي الكبير، ولعلّ قولة ابن جنّي فيه تغني عن كلام كثير إذ قال: "ما لهذا الرّجل الفاضل عيبٌ عند هؤلاء السَّقطةِ الجُهّالِ، وذوي النّذالةِ والسُّفّالِ، إلّا أنّه متأخّرٌ مُحدَثٌ، وهل هذا لو عقلوا إلّا فضيلةٌ له، ومنبهةٌ عليه؛ لأنه جاء في زمانٍ يُعقِمُ الخواطرَ، ويصدئ الأذهانَ، فلمْ يزلْ فيه وحده بلا مُضاهٍ يُساميهِ، ولا نظيرٍ يُعاليهِ..[3]".

وآخرُ ما يريده الباحثُ من هذا الالتفات، هو طبيعة دراسته هذه، فقد طُرق شعر أبي الطّيب كثيرًا جدًا في الدّراسات الشعريّة، ولكنّ حظ الدراسات النّحوية يكادُ يكون قليلا، ولعل مباحثةً مثل الّتي

[1] ينظر: الجهني، سند علي، **قصيدة الرثاء عند المتنبي**، ص11، جامعة أم القرى.
[2] ينظر: عبد الهادي، مصطفى: **ظاهرة العدول في شعر المتنبي**، ص91، جامعة 7أكتوبر، 2010م.
[3] ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/16.

طفق الباحث يخصف وريقاتها، ويتلمّس حالاتها لهي فضلُ بيانٍ عن ظاهرة نحْوية مُبينة تجلّي معاني شعر أبي الطّيب بطرائق جديد، وتخلّق معان عدّة، وهي سُهمة تكاد تكون وحيدة من هذا النوع في الشّعر عامّة، وفي شعر أبي الطّيب خاصّة، ويبقى أثر شاعرٍ مثل أبي الطيب لهو الدور الأكبر في اختياريه عيّنةً للدراسة، " فهؤلاء الشّعراء عبّروا خلال عواطفهم وانفعالاتهم عن العالم، فكان لهم بمعنى آخر رأيٌ في العالم وموقف منهُ، كانتْ لهم فلسفة، هذه الفلسفة ليستْ مذهبًا يُقدّم مجموعةً من العلاقات المنطقيّة والعَقْليّة؛ بلْ تقدّمهُ في توهّج الحدس والرُؤيا..[1]"، ولعلها في هذه الدّراسة تكشف بعض سرائر أبي الطّيب اللغوية، وتجلي فلسفته في تراكيبه الشّعرية، كي يلج إلى المعاني التي يريدها، كل ذلك، مردّه تعلّق الكلم بعضه ببعضٍ، ذلك أنّه يفضي إلى تعدّد الحالات الإعرابيّة، وبذلك الدّلالة على مواقف مقاليّة أو حاليّة متعدّدة، علمًا أن ذلك التّعدد ليس ضروريًا أو انتقائيًا؛ وإنّما يكون وَفقًا لما يحتمله السّياق من أساليب بلاغية، وفيما يأتي يبيّن الباحث بعض الشّواهد الشعرية التي وقعت في شعر أبي الطّيب المتنبي.

[1] ينظر: أدونيس، **زمن من الشّعر**، ص279، دار الساقي، ط.7، 2012.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تَعَلُّقُ الْضَّمِيرِ بِمَرَاجِعِهِ

"إن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه هو أن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطريةً؛ تجديدا لنشاط السّامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[1]. "الزمخشري"

(1-1) تعلّق الضّمائر بمراجعها

من أبرز المواضِعِ الّتي يتجلّى فيها تعلّق الكَلِمِ بعضهِ ببعضٍ مرجِعُ الضّميرِ، وباعثُ ذلك ومردّهُ تقدّم مرجعينِ أو أكثر على الضّمير، ويقتضي ذلك تطابق الملامح النّحويّة بينهم، كالتّطابق في الإفراد، أوِ التّذكير، أوِ التّأنيثِ، والأصلُ فيه أن يعود على الاسم المتقدّم، نحو قوله تعالى: {والشّعراءُ يتّبعهُمُ الغاوون}[2]، وقد يعود على متأخّرٍ في اللفظ، متقدّم في الرّتبة، نحو قوله تعالى: {فأوجسَ فِيْ نَفْسِهِ خِيْفَةً مُوْسَىْ}[3]، كما يمكن الاستغناء عن مرجعه في اللفظ للدّلالة عليه حسًّا، وذلك نحو قوله تعالى: {قَالْ هِيَ رَاْوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِيْ}[4]، إلى غير ذلك من حالات عَود الضمير على مراجعه[5]. والحَقّ أنّ هذا الموضِعَ ظاهرٌ في شعر أبي الطّيب المتنبي، وقد ارتضى الباحث تقسيمه إلى ثلاثة مطالبَ، أمّا المَطلبُ الأوّل فهو تعلّق الضّمائر المتّصلةِ بمراجعها، ثمّ تعلّق الضّمائر بغير مذكورٍ في المطلب الثّاني، وأما المطلب الثّالث فاشتمل على تعلّق الضّمائر المُستترة بمراجعها، وفيما يأتي فضلُ بيانٍ:

المطلب الأوّل: (1-1-1) تعلّق الضّمائر المتّصلة بغير مرجعٍ

(1-1-1-1)

أَرَادَتْ كِلابٌ أَنْ تَفوْزَ بِدَولَةٍ ** لَمَنْ تَرَكَتْ رَعْيَ الشُّوَيْهَاتِ وَالإِبِلِ

أَبَى رَبُّهَا أَنْ يَترُكَ الوَحشَ وَحدَها ** وَأَنْ يُؤمِنَ الضَبَّ الخَبيثَ مِنَ الأَكلِ[6]

---

[1] ينظر: الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **الكشّاف**، دار الكتاب العربي، ص2/14.
[2] ينظر: الآية: (الشّعراء: 224).،
[3] ينظر: الآية: (طه: 67).
[4] ينظر: الآية: (يوسف: 26).
[5] ينظر: السّامرّائي، فاضل، **معاني النّحو**، ص1/66-61.
[6] يُنظر: المتنبي، **ديوانه**، ص520. والشُّويهات جمعُ شويهة، وهي تصغيرٌ للشاة، ينظر: البرقوقي، عبد الرحمن، **شرح ديوان المتنبي**، هنداوي، 2014م، ص1195.

يتجلّى موضِع التّعلّق في هذا البيت الشّعريّ في كلمة "ربّها"، فقد بدا تعلُّقُ الهاء في "ربّها" بمرجعين اثنين، هما: "كلابٌ، والشويهات[1]"، وفيما يأتي فضل بيان:

-أولهما: على "كلابٌ"؛ وفي هذا الوجه قولان:

أ- أنْ يكون ربُّ كلابٍ هو أميرَها وسيّدَها الذي طمع بالفوزِ والخُروجِ على سَيفِ الدّولَةِ، فَكأنّهُ بهذا رفضَ أنْ يتركَ الوحشَ وَحدَهُ، فمكانُهم معهم لأنهم كلاب؛ وبهذا يكونُ الكلامُ تحقيرًا وتوبيخًا، كما أنّهم لا يَأكلونَ إلّا الضَّبَ لِخسّتِهمْ.

ب- أنْ يكون ربُّ كلابٍ ههنا هو الله جلّ جلالهُ؛ وبهذا يخرُجُ الكلامُ مخرجَ الرّحْمةِ والرّأفة، إذْ إنّ اللهَ تعالى رأَفَ بِقبيلةِ كلابٍ فأخرجهم من مكانهم، وأعادهم إلى أصْلهِم خوفَ أنْ يقتلَهم الأميرُ سَيفُ الدّولةِ. وقد ترجح الدّلالتان ههُنا، إلّا أنّ الدّلالةَ الأولى هي الظُّهرى كما يرى الباحث؛ إذْ إنّ سِياقَ القَصيدةِ وألفاظَ البيتِ السّابقِ: "تركتْ| رَعيَ| الشُّويهَات" تدلّ على استحقار وهُزءٍ.

-ثانيهما: عَلَى "الشُّوَيْهَاتِ"؛ أيْ أنّ ربّ الشّاة رفضَ إلّا أن تعود كلابٌ إلى حالها بين الوُحوش وأكل الضبّ، ويحتمل هذا الوجه ما احتمله الوجه السابق.

ويظهر مجيء الوجهين مجيئًا سياقيًا صالحًا، خادمًا لمقصدية الشّاعر ومُراده، فهما قريبان غير متدافعين.

(2-1-1-1)

وَصِلينا نَصِلكِ في هذِهِ الدُّنـ ** يَا فَإنَّ المُقامَ فِيهَا قَلِيْلُ

مَن رَآها بِعَينِها شاقَهُ القُط ** طانُ فيها كَما تَشوقُ الحُمولُ[2]

أمّا مَوضِعُ التّعلّقِ في هذين البيتين، فهو الهاء في "بِعَينِها" المُتَرَدّد بينَ مراجِعَ عدّة:

- على "الدُّنيا"؛ وفي هذا احتمالان[3]:

[1] ولم يذكر هذين الوجهين أحدٌ من الشّراح إلا أبأ العلاء، يُنظر: **معجز أحمد**، ص4/269.
[2] يُنظر: المتنبي، **ديوانه**، ص429.
[3] وقد أورد هذين الاحتمالين العكبري، يُنظر: العكبري، **التبيان في شرحِ الدّيوان**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ص3/150، دار المعرفة- بيروت

أولهُما: أنّك إذا رأيتَ الدّنيا بعُيونِ الدُّنيا أحْببت البقاءَ فيها كما يتمنّى العاشِقُ البقاءَ مع معشوقهِ أينما حلّ وارتحل؛ وذلك سُخفًا منه، وجهلًا بحقيقتها، وغفلا عن الحكمة.

ثانيهما: أنّك إذا رأيت الدّنيا بعينها –أي حقيقتها– عرفتَ أنّها زائلةٌ، وأنّها لا تدومُ لأحَدٍ، فالمُقيمُ فيها كالرّاحِلِ عنها، لا تبقى ولا تدوم لأحد.

– عَلى "مَن"[1]؛ أيْ الإنْسَانُ، وذلك أنّه سَاكنُ هذي الدُّنيا، فإذا تَأمّلَ فيها وعلِمَ حقيقتَها وجوهرَها فَهِمَ أن ساكِنيها والرّاحلين عَنها سواءٌ بِسواءٍ، ويكون بذلك ناظرا لها بعينِ الزّوالِ والفَناءِ.

– على المحبوبةِ؛ أيْ أنّ من يرى الدّنيا بعُيونِ المَحبوبَةِ يُدركَ تَمامًا التّشابُهَ في حالَيهِما، فكما أنّ المحبوبةَ لا تُبقي على مُقيم في قلبِها، كذلك كُلُّ ساكنٍ في الدّنيا راحلٌ، ولا يبقى بقلبيهما أحدٌ.

وهناك وجهٌ آخرُ وهوَ أنْ تكُونَ الهاءُ في "رآها" مُتعلّقةً بالمَحبوبةِ، والهاءُ في "بعينها" عَلى الدنيا، فيكونَ المَعنى على هذا؛ منْ يرى المَحبوبةَ بعَيونِ الدّنيا يَعْلمُ زَوالَها كما تزولُ الدّنيا، فلا يبقيان لأحد.

ولا يرى الباحث تنافرًا في الدلالات السّابقات، فكلّها جاءتْ مجيئًا صالحًا يخدم سياق القصيدة، ومقصدية الشّاعر.

(3-1-1-1)

كَأَنَّها وَالرِّياحُ تَضرِبُها ** جَيْشَا وَغَّى هازِمٌ وَمُنهَزِمُ[2]

يتجلّى في هذا المثال الشعريّ تعلّق الضمير الهاء في "كأنّها" بينَ ثلاثَةِ مراجع محتملة، وهي[3]:

– أنّها عَائِدَةٌ عَلى "البُحَيْرَةَ" فَي قَولِهِ:

لَولاكَ لَم أَترُكِ البُحَيرَةَ وَال ** غَورُ دَفيءٌ وَماؤُها شَبِمُ

وبذلك تكون هذه البحيرة عندما تضربها الرّياح كَجيشينِ أَحدُهما هازم والثاني منهزم.

---

[1] أورد العكبري في شرحه أنّ رواية الواحدي كانت "بعينه" وبذلك فهي تعود على "مَنْ"، يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/150.

[2] يُنظر: المتنبي، **ديوانه**، ص93.

[3] لم يذكر هذه الوجوه الثلاثة إلا أبو العلاء، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/337.

– أنّها عَائِدَة عَلى "الطّيرُ" في قَولِهِ:

وَالطَيرُ فَوقَ الحَبابِ تَحسَبُها ** فُرسانَ بُلقٍ تَخونُها اللُجُمُ

إذا كانت "الحَبابُ" ههنا بمعنى "طريق الماء عند اختلاف الأمواج[1]"، فكأنّ تلك الطير عندما تكون فوق الماء تريد الظفر، فتضربها الرياح، فمنها هازمٌ لها يظفرُ بصيدِهِ، ومنها مُنهَزِمٌ يذهبُ بتأثيرِ الريحِ خالي الوفاضِ، يريدُ أنّ كلَّ شيءٍ يسُلكُ طريقَهُ. أمّا إذا كانتِ الحَبابُ تعني "فقاقيع الماء" فإنّ المرادَ يصبح خفّة وطء الطّير، وإخفاء الحركة، ولهذا وصفهم بالبُلق؛ كي يبدوا كزَبَدِ الماءِ أبيضَ[2]. ويتخلّق من هذا البيتِ موضعٌ آخرُ من تعلّق الضّمير، وذلك في الهاء في قوله "تحسبها"، فهي تحتمل الرجوعَ على "الطيرُ"؛ أيْ تحسبُ الطير كالفرسانِ البُلق وهي تصطاد، كنايةً عن خفّة حركتها، وبياض لونِها، أو أنّها تعودُ على "الحَبابِ"؛ أيْ تحسبُ الحَباب فرسانا بُلقًا لشدّة البياض، "وشبّه الموجَ بـ بُلقِ الخيلِ؛ لأنّ زبدهُ أبيضُ..[3]".

– ثالثها: أنها عائدةٌ على "الموجُ" في قولِهِ:

وَالمَوجُ مِثلُ الفُحولِ مُزبِدَةً ** تَهدِرُ فيها وَما بِها قَطَمُ

أيْ أنّ الرّياحَ عندمَا تضربُ المَوجَ تجعلُهُ قسمينِ –جيشينِ؛ هازمًا ومنهزمًا، كأنّهُ يريدُ حركةَ الموجِ ذهابها وإيابها، ورُبّما كانتْ هذهِ الوُجوهُ مُتّسعةَ الدّلالةِ إلّا أنّ المَقصدَ المُتعيّن منها واحدٌ، ويرى الباحثُ تقارب الوجوه الثّلاثةِ في الرجحان، فلا يرى وجهًا أرجحَ منْ وجهٍ.

(3-1-1-1)

مَلومُكُما يَجِلُّ عَنِ المَلامِ ** وَوَقعُ فَعالِهِ فَوقَ الكَلامِ[4]

وأمّا موضِعُ التّعلّقِ ههنا فالهاءُ في "فَعالِهِ"؛ إذْ إنّها تتردّدُ بينَ مَرجِعَينِ اثنَينِ ظاهرين في الكلام، وهما:

---

[1] ينظر: اليازجي، **العَرف الطيّب**، ص91.

[2] وأضاف الواحدي أنها قد تحتمل معنى فقاقيع الماء التي تطفو على السطح، يُنظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص490.

[3] يُنظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الفَسر**، تحقيق: رضا رجب، ط.1، دار الينابيع-دمشق،2004م، ص3/496. وقد أجمل العكبري ذلك كله بقوله: إنّه شبه الطير وهي تنغمس بالماء بالفرسان المضطربة على ظهور الخيل، وشبه الموج ببلق الخيل عند اختلاف الأمواج، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/67.

[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص482-483.

أمّا المرجِعُ الأوّلُ العَود على الملومِ، أيْ: الشّاعر؛ يريدُ أنّ وَقعَ أفْعالِهِ فَوقَ كَلامِهِمَا ولَومِهِما لَهُ، فَأفعَالُه مَاضِيَةٌ نافذة كالسّهامِ لا يوقِفُها شَيءٌ، ولا تتأثّرُ بشيءٍ.

في حينِ أنّ المرجعَ الثّاني يعودُ على "المَلامِ"؛ وذلك أنّ وقْعَ فعل مَلامِهِ فَوقَ الكَلامِ، وَقدْ ذَهَبَ ابنُ القَطّاعِ[1] إلى أنّ "الكلام" ههنا –بكسر الكاف– هي الجراحات، فكأنّه أرادَ أنّ تأثيرَ لَومِهما أقوى عليه من الجِراحاتِ؛ إذْ هُما صاحِباهُ، وبذلِكَ يصيرُ المعنى المُقابل تمامًا للشّطرِ الأوّلِ، ويتجلّى معنى جديدٌ في البيت مفادُه أن الشّاعر يجلّ عن كلّ ملامٍ إلا لومكما؛ فإنّهُ أشقّ وأصعب عليهِ من الجِراحَات، وبهذا يخرج الكَلام مخرج التّحسّر والتفجّع، إضافةً إلى سياق القصيدة الذي يؤكّد حالة الشّاعر، وما أصابَهُ من حُمّى[2]، إذ يقول معقّبًا:

ذَراني وَالفَلاةَ بِلا دَليلٍ ** وَوَجهي وَالهَجيرَ بِلا لِثامِ

ولَمّا صارَ وُدُّ الناسِ خِبّاً ** جَزَيتُ عَلى اِبتِسامٍ بِابتِسامِ

وَصِرتُ أَشُكُّ فيمَن أَصطَفيهِ ** لِعِلمي أَنَّهُ بَعضُ الأَنامِ

قليلٌ عائدي سَقِمٌ فؤادي ** كثيرٌ حاسِدي صعبٌ مَرامي[3]

فالشّاعرُ ينقلُ تجربتَه في الحياةِ، ويُبيّن صعوبةَ الصُّحبةِ؛ فكأنّهُ بهذا لا يريدُ الاستغناء عن صاحِبيهِ اللذينِ يرافِقانه، والحقّ أنّ هذا من مواطنِ التّعلّقِ المفضيةِ إلى اللّبسِ؛ فقد يُفهم منه أنّه متمسّك بأصحابه، وكذلك يحتملُ وجهًا آخر وهو الاستعلاء على الجِراح، فالمتنبي لا يركنُ إلى أحد! ويلاحظُ الباحثُ ههُنا أثرَ التّعلّق المفضي إلى تعدّد الدلالة التي تتدافعُ فيما سبق، ولعلّهُ أمْيَلُ إلى الوجهِ الأوّل.

مَلومُكُما يَجِلُّ عَنِ المَلامِ ** وَوَقعُ فَعالِهِ فَوقَ الكَلامِ

[1] يُنظر: العكبري، **التّبيان في شرح الديوان**، ص4/142، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1463.
[2] يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/134.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص482-483.

(4-1-1-1)

رَكِبتُ مُشَمِّراً قَدَمي إلَيها ** وَكُلَّ عُذافِرٍ قَلِقِ الضُفورِ[1]

في موضِعِ التّعلّق هذا، تتردّدُ الهاءُ في "إليها" بيْنَ مَرجِعَين اثْنَيْن، وذلك على النّحوِ الآتي:

-أولهما: أنّها عائدةٌ على "أمورٍ" في بدايَةِ القَصيدةِ في قَولِهِ:

عَذيري مِنْ عَذَارى مِنْ أُمورِ ** سَكَنَّ جَوارِحِي بَدَلَ الخُدُورِ

أيْ أنّ الشّاعرَ قد رَكِبَ مُشمّرا مُجدًّا مُسرِعًا لِمُواجَهةِ تِلكَ الأُمُورِ الكِبارِ الّتِي أَصَابَتْهُ وسَكَنتْ جَوارِحَهُ[2].

-ثانيهما: أنها تعود على "هيجاواتِ[3]" في البَيتِ السّابِقِ:

وَمُبتَسِماتِ هَيجاواتِ عَصرٍ ** عَنِ الأَسيافِ لَيسَ عَنِ الثُغورِ

أي أنّ الشّاعِرَ ذَهَبَ مُشمّرًا إلَى الهَيْجَاواتِ -الحرب- لِيواجِهَ تِلْكَ الأُمُورَ العَذَارَى الّتي لَمْ تُصِبْ أَحَدًا غَيْرَهُ. ولا يرى الباحثُ تدافعًا في الدّلالةِ فيما ورَدَ، ولعلّ باعِث التّعلّقِ ههنا هو تعدّدُ المرجعِ اللغويّ؛ إذْ إنّ الضّميرَ المُؤنثَ يحتمِلُ التّعلُّقَ بمرجعين اثنين.

(5-1-1-1)

وَيَهدَأَ ذا السَّحابُ فَقَد شَكَكنا ** أَتَغلِبُ أَم حَياهُ لَكُم قَبيلُ

وَكُنتُ أَعيبُ عَذلًا في سَماحٍ ** فَها أَنا في السَّماحِ لَهُ عَذولُ[4]

وأمّا الضّميرُ الهاءُ ههُنا في "لهُ" فهو مَوضِعُ التّعلّقِ، ذلك أنّه حمّالٌ في عَودِهِ على مرجعَينِ اثنينِ، وهما:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص168. والعُذافرُ: البعيرُ الشديدُ، والضّفور: جمع ضُفر حبلٌ يشدّ على رحل الناقة، ومُشمّرا: مُجدًّا، يُنظر: ابن جنّي، **الفَسر**، ص2/140.

[2] ولم يقلْ بهذا إلا أبو العلاء، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/236.

[3] وهذا مذهبُ العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/142، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص638، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص1/236.

[4] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص263.

– أُولهُما أنّهُ عائِدٌ على المَمْدُوحِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ؛ أيْ: أنَّ الشّاعِرَ يَلُومُ الأَمِيرَ عَلىٰ جُودِهِ، بَعْدَمَا كَانَ يعيبُ اللائِمينَ على كَثْرةِ الجُودِ وَالسَّخَاءِ.

– ثانيهما أنّ الضّميرَ عائدٌ عَلَى المَطَرِ "حياهُ" بِدَلَالَةِ السَّحَابِ؛ أو على السّحاب نفسِهِ، أيْ: أنَّ الشَّاْعِرَ يَلُوْمُ المَطَرَ عَلَى عَطَائِهِ المُتَوَاصِلِ، بَعدَمَا كَانَ يَلُومُ اللائِمِينَ عَلَى مَنْ يَكْثُرُ عَطاؤهُ.

وقَدْ ذهَبَ ابنُ القطاعِ[1] إلى أنّ الهَاءَ عَائِدَةٌ إلى "السَّحَابُ"، وذلك أَنَّ الشّاعِرَ صَارَ يَلُومُ السّحَابَ لإفْرَاطِهِ فِي السَّمَاحِ خَشْيَةَ أنْ يُكدّرَ عَليهِ الطّريق.

ولعلّ الوجهَ الثّاني ومذهَبَ ابنِ القَطّاعِ مُتقاربانِ، ويَمِيلُ البَاحِثُ إلى الوجهِ الأوّلِ؛ لأنّ الشّاعرَ يَرى الأميرَ أهمّ وأفضلَ مَنَ السّحاب، إذ يقُولُ:

وَما أَخشى نُبوَّكَ عَن طَرِيقٍ ** وَسَيفُ الدَولَةِ الماضي الصَقيلُ[2]

ويَتَخلَقُ ههنا موضِعٌ آخرُ من مواضِعِ تعلُّقِ الضّمير، وذَاكَ "الكافُ" في "نُبوّكِ" المُحتمِلة التردّد بينَ مرجِعينِ اثنين، وذلك على النحو الآتي:

– أنّها عائدةٌ على المَمْدُوحِ سَيفِ الدّولَةِ، المَعروفِ منْ سياقِ القَصِيدةِ لا المَذْكورِ فِي الشَّطرِ الثَّاني؛ أي أنَّني لا أخافُ أنْ تَكلّ وتقعدَ عنِ الطَّريقِ أبدًا؛ لأنّكَ سَيفُ الدَّولةِ النّافذُ الصّقيلُ الّذي لا يَنبُو أبدًا.

– أنّها عَائدةٌ على السّحابِ في البَيتِ السّابِقِ[3]؛ وكأنّهُ انتقلَ منْ خِطابِ المَمدُوحِ إلى الإخْبارِ عنهُ؛ أيْ أنَّني لا أخْشَى كَلال المطرِ والخَيرِ وفقدانَهما في طريقي؛ وذلك لِعلمِي أنّ سَيفَ الدّولةِ يُحيطُني بِخيرِهِ وَفضْلِهِ، وهَذا المَعنى يتكرّرُ عندَ أبِي الطَّيّب القائلِ في مَوضِعٍ آخرَ:

إنْ تبوّأتُ غير دُنيايَ دارًا * وأتانِي نَيْلٌ فَأنتَ المُنِيلُ[4]

[1] لم يقل أحدٌ بقول ابن القطاع؛ بل اعتبروه من الغريب، يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/4، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص958.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص263.
[3] يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/36.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص432.

كذلك قدْ يكونُ المَعنى أنَّني لمْ أطلبْ منْك عدمَ الرَّحيلِ في المَطَرِ خَشْيةَ أنْ تَعجزَ عَنِ التّغلُّبِ عَلى الطَّريقِ، فأنْتَ سَيفُ الدّولةِ الَّذي لا يُوقِفُه شَيءٌ[1].

وَلعلَّ هُناكَ مَا يُرجّحُ كُلَّ وَجهٍ ممّا سبَقَ؛ إلّا أنّ سِياقَ القَصِيدةِ يُشيرُ إلى الوَجهِ الأَخيرِ الّذي يُؤكّدُ مَضاءَ الأميرِ ونفاذَه في كُلِّ مَوضِعٍ وَلو كانَ مَملوءً بالدِّماءِ، فَهوُ مُعتادٌ على خَوضِ المَنايا واجْتِيازِ الوُحول:

وَكُلُّ شَواةٍ غِطريفٍ[2] تَمَنّى ** لِسَيرِكَ أَنَّ مَفرِقَها السَبيلُ

وَمِثلِ العَمقِ مَملوءٍ دِماءً ** جَرَت بِكَ في مَجاريهِ الخُيولُ

إذا اعْتادَ الفَتى خَوضَ المَنايا ** فَأَهوَنُ ما يَمُرُّ بِهِ الوُحولُ[3]

وهنا يتَجلّى تَعلُّق آخرُ في قوله "مملوءٍ"، ما يُفضي إلى تخلّقِ مُشتَرَكٍ نحْويّ كانَ على الباحِث الإشارةَ إليهِ ههنا، لما له منْ سُهمةٍ في تشكيلِ الدّلالةِ وتلقّي المعنى، وذلك على النَّحوِ الآتي[4]:

-أولها: النّصبُ؛ وذلك من وجهينِ اثنَينِ:

أ- على الحاليّة، أيْ مَمْلُوءًا بالدّمَاءِ ذلك الوادي العميق في طريقك أيُّها الأميرُ؛ لكنّكَ اجتَزتَهُ.

ب- على التّمييزِ، أيْ أنّ ذاك الوادي العميقَ كانَ مملوءًا دِماءً، وليسَ حِجارةً أو أيَّ شيءٍ آخرَ، دِلالةً على شِدةِ الوَاقعةِ الّتي كانَتْ هُناك.

-ثانيها: الجَرّ؛ وذلكَ على البدليّة مِنَ العُمقِ، أيْ أنَّ ذاك الوادي على عُمقِهِ واتّساعِهِ كانَ مملوءًا من الدّماءِ والوُحولِ، ولكنّ الأَميرَ تَمكّنَ مِنِ اجتِيازِها كَعادَتِهِ.

-ثالثها: الرّفع؛ بأنْ يكونَ خبرًا لـ "مثلُ"، أيْ أنَّ العُمق مملوءٌ دِماءً ووحلًا، ولكنّ الأميرَ اجتازَهُ بهمّتِهِ، وعلى هذا يخرُجُ الكَلامُ مخرجَ الإخْبارِ[5]. ولعلّ الوُجُوهَ السّابقة تتفاضلُ في الرّجحانِ، إلّا أنَّ الوَجهَ الأوّلَ، النّصب، يخرجُ الكَلامُ فيه مخرجَ الوَصفِ،

[1] وهذا مذهب البرقوقي، يُنظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص958.
[2] الشّواةُ: جلدُ الرأس وجمعها شَوى، والغطريف: السيّد الكريم، يُنظر: ابن جنّي، **الفَسر**، ص2/664، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/5.
[3] يُنظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص 263.
[4] وقد ذكر أبو العلاء المعري هذه الوجوه دون شرح وتبيان، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/36.
[5] يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/5، وقد ذكر الرّفع والخفض.

وأمّا الوجهانِ الآخرانِ فيخرجانِ الكَلامَ مَخرجَ الإخْبارِ، ويميلُ الباحِثُ إلى الوَجهِ الثّاني، وهوَ الجَرُّ؛ لأنّ الوادي بِعمقِهِ كانَ مملوءًا بالدِّماءِ؛ إذْ إنَّهُ كُلّما زادتْ صُعوبةُ الأمرِ زادتْ شَجاعةُ الأمير، فكانَ ذاك الوَادي أهونَ ما يمرُّ بهِ الأميرُ، فهو مُعتادٌ على خَوضِ المَنايَا.

(6-1-1-1)

الحازِمَ اليَقِظَ الأَغَرَّ العالِمَ الـ ** فَطِنَ الأَلَدَّ الأَرِيحِيَّ الأَروَعا

نَفسٌ لَها خُلُقُ الزَمانِ لِأَنَّـهُ ** مُفني النُفوس مُفَرِّقٌ ما جَمَّعا[1]

تَتعلَّقُ الهاءُ في "لأنهُ" بمرجعَين اثنين ظاهرين في الكَلام؛ فالزّمانُ هو المرجع الأوّل والأقرب، كما أنّها تحتملُ التّعلُّقَ بالممدوحِ الذي ذكر صفاته في البيتِ السّابقِ، وذلك وَفقًا لما يَأتي:

– أنْ تعودَ على المَمْدوحِ؛ أيْ أنّ نفسَ الممدوحِ تشبِهُ ما يفعلُهُ الزّمانُ منَ التّفريقِ والفناءِ، ويتخلّقُ منْ هذا المَرجعِ مَعنيانِ اثنان؛ أولهما: أنّ نَفْسَ الممدوحِ تفرّقُ ما يَجمعُهُ من خيرٍ؛ دلالةً على شدّة كرمِهِ وجُودِه. وثانيهما: أنّ نفْسَ الممدوحِ تفني النّفوسَ في تفريقها لكلِّ شيءٍ؛ بمعنى أنّهُ أتعبَ كلّ منْ حولهُ، ومن بعده بسخائه وجودِهِ، فلا يقدرُ على مجاراته أحدٌ، أو أنّهُ مفني نفسِه بالقتل؛ يريد أعداءه.

– كما يُحتملُ العودُ على الزَّمانِ؛ أيْ أنَّ الزّمانَ من عادتِهِ تَفريقُ النّاسِ والقضاءُ عليهم، وكذلك يفعل الممدوح في تفريقه لماله وقتْله لأعدائِه، وقد يُحملُ هذا الوجهُ محمَل الذّم، أو أنّهُ "من المدحِ غيرِ الحَسَن[2]"، ذلكَ أنّ خُلُقَ الزّمانِ من طبعهِ الإفناء والغدر، ولكنّ هذه الدّلالة –على احتمالها– إلّا أنها بعيدةٌ عن مقصدِ الشّاعرِ.

والحقّ أنّ شرّاح الديوانِ ذكروا الوجه الأوّلَ[3]، ويلاحظُ الباحثُ ههنا أنّهُ لا تنافرَ بين الوجهين السابقين؛ كما أنّهُ يَميلُ إلى الوجهِ الأوّل الّذي يرى فيهِ مناسَبةً أظهرَ، واتّساقًا أجلى مع سياقِ القَصيدةِ.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص118. والأريحيّ: الذي يرتاح للكرم، والأروع: الذي يروعك جمالهُ، يُنظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/396.
[2] ينظر: ابن جني، **الفسر**، 2/398، فقد اكتفى ابن جني بهذه العبارة في شرح البيت.
[3] يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، 2/61، واليازجي، **العَرف الطّيّب**، ص116.

(7-1-1-1)

لَقيتُ بِدَربِ القُلَّةِ الفَجرَ لُقيَةً ** شَفَت كَمَدي وَاللَيلُ فيــه قَتيلُ

وَيَومًا كَأَنَّ الحُسنَ فيهِ عَلامَةٌ ** بَعَثــت بِها وَالشَمسُ مِنكِ رَسولُ[1]

يتجلّى في هذا المثال الشّعري موضعان اثنان من تعلّق الضمير بمراجعه الظّاهرة، وهما:

-أمّا موضِعُ التعلُّقِ الأوّل في هذينِ البيتينِ فهو الهاءُ في "فيهِ" الّتي تحتملُ العَودَ على مرجعينِ تقدّماها، والحقُّ أنّ هذا التعلّق لم يفضِ إلى تدافعٍ في المعنى؛ إلّا أنّهُ أفضى إلى اتّساعٍ في الدلالةِ بين المرجعين، فالظّاهرُ أنّ "الهاء" تعودُ على الدّربِ؛ وذلك أنَّ الليلَ في دربِ القُلّةِ كان قتيلا، ومَقصِدُ الشّاعرِ ههُنا ذهابُ كمدهِ؛ إمّا لأنه وصلَ غايتهُ درب القُلّةِ، أو أنّهُ وصلَ إلى ممدوحهِ الأمير سيفِ الدّولةِ في هذا الموضعِ، فكان الفجرُ هو لُقية الأميرِ[2].

كما قد تعودُ "الهاءُ" كذلكَ على الفَجرِ؛ أيْ: أنَّ الليل في الفجرِ كانَ قَتيلا، وهو كائنٌ لا محالةَ؛ إذْ إنّ حُلول الأوّلِ يعني ذَهاب الثّاني طواعيةً، وكرها، ولعلّ هذا ما أرادهُ الشّاعرُ، فالممدوح عنده كالفجر قتلت برؤيته الهموم والأحزان.

- أمّا موضِعُ التّعلُّقِ الثاني فهوَ "التّاءُ" في "بعثتِ"، والتي تحتملُ العودَ على مرجعَين اثنين، أولهُما أنْ تعودَ على المحبوبةِ؛ وذلك تطابقًا في التأنيث والإفراد، وثانيهما أن تعودَ على الممدوحِ؛ وذلك بفتح التاء "بعثتَ" تطابقًا في التذكير والإفراد، وهذا التعلّق أفضى إلى تعدّد المعنى وفقًا لما يأتي:

- العودُ على المَحبوبةِ[3]؛ أيْ بعثتِ الحُسنَ في هذا اليوم، فكان علامةً منك، وإشارةً إليك، وقد كان أجملَ رسولٍ منك أن تكون الشّمسُ؛ فإنْ كانت هذه رسولك فكيفَ ستكونين أنت! والمقصِدُ ههنا أنّه شبّه علامةَ النّصر على الأعداء بعلامةٍ بين المحبّ وحبيبه[4]، وذلك أنّها تخفى على الجميع دونهما، فبقي الممدوح سيف الدولة عالمًا بهذه العلامةِ، فهو الحبيب.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص355-356.
[2] قال أبو العلاء: ربّما لم يرد حقيقة الفجر، وإنما أراد نيرانًا أوقدها سيف الدولة بدرب القُلّة، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/336.
[3] وهذا مذهب الشرّاح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1417، واليازجي، **العَرف الطيّب**، ص370، وغيرهما.
[4] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/337.

– العودُ على الممدوحِ؛ أيْ "بعثتَ" أيّها الأميرُ سيفُ الدّولةِ بالشمس رسولًا، فقتلتَ ليلي المُظلم الذي كنتُ فيه، وبزغ فجري بفضلك، وهذا هو اليومُ الحسنُ الذي كنتَ أنتَ علامةَ جَمالِه وحُسنه، ولعلّ البيتَ اللاحقَ هو ما دفعَ الباحثَ ليورد هذا الوجه؛ إذ يقول:

وَما قَبلَ سَيفِ الدَولَةِ اِثّارَ عاشِقٌ ** وَلا طُلِبَت عِندَ الظَّلامِ ذُحولُ

فهذا الأمير الذي ثأر من الليل المظلم، فقتله ثائرًا فاتحًا الطريقَ لكلّ عاشقٍ أنْ يثأرَ، وأن يجعل ليل العاشقين قَصيرا، ولا عجب أنَّ فعل سيف الدولة هذا، فهو:

وَلَكِنَّهُ يَأتي بِكُلِّ غَريبَةٍ ** تَروقُ عَلى استِغرابِها وَتَهولُ

لَقيتُ بِدَربِ القُلَّةِ الفَجرَ لُقيَةً ** شَفَت كَمدي وَاللَيلُ فيــهِ قَتيلُ

وَيَومًا كَأَنَّ الحُسنَ فيـهِ عَلامَةٌ ** بَعَثــتِ بِها وَالشَمسُ مِنكِ رَسولُ

التّاء

تُ — **الشّاعر**

تَ — **الممدوح**

(8-1-1-1)

آلى الفَتى اِبنُ شُمُشْقيقٍ فَأَحنَثَهُ ** فَتًى مِنَ الضَّربِ تُنسى عِندَهُ الكَلِمُ[1]

وموضِعُ النّظرِ في هذا البيتِ الضّميرُ الهاءُ في "عندَهُ"، فقد تقدّمها مرجعانِ ظاهرانِ، وهُما الفتى، وفتًى، وبذلك يتردّدُ المعنى بينهما بينَ قولين اثنين:

أولهما: الفتى؛ أيْ ابن شُمُشقيق، ويكون المعنى بهذا أنّ قَسَمَهُ نُسِيَ من شدّة ضربِ الأميرِ سيفِ الدّولةِ، وبذلك فإنّ الضّرْبَ الّذي تَعرّضَ لَهُ أنْسَاهُ كَلامَهُ وَيَمينهُ.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص419. وشمشقيق: بطْريقُ الرّوم، وآلى: حلف، والحنث: إخلاف اليمين، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/230.

ثانيهما: فتىً؛ أيْ الممدوحُ سيفُ الدّولةِ، وبهذا يكون المعنى: في حضرة سَيفِ الدّولةِ يُنسى الكَلامُ من شدّةِ ما يلقونَ عندهُ من الضَّرْبِ.

وربما جاز الوجهانِ ههنا؛ إذْ إنّ الكلامَ يحتمل التردد بين المرجعين السابقين، ويرجّح الباحثُ الوجه الثّاني، ففيد زيادة ليست في الأوّل، ذلك أنّ هيبة سيف الدولة تُنسي المرءِ كلامه ويَمينه، أما الضّرب فمن شأنه أن يُنسي الجميع، وبذلك فالوجه الثّاني أجلى وأعلى.

(9-1-1-1)

أَيُنكِرُ خَدّي دُموعي وَقَد ** جَرَتْ مِنهُ في مَسلَكٍ سابِلِ

أَأَوَّلُ دَمعٍ جَرى فَوقَـهُ ** وَأَوَّلُ حُزنٍ عَلى راحِلِ[1]

والهاءُ في "فوقهُ" تقدّمها ذِكرٌ لمرجِعين يتّفقانِ وفَصَائلَها النّحويّة مع الضّميرِ، وهُما الخدُّ، والمسْلك السابل، وقد تتّسعُ الدّلالة بين وجهين اثنين:

– العَودُ على الخدّ؛ أيْ فَوقَ خَدّي –خدّ الشاعر– يريدُ الاستفهامَ منْ إنكارِ خدّه للدّمع الجاري عليه؛ مُتعجّبا من إنكاره، فهذا ليس أوّل دمعٍ يسيلُ حزنًا، وهذا دلالةٌ على ملازمة الحُزن له.

– العَودُ على المسلك؛ أيْ فوَق ذاك المسلك السابلِ، كثيرِ مرور الدّمع، وبهذا يَكونُ تعجّب الشّاعِر حول هذا المسلك السابل، فهذا طريقُ دمعِه المعهودِ فلماذا تنكر دموعه فيه؟

وربّما كان الوجهان راجحين ههنا، ولكنّ الباحثَ يرى الوجه الأوّل أجلى وأظهر؛ لمناسبته سياق القصيدة، وإنكار الخدّ للدّموع أقوى من إنكاره للمسلك، وهذا مقصِدُ الشاعر، وأمّا باعثُ التعلّق ومردّه هنا فهو تعدد المرجع اللغوي وتطابقهما في التّذكير والإفراد.

(10-1-1-1)

لَولا سَمِيُّ سُيوفِهِ وَمَضاؤُهُ ** لَمّا سُلِلنَ لَكُنَّ كَالأَجفانِ

خاضَ الحِمامَ بِـهِنَّ حَتّى ما دُرى ** أَمِنَ احتِقارٍ ذاكَ أَم نِسيانِ[2]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص269.
[2] ينظر: **نفسُهُ**، ص414.

ولقدْ تبايَنتِ الدّلالةُ في مرجعِ الضّميرِ الواقعِ في "بهِنّ"، بين مرجعين اثنين، فثَمَّ السّيوفُ، والأجفانُ؛ ولذلك احتملَ هذا التركيبُ عودَ الضّميرِ في "بهنّ" على مرجعين متطابقين معه في التأنيثِ والجمع، وذلك وَفقا لما يأتي:

– السُّيُوفُ[1]؛ أيْ أنّ المَمْدوحَ خاض الموتَ والمعارك بالسُّيوفِ المَاضِياتِ، حتّى مَا عُرفَ أذاكَ احتِقارٌ مِنهُ للمَوتِ لاستِعْدَادِهِ لَهُ، أمْ أنَّهُ نَسِيَ كَونه في الحرب لشجاعته وبسالته؟

– الأجفانُ؛ أيْ أنّهُ خاضَ الموتَ والمعاركَ بالأجفان –بيت السيف–، فكأنّهُ خاضَها دون أنْ يسلّ سيوفَه؛ احتقارًا لأعدائهِ، وقدرته على هزمهم دونَ سلّها، أو أنّه نَسِيَ أنْ يسلّها؛ لأنه لا يحتاج السيوف في القِتال.

يُذكر أنّ ابنَ جنّي علّق على هذا البيت قائِلًا: "بالغَ في المدحِ حتى كاد ينقلبُ هجاءً[2]"؛ ولعلّهُ في هذا يومئ إلى أنّ هناكَ احتمالًا دلاليًا أنْ يخرج الكلام مخرج السّخرية والهجاء، فكأنّه إيماء بضعف الأمير؛ فمن ذا الذي يخوض الحِمام بأجفان السيوف! والحقّ أن الباحث لا يتّفق مع قولِ ابن جنّي؛ وإنْ كان قد اكتفى في تعليقه ذاك بالإيماء دونَ الإبداءِ، وذلك أنّ الأبيات اللاحقةَ تؤكّدُ أنّ علاقة المتنبي بسيفِ الدَولةِ كانتْ على أشدّها:

وسَعَى فَقصَّرَ عن مداهُ في العُلى * أهلُ الزّمانِ وأهلُ كلّ زمانِ

تَخِذوا المجالِسَ في البُيوتِ وعندَهُ * أنّ السّروجَ مجالِسُ الفِتيانِ

ولعلّ في الوجهِ الثاني دلالةً لا يحتملُها الوجهُ الأوّل؛ إذ إنّ الكلامَ فيهِ خرج مخرجَ المديح فقط، أمّا الوجهُ الثاني فيدلُّ على مدحٍ واحتقارٍ للأعداء؛ وهذه صورة لا يملكها كلّ المُلوك، واتّساع الدّلالة ههنا آتٍ من أثرِ التعلّقِ في الكلامِ عامّةً، وتعدُّدِ مراجعِ الضّميرِ خاصّةً.

(11–1–1–1)

بَل لا يَحُلُّ بِحَيثُ حَلَّ بِهِ ** بُخلٌ وَلا جَورٌ وَلا وَجَلُ

[1] وهذا مذهبُ الشّراح، ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص3/530، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1613.
[2] ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/636.

مَلِكٌ إذا ما الرُّمحُ أَدرَكَهُ ** طَنَبٌ ذَكَرناهُ فَيَعتَدِلُ[1]

أمّا موضِعُ التّعلّق في "ذكرناهُ"، فالهاءُ تتردّد بين مَرجِعَينِ اثنَينِ، فقد يكون:

– ملكٌ[2]؛ أيْ: أنّ المَمْدُوحَ عَضُدَ الدَّولَةِ إذَا ذُكِر اسمُه اعتدلَ الرّمح المعوجّ.

– الرّمحُ؛ أيْ: أنّ الرّمح المعوج إذا ذُكر في حضرة الأمير استقام واعتدل.

والوجهان كما يرى الباحثُ ملتقيانِ غير متدافعينِ، والمعنى فيهما واحدٌ، إلّا أنّ الوجه الثاني فيه غرابة وفرادة، فتغلبُ كفّته الوجهَ الأوّل؛ إذْ فيه زيادة ليستْ في الأوّل، وهو المبالغةُ في المديح.

(12–1–1–1)

طَبَتْ فُرسَانَنا وَالخَيْلَ حَتّى ** خَشِيتُ وَإِنْ كَرُمنَ مِنَ الحِرانِ

غَدَونا تَنفُضُ الأَغصانُ فيها ** عَلى أَعرافِها مِثلَ الجُمانِ

فَسِرتُ وَقَد حَجَبنَ الشَمسَ عَنّي ** وَجِئنَ مِنَ الضِّياءِ بِما كَفاني[3]

وأمّا موضِعُ التّعلّق في "حجبنَ"، فالنّونُ مترددة بين مرجعين اثنين، ظاهرين في الكلام:

أولهما: الخيل؛ أيْ: قد حجبت الخيل عني الشمس بمسيرها غدوةً، فلا يصلني منها إلا ما يكفيني.

ثانيهما: الأغْصَان؛ أيْ: أنّ الأغصانَ حجبتْ عنّي الشّمس، فلا يصلني شيء إلّا ما يكفيني من خلال ما تسمح به أوراق الأشجار.

والمعنيان كما يظهر متقاربان، فلا تدافعَ في الدّلالة بينَ الوجهين السابقينِ، إلّا أنّ الوجهَ الثاني أليق بسياقِ القصيدةِ، وفيهِ زيادةٌ مُعجبةٌ؛ فتلكمُ الأغصانُ الّتي منعتْ عنهُ الشّمس، رسمتْ عليه من ذلك الضياءِ دنانيرَ ذهبيّة مُعجبةً، في صورة فريدةٍ من فرائدِ أبي الطّيبِ المتنبي:

وألقى الشّرقُ منها في ثيابي ** دنانيرًا تَقِرُّ منَ البَنانِ

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص547. والطّنبُ: الاعوجاجُ بالرمح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/303.
[2] وهذا مذهب اليازجي، ينظر: اليازجي، **العَرف الطيّب**، ص597.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص541. والحِران: عيبٌ في الخيل، وهو أن تقفَ ولا تنبعث، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/338.

فشبّه الضياءَ المتساقط عليهِ من الشّمسِ، بدنانيرَ لا يمكن مسّها باليدين[1].

(13-1-1-1)

عُدْ وَأَعِدها فَحَبَّذا تَلَفٌ ** أَلصَقَ ثَديِي بِثَديكِ الناهِدْ

وَجُدتَ فيــهِ بِما يَشِحُّ بِهِ ** مِنَ الشَّتيتِ المُؤَشَّرِ البارِدْ[2]

وموضِعُ التّعلُّقِ هذا مثالٌ مبينٌ عن أثرِ التّعلّقِ في الكلامِ في تعدُّدِ المعنى المُفضي إلى اتّساع الدّلالةِ، وموضِعُ التّدبُّرِ فيه استشرافُ المراجعِ المُحتملَةِ لعَودِ الضّميرِ الهاءِ في "فيهِ"؛ إذْ ثَمّ أربعة مراجعَ مُحتَمَلَة، وفيما يلي فضلُ بيانٍ:

– التّلف[3]؛ جُدتَ في التّلفِ، أيْ: يا خيال المَحْبُوبةِ وَطَيفها، قد جُدتَ في تلفي، وكأنَّ صاحِبتك – المحبوبة– تبخَلُ في هذا التّلفِ المُحبَّبِ عندي من القُرب والوِصالِ.

– الإلصاق؛ جُدتَ في الإلصاقِ، أيْ: جدتَ في إلصاق ثديينا حتى كأنّا شخصٌ واحدٌ، وهذا المعنى قد يكون بعيدًا عن مَقصِدِ الشّاعِرِ.

– الثّدي؛ جدتَ في الثّدي، أيْ: جُدتَ في ثَديك النّاهدِ، وكانت المَحبوبة تَشِحُّ وتَبخل بِهِ.

– الخيال؛ جُدتَ في الخيالِ، أيْ: جُدتَ في بقاءِ طَيْفِ المَحبوبة أيها الخيالُ، فحصلتُ منه على التقبيل من الثغر البارد الذي تبخلُ المحبوبة به، وقد يُستغرب مخاطبة الشاعر للخيال حتى يؤتى على قوله في تبيان فضله:

أزائرٌ يا خيالُ أمْ عائدْ * أمْ عندَ مولاك أنني راقدْ

لا أَجحَدُ الفَضلَ رُبَّما فَعَلَتْ ** ما لَم يَكُن فاعِلاً وَلا واعِدْ

لا تَعرِفُ العَينُ فَرقَ بَينِهِما ** كُلٌّ خَيالٌ وِصالُهُ نافِدْ[4]

---

[1] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2049.
[2] ينظر: المُتنبّي، **ديوانُهُ**، ص551. والشّتيت والمؤشّر: الثغر المتفرّق المتّسق على سطر واحد، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1170.
[3] وهذا مذهب ابن جني والبرقوقي، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1711، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص566.
[4] ينظر: المُتنبّي، **ديوانُهُ**، ص551.

وقدْ ذكرَ أبو العلاءِ المعري مرجِعًا آخرَ في شرحِهِ، وذلك أنّ الهاءَ تعودُ على "غشيةٌ" [1] المذكورة في البيت السّابقِ: ليسَ كما ظنَّ غشْيةٌ لَحِقتْ * فجئتَني في خلالِها قاصِدْ

فيكونُ المعنى بذلك طلبًا للخيالِ بالعودة؛ كي يعيد الغشية التي كانت بالشاعر، ذلك أنها جمعتْ بينه وبين محبوبتِهِ، وإنْ كان فيها تلفُ النّفسِ.

ولعلّ الوُجوهَ السّابقةَ تتفاضل فيما بينها، ويرجحُ بعضُها على بعضٍ، ويميلُ الباحثُ إلى الوجهِ الرّابعِ؛ فإنّ ذاك الخيال هو ما أشعل في الشّاعر فتيلَ الشّوقِ، ومذهب أبي العلاء قريبٌ جدًا من هذا، كذلك فإنّ مردَّ التعلّق ههنا وباعثه هو تعدُّد المراجع اللغوية وتطابق الفصائل النحوية.

(14-1-1-1)

أرى المُتَشاعِرينَ غَرَوا بِذَمّي ** وَمَنْ ذا يَحمَدُ الداءَ العُضالا

وَقالوا هَل يُبَلِّغُكَ الثُّرَيّا ** فَقُلتُ: نَعَم إِذا شِئتُ اِستِفالا[2]

يظهرُ في هذا البيتِ أن ثَمَّ ضميرًا قد تقدّمَه مرجعانِ اثنان، فالواوُ في "قالوا" تحتملُ العَودَ على غير مرجِعٍ، فقد يكونُ:

– المُتشاعِرين؛ أيْ أنّ أُولئكَ الحُسّادَ قالوا منكرينَ على الشّاعِرِ: هلْ سَتبلغني خِدْمَتكَ الثريّا؟ فقلتُ لهم: نعم؛ فإنّي إنْ نزلتُ عن منزلتي –وهي الثّريا– أعادني إلى موضعي الأصلي وهو فوقها.

– النّاسَ؛ أيْ أنّ النّاسَ قالتْ هذا القول، ويكون المعنى ههنا على الاستئناف[3]. وبذلك تكون دِلالةُ الوجهِ الأوّلِ تبيانًا لذمّ المتشاعرين للشّاعر، ويخرجُ الكَلام فِيه مخرَجَ الإخبارِ والإنكار، فهو يخبر عن حالهم، وينكر قولهم ذاك. أما الوجه الثّاني فاستئنافٌ على الكلام، وفيه دلالةٌ على حسَدِ النّاسِ لهُ أيضًا على مكانته، وليس حسد المتشاعرين وحدَهم، ولعلّ الوجهَ الأوّل أظهر من الثاني؛ إذ فيهِ تخصيص للمذكورين صراحةً.

[1] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/376.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص141.
[3] وقد ذكر هذا أبو العلاء المعري، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/152.

(15-1-1-1)

طَوى الجَزيرَةَ حَتّى جاءَني خَبَرٌ ** فَزِعتُ فيهِ بِآمالي إِلى الكَذِبِ

حَتّى إِذا لَم يَدَع لي صِدقُهُ أَمَلاً ** شَرِقتُ بِالدَمعِ حَتّى كادَ يَشرَقُ بي

تَعَثَّرَتْ بِـهِ في الأَفواهِ أَلسُنُها ** وَالبُردُ في الطُرقِ وَالأَقلامُ في الكُتُبِ[1]

وموضِعُ التّعلّق ههنا هو الهاء في "بهِ"، والعَود فيها يحتملُ مرجِعينِ اثنين، هُما:

– خبرٌ[2]؛ أيْ أنّ هذا الخبرَ الجليلَ تعثّرتْ بسببه الألسُن، وامتنع الكلامُ لهولِه وشدّتِه، وهوَ يتناسبُ مع وَصفِهِ في البيتِ الثاني.

– بالدّمعِ؛ أيْ أنه تعثّرَ بالدمعِ لشدّته، فحينما كانَ الدّمعُ يشرقُ بهِ من هَوْلِ الخَبَرِ والمُصيبةِ، كانَ هذا الدّمع عاقدًا للألسن تتعثّر به الأفواه.

ويُلاحظ ههنا تَغيّرُ المَرجعِ اللغوي مع بقاءِ الدّلالةِ قريبة، فلا تدافعَ بين الوجهين السابقين.

(16-1-1-1)

يُكَلِّفُ سَيفُ الدَولَةِ الجَيشَ هَمَّهُ ** وَقَد عَجَزَت عَنـهُ الجُيوشُ الخَضارِمُ[3]

أمّا الهاءُ في "عنهُ" فقد تقدّمها ذكرٌ لثلاثةِ مراجعَ تتّفقُ في فصائِلها النحْويّة مع الضّمير، وتلكمُ الوجوهُ تتلاقى في دلالتها ولا تتجافي، وذلك وَفقًا لما يلي:

– سَيفُ الدَّولةِ؛ أيْ قدْ عَجَزتْ عنْ قِهْرِ سَيفِ الدَّولةِ ومقارعتِهِ الجُيوشَ العظامَ.

– الجَيْشُ؛ أيْ قد عَجَزتْ عنْ هذا الجَيشِ الجُيوشُ العِظامُ؛ لأنّ الأميرَ يُكلّفهُ منْ هَمِّهِ.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص433.
[2] هذا مذهبُ الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/88، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/566، وغيرهم.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص385.

– الهَمّ؛ أيْ عَجزت الجُيوشُ عن إدراكِ هَمّ الأميرِ وهمّته، وكذلك هذا الجيش؛ فإنّ همّه مما لا يدرك، لذلك كان تكليفًا[1].

ويظهرُ ممّا سَبَقَ أنّ مقصدَ الشّاعر هو مدحٌ للأمِيرِ، لذلك كان المعنى واحدًا، وإنْ كان هناك تباين في الدلالة، وذلك يظهر من خلال سياق الأبيات:

وَيَطلِبُ عِندَ الناسِ ما عِندَ نَفسِهِ ** وَذَلِكَ مالا تَدَّعيهِ الضَراغِمُ[2]

وهذا ما يخلّقُهُ التعلّق في الكلام، ويُلاحظ تباين الدّلالات في الوُجوهِ السّابقة، ، وباعثهُ ههنا هو تعدُّد المَراجِعِ اللغويّةِ واحتمالها.

(17-1-1-1)

فَهِمتُ الكِتابَ أَبَرَّ الكُتُبْ ** فَسَمعاً لِأَمرِ أَميرِ العَرَبْ

وَطَوْعًا لَهُ وَابتِهاجًا بِـهِ ** وَإِنْ قَصَّرَ الفِعلُ عَمّا وَجَبْ[3]

وفي هذا المَوضِعِ تتعلَّقُ الهاءُ في "بهِ" بغيرِ مرجعٍ لُغوي يحتملُهُ السّياق، وكلاهما ظاهرٌ في الكلام، وهُما[4]:

– الكِتابُ؛ أيْ ابتهاجًا وفرحةً بالكتاب الّذي وصَلَ من الأميرِ سيفِ الدّولة، يطيعُ الشّاعرُ أمْرَ الأميرِ ويَسمعُ لَهُ.

– أميرُ العَرَبِ؛ أيْ ابتهاجًا بالأميرِ يطيعُ الشاعرُ أمره، ويسمعُ له ما يريدُ.

وبذلك تَكُونُ دِلالةُ الابتهاجِ في الوَجهِ الأوّلِ هي كِتابَ الأمير، وفي الوجه الثاني يكونُ الأميرُ نفْسُهُ هو سببَ الابتهاج، فلا تَدافعَ بينَ الدّلالتين.

---

[1] وهذا مذهبُ الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/392، واليازجي، **العَرف الطيّب**، ص401، وغيرهم.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص485.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص437.
[4] ذكر أبو العلاء الوجهين السابقين، ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص592-3/593.

(18-1-1-1)

وَغَرَّ الدُّمُسْتُقَ قَولُ العُداةِ ** وإنَّ عَلِيًّا ثَقيلاً وَصِبْ

وَقَد عَلِمَتْ خَيلُـهُ أَنَّهُ ** إِذا هَمَّ وَهوَ عَليلٌ رَكِبْ[1]

أمّا موضِعُ التّعلّق في "خيلُهُ" ههنا فإنّ الهاءَ تتردّد بين مرجعين اثنين:

أولهُما: خَيلُ الدُّمُسْتُقِ[2]؛ أيْ علمتْ خُيولُ الرّومِ أنّ عَليًّا إذا أرادَ الرّكوبَ للقِتالِ فإنه يَستَطيعُ ذلك، ولو كانَ مريضًا أو هزيل الجسم، وهذا يدلّ على معرفة أعدائِه بِعُلوّ همته وقوته.

ثانيهما: خيلُ الأميرِ سيفِ الدّولةِ[3]؛ فخيلُ الأمير تعلمُ أنه قادرٌ على خوض الحروب حتى في مرضه.

ويلاحظ من دلالة الوجهين السابقين مدح الأمير، ولكن بشيئين مختلفين يرجعان الفضل إلى الأمير، وهذا مقصد الشاعر وغايته من المدح.

(19-1-1-1)

وَلَيتَ شَكاتَكَ في جِسمِهِ ** وَلَيتَكَ تَجزي بِبُغضٍ وَحُبْ

فَلَو كُنتَ تَجزي بِـهِ نِلتُ مِنـ ** كَ أَضعَفَ حَظٍّ بِأَقوى سَبَبْ[4]

وفي موضِعِ التّعلّق هذا، تتردّد الهاءُ في "بهِ" بين مرجعين ظاهرين في الكلام، هُما:

أولهما: تجزي ببُغضٍ؛ أيْ لو أنّك يا سيف الدّولة كنت تجزي مَنْ أبغضك بُغضًا، لكنتَ نلتَ منه أضعافًا، وذلك كي يقتلَ كلّ حاسدٍ لنا، فأنا مُحبٌّ لك، ولن يكون هذا جزائي.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص439.
[2] وهو قولُ أبي العلاء، ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص3/599.
[3] وهو قول اليازجي، ينظر: اليازجي، **العَرف الطّيب**، ص468.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص440.

ثَانِيهما: تجزي بحُبٍّ؛ أيْ أنّك لو تجزي بحبٍّ لكل من أحبّك، لكنتُ نلتُ منه الحظّ العظيمَ، ولقَتَلَ هذا كلّ حاسدٍ بيننا، ولكنّكَ لمْ تَفعَلْ، وهذا عتابٌ للأمير. وقد ذكر المتنبي هذا المعنى غيرَ مرّة في شعره، كقوله: إنْ كانَ يجمعنَا حبٌّ لغُرتِهِ ** فليتَ أنّا بقدر الحُبّ نقتسِمُ[1]

ويرى الباحث تدافعًا في الدلالة بين الوجهين السابقين، إذْ إنّ الكلام في الوجه الأوّلِ خرجَ مخرج الرّجاء والمديح، لكنّهُ في الثّاني يفيدُ العتاب؛ ويميلُ الباحثُ إلى الوَجهِ الثّاني الذي يومئ بحالةِ أبي الطّيب آنذلك؛ فقد كانَ بعيدًا عن الأمير سيفِ الدّولةِ، وكان بينهما فتور وبون، وذلك بعد وفاة أخت الأميرِ "خولة"، فأرسَلَ المُتنبي قَصيدتَهُ هذهِ دُونَ الارتِحالِ إلى الأَميرِ[2].

(20-1-1-1)

إذا كانَ مَدحٌ فَالنَسيبُ المُقَدَّمُ ** أَكُلُّ فَصيحٍ قالَ شِعرًا مُتَيَّمُ

لَحُبُّ اِبنِ عَبدِ اللهِ أَولى فَإِنَّهُ ** بِـهِ يُبدَأُ الذِّكرُ الجَميلُ وَيُختَمُ[3]

يظهرُ أنّ الهاءَ في "بهِ" تقدّمها مراجعُ أربعة، تتّفق في فصائِلها النّحويّة مع الضّميرِ، وقد أفضى هذا التّعلُّق إلى اتّساعٍ في الدّلالةِ وَفقًا لما يأتي:

– أُولها: على "مدحٌ"؛ أيْ بالمدح يُبدأ المعنى الجميل ويُختتم.

– ثانيها: على "النسيبُ"؛ أيْ بالغزل والتّشبب يُبدأ المعنى ويُختتم.

– ثالِثُها: على "حبّ"[4]؛ أيْ بالحُب يبدأ كل جميل ويُختتم، وقد يخصّ حبّ الأمير الممدوح بذلك، وهو الأرجح والأوجه.

– رَابِعُها: "على "ابنِ عبد اللهِ"[5]؛ أيْ بالممدوح سيفِ الدّولةِ أبدأُ ذكر كلَّ جميل وأختم، فلا حاجة لي بالمقدّمة الطلليّة أو الغزليّة، فإنَّ ذكره يغني عن ذلك، وقد يحتمل المعنى الوجوهَ جميعها، إلّا أنَّ السّياقَ يرجّح الوجهَ الثالث والرابع؛ إذِ الشَّاعر في صدد مدح الأمير.

---

[1] ينظر: **نفسُهُ**، ص331.

[2] يذكر محمود شاكر ههنا كلامٌ كثير حول هذه القصيدة، مفاده أنّ أبا الطيب لم يكن في أفضل حالته مع سيف الدولة، ينظر: أبو فهر، محمود شاكر، **المتنبي**، ص330، و ص377، القاهرة، 1977م.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص302.

[4] وهذا مذهب ابن جني، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/352.

[5] وهذا مذهب المعرّي، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/150.

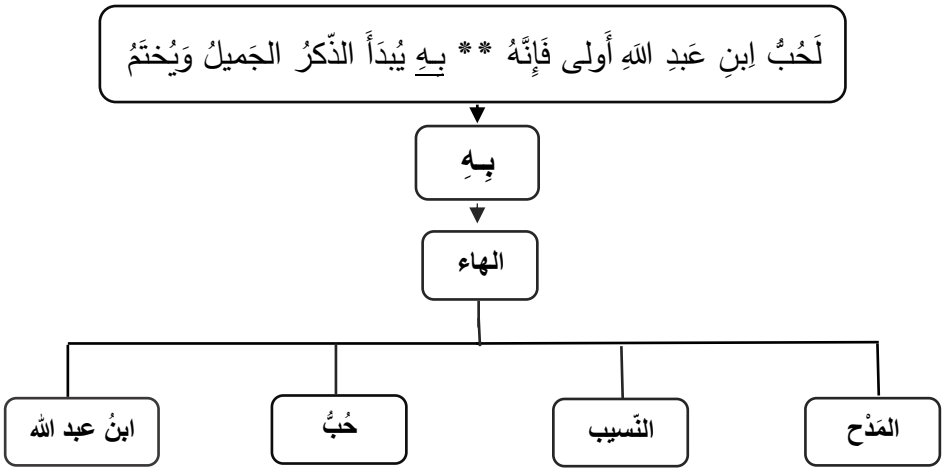

المطلب الثّاني: (1-1-2) تعلّق الضّمير بعائدٍ غيرِ مذكورٍ

ومن أنواع تعلُّق الضّمير بمرجعه تعلّقه بغير مذكورٍ في الكلام، فقد يدل عليه العلم به، وإنْ لم يتقدّم له ذكرٌ في الكلام؛ ذلك أنّ السّياق يُنبئ به، ويدلّ عليه، ومثال ذلك قولهُ تعالى: {حتى توارتْ بالحِجاب}[1]، فالضّميرُ ههنا يعود إلى الشّمس؛ فهي مفهومة من السّياق[2]، وقد تجلّى هذا في شعر أبي الطّيب المتنبي في غيرِ موضِعٍ، حيث أورد الباحث في هذا المطلب ما تيسّر له من المواضِع الّتي تعود على غير مذكور واحدٍ على الأقلّ، وفيما يأتي أجلى مواضع تعلّق الضّمير بغيرِ مذكورٍ:

(1-2-1-1)

حَذِرتِ عَلَينا المَوتَ وَالخَيلُ تَلتَقي ** وَلَمْ تَعلَمي عَن أَيِّ عاقِبَةٍ تُجلِي

فَلَستُ غَبينًا لَو شَرَيتُ مَنِيَّتي ** بِإِكرامِ دِلَّيرَ اِبنِ لَشكَرَوَزٍّ[3] لي

تُمِرُّ الأَنابيبُ الخَواطِرُ بَينَنا ** وَنَذكُرُ إِقبالَ الأَميرِ فَتَحلَوْ لِي

---

[1] الآية: (صاد:32).

[2] ينظر: السّامرّائي، فاضل، **معاني النّحو**، ص1/62.

[3] دِلّيرولشكَرَوَزٌ لفظان أعجميان، وقد قال أبو العلاء إنّ معناهما بالعربيّة: الشّجاع والمسعود، يُنظر: المعرّي، أبو العلاء: **معجز أحمد**، تحقيق:عبد المجيد دياب، ط.2، دار المعارف، 1992م، ص4/261. وقد خالف صاحب العَرف الطّيب ذلك قائلا إنّ "دلّيرَ" مركّب من لَشْكرَ وهو الجيش، و"آواز" وهو الصّوت أيْ صوت الجيش، ينظر: اليازجي، الشيخ ناصيف: **العَرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطّيّب**، بيروت- مطبعة جاورجيوس، 1882م، ص560.

ولو كنتُ أدري أنّهَا سببٌ لهُ ** لزادَ سُرُورِي بِالزِّيَادَةِ فِيْ القَتْلِ[1]

يظْهرُ أنّ الضّميرَ المتّصل "الهاء" في "أنها" تقدّمَهُ مرجعان اثنان واضحان يتطابقانِ وملامحَهُ، وهما الأنابيب والخيل، كما يحتمِلُ كذلك أن يعودَ على "الطّعنة" التي تعرّض لها الشّاعر والتي تُلمح من السّياق، وكما أورد أبو العلاء في شرحه[2]، وقد أضاف الباحثُ مرجِعًا آخر وهو الحادثةُ أو الواقعة، وذلك كلّه أدّى إلى اتّساع دلالةِ الكلام كما وَفقًا لما يلي:

– أولها: عَلى الطّعْنةِ؛ أيْ أنّ المتنبي لو عَلمَ بالطّعْنة الّتي تعرّض لها في قتال الخارجيّ ستكون سَبَبًا في إقبالِ الأميرِ "دلّير" لزادَ في الإقدامِ والقتال، كي يزيدَ كرم الأميرِ دلّيرَ وفضله، ويستعجل قُدُومَهُ؛ فكأنّ الكلامَ خرج مخرج التحسّر؛ إذْ لو علمَ ذلك لعجّل بها، وكَأنّهُ يتمنّى المَوْتَ أو الأذى لِنفسِهِ فِدًى لقُدُومِ المَمْدُوحِ.

– ثانيها: عَلى الأنَابِيبِ "الرِّمَاحِ"؛ أيْ لو كانَ المتنبي عارفًا أنّ الرماح –أي المعركة والقتال– ستجلب الأمير إليهِ سائِلًا عَنهُ ومُطمَئِنًّا عَليْهِ، لَزادِ فِي القِتالِ والإقْدَامِ، وهو الأوجه عند اليازجي[3].

– ثالثها: عَلى الخَيْلِ؛ أيْ لو عَلمَ أبو الطّيب أنّ الخيْلَ كانت سببًا في قُدوم الممدوح، لزاد إصراره على جلبها؛ كي تشبّ المعركة فيأتي الممدوح.

–رابعها: عَلى الواقِعَةِ؛ أيْ على الحدث الحاصل، وهو القتال، ومنهُ ما دارَ بينَ الخارجيّ والمتنبي، فلو كانَ عارفًا بنتيجة هذه المعركة، لازداد إصراره عليها كي يأتيَ الممدوح.

ويُلاحِظُ الباحِثُ مما سبَقَ أنّ الدّلالة في الوُجوهِ السّابقةِ متجاورة غير متنافرة، كما أنّهُ يرجّح الوجه الأوّل الذي خرج فيه الكلامُ مخرج التحسّر، وإنْ كان يستفاد من باقي الوجوه كذلك، غير أنّ الوجهَ الأخير يرجح على الوجهِ الثاني والثالث لما ذكره أبو الطيب بعد هذه الأبيات:

فإنْ كُنتَ مِنْ بَعدِ القِتالِ أَتَيتَنَا ** فَقدْ هَزَمَ الأَعْدَاءَ ذِكْرُكَ منْ قَبْلِ

فَلا عَدِمَتْ أَرضُ العِراقَينِ فِتنَةً ** دَعَتْكَ إِلَيْهَا كَاشِفَ الخَوفِ والمَحْلِ

---

[1] يُنظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص518-519.

[2] قال أبو العلاء: "الهاء قيل: راجعة إلى الطّعنة التي أصابتهُ في قتال الخارجيّ، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/266.

[3] ينظر: اليازجي، **العَرف الطيّب**، ص561.

وباعِثُ التّعلّق ههنا هو تعدّد الضّمير واختلافه في التذكير والتأنيث بين مرجعين اثنين، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة في السياق، ويُلاحظُ مما سبق اتّساع الدّلالة وفق كلّ مرجع ومتعلَّق، والحَقُّ أنّ الباحثَ يرى اجتماعَ جميعِ هذهِ الوُجوهِ، فكُلّها مُتقبّلة غير متدافعَةٍ في سياقِها.

(2-2-1-1)

أَوَدُّ مِنَ الأَيّامِ ما لا تَوَدُّهُ ** وَأَشكو إِلَيها بَينَنَا وَهيَ جُندُهُ[1]

ومثالٌ آخرُ على تعلّق الضّمِير ما جاء في قوله "تودُّهُ"، فالهاءُ ههنا تحتمل مرجعينِ اثنينِ، أحدهما ظاهرٌ في الكلامِ، أمّا الثّاني فيُلمحُ منَ السّياقِ، وفيما يلي تبيان لذلك:

أولهما: على الأيّام؛ أي أنّ الشّاعر يريد عكس ما تريدُهُ الأيّامُ، قاصِدًا ألّا تُفرّقَ بَينَهُ وبَينَ أَحِبّائِهِ؛ لكنّهَا لا تُريدُ ذلِكَ[2].

ثانيهما: على الممدوح –المذموم– كافور؛ فالقصيدة من الكافوريّات[3]، كما يُحتَملُ أنْ يَعودَ الضّميرُ عليه؛ أي أنني يا كافور أرغب وأحب ما لا ترغبه أنت من الأيّام، وأشكُو إليها بُعدَنا، لكنّها من جندك، وفي هذا يصبح الضمير في "جنده" عائدًا على كَافور لا عَلى "بَينَنَا".

ويُلاحظ تدافعُ الدّلالةِ فيما سبق، فكأنَّ الكَلامَ في الوجهِ الأوّلِ خارجٌ مخرجَ التّمني والرجاء، وذلك لأنّ الشّاعر لا يستَطيعُ التّصريحَ فيكتفي بالتّلميحِ، وأمّا في الوجْهِ الثّاني فَهجاءٌ لاذِعٌ ربّما كانَ هُو مُراد الشّاعرِ، ولَعلّ الوجهين راجحان ههنا؛ إذْ إنّهُما يرميان إلى ما يُريدُ الشّاعر، فسياقا الحالِ والمقالِ لا يَسْمحانِ للشّاعِرِ أنْ يبوحَ بِهجائِهِ، بلْ يُخرج الكَلامَ مَخرجَ الحِكمةِ، فيُضمّنَه مَا أراد، والأمرُ بينهُما معروفٌ، فلوْ كانَتِ القَصيدةُ في غيرِ كافور لَما كانَ ذلِكَ كذلِكَ.

وباعثُ التّعلق ههنا هو تعدّد المراجِعِ اللغوية، وضَابِط الدّلالة السّياق بِشقّيهِ المَقالي والحَالي، ويرجّحُ الباحِثُ الوجهَ الثّاني، مع أنّ الدلالتين فيهما ذمٌّ، إلا أنّ الثاني بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

---

[1] يُنظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص453.

[2] وهذا مذهب شرّاح الديوان، فلم يقل أحد بغير ذلك، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/58، واليازجي، **العَرف الطّيّب**، ص486، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1732، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/84، وابن جنّي، **الفَسر**، ص1/1053.

[3] لم يذكر ابن الحسام هذا البيت؛ لكنه ذكر أبيات أخرى من القصيدة، يُنظر: ابن الحسام، حسام زاده الرومي، **رسالة في قلب كافوريات المتنبي من المديح إلى الهجاء**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر-بيروت، 1972م، ص22.

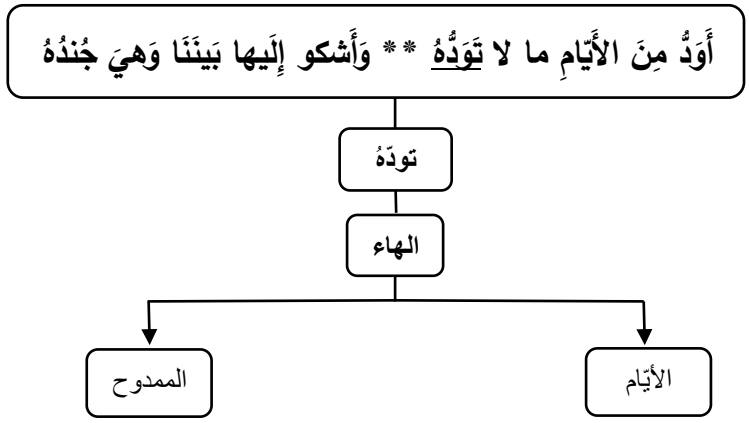

(3-2-1-1)

صانَ الخَليفَةُ بِالأَبطالِ مُهجَتَـهُ ** صِيانَةَ الذَكَرِ الهِندِيَّ بِالخَلَلِ[1]

في هذا البيتِ موضِعُ التّعلّقِ الهاء في "مُهْجتَهُ" يحتملُ التّردّدَ بينَ مَرجِعَين اثنَينِ، أحدهُما ظاهرٌ في الكَلامِ، وثانيهما يُعرف من السّياق، وهذا التّعلُّق من الأمثلة المُبينةِ المُفضيةِ إلى تعدّد المعنى، وتَدافعِ الدّلالةِ، وتبيان أثرِ السياق في توجيه المعنى وترجيحهِ، وذلك وَفقًا لما يأتي:

أولهما: العودُ على الخليفةِ؛ أيْ أنّ الخليفةَ صان نفسَهُ بالأبطال المرافقين للممدوح سيفِ الدّولةِ صيانةَ الغمد للسَّيفِ؛ يريدُ أنّهم يقاتلون الأعداءَ عنهُ فيكفونَهُ إيّاهم.

ثانيهما: العودُ على الممدوحِ؛ أي أنّ الخليفةَ قدْ صَانَ مُهْجَةَ المَمدوحِ سيف الدولة بما أمدّه من جُندٍ وعتاد، فكأنّ الممدوحَ هو السّيفُ، والجنود الّذين أمدّهم الخَليفةُ كالخَلَل أو الغمد، فهم فَضلةٌ، والفضلُ كُلّه للسيف؛ سيفِ الدّولَةِ.

ويُلاحظُ ممّا سبقَ كيفَ تباينَ الوجهان باختلاف المرجِعِ؛ إذْ إنّ الوجهَ الأوّلَ وإنْ كان مدْحًا للخليفةِ إلّا أنّهُ ذمٌّ، وسوء أدبٍ مع الممدوحِ الأوّل في القصيدة سيفِ الدولةِ؛ لأنّهُ يجعلُه من جُملةِ الأبطال، فكيف يُساويهِ به وهو أميرهم وقائدهم وسيف دولتهم؟ فهو وإنْ كانَ منهم إلّا أنّ المسكَ بعضُ دمِ الغزالِ، لذلك "إذا عاد على الخليفة كان إزراءً بالممدوح، لأنّه من جملته[2]". كذلكَ فإنَّ الوجهَ الثّاني هو الأجلى والأنسبُ لسياقِ القصيدةِ المادحةِ سيفَ الدّولةِ، ودليلُ ذلك الأبياتُ اللاحقات للبيتِ آنفِ الذّكرِ:

[1] يُنظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص275.
[2] يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/36، لذلك كان الشّراح متفقين على الوجهِ الأوّلِ.

الفاعِلُ الفِعلَ لَم يُفعَل لِشِدَّتِهِ ** وَالقائِلُ القَولَ لَم يُترَك وَلَم يُقَلِ

وَالباعِثُ الجَيشَ قَد غالَت عَجاجَتُهُ ** ضَوءَ النَهارِ فَصارَ الظُّهرُ كَالطَفَلِ[1]

وممّا يرجّحُ الوجهَ الثّاني، إضافةً إلى أنّ المُتنبّي كانَ بينَ يديْ سيفِ الدّولةِ وليسَ الخَليفة، أنّ الحديثَ دائرٌ حولَ "الأمير"؛ والمُسمّون بالأميرِ قليلٌ كما يرى المتنبي الأميرَ، ولو كانتِ القصيدةُ في مدحِ الإخشيديّ لربّما كانَ الباحثُ قد رجّحَ الوجهَ الأوّلَ؛ لكنّ الكلامَ هُنا عن سيفِ الدّولةِ! وباعثُ التّعلّق ههنا ومردّه تعدد المرجع اللغوي وَفقًا لتناسبِ الضّميرِ في التذكيرِ مع مَرجعينِ اثنينِ يَحتملهما السّياقُ.

(4-2-1-1)

وَعَزَّت قَديمًا في ذَراكَ خُيولُهُم ** وَعَزّوا وَعامَت في نَداكَ وَعاموا

عَلى وَجهِكَ المَيمونِ في كُلِّ غارَةٍ ** صَلاةٌ تَوالى مِنهُمُ وَسَلامُ[2]

ومنْ مواضعِ التعلّقِ التي أفضَتْ إلى اتّساعٍ في الدّلالةِ، وتدافعٍ في المعنى، تعلّقُ الضّميرِ "هم" في "منهمُ" المُتردّدِ بين مرجعَينِ اثنين غير ظاهرين، وذلك على النّحو الآتي:

– العَودُ على الرّوم؛ فهُمْ محورُ القصيدةِ الّتي يصفُ فيها الشّاعرُ إقبالَهم على الأميرِ، وإرسالَهم رُسلهم لطلبِ الصُّلحِ منهُ، فَكأنَّهم حينما يرونَ وجهَ الأميرِ سيفِ الدّولةِ تَتوالى منهم الأدعَيةُ والسّلامُ إليه؛ فهو سببٌ في بقائِهم أحياءً؛ إذْ أوقفَ غزوه عليهم، وفي هذا إشارةٌ إلى مكانَةِ المَمدُوحِ حتّى عندَ أعدائِهِ، وإظهارِ مدى خَوفِهم منهُ[3].

– العودُ على فرسان الثغورِ الواردِ ذكرهم في أبياتٍ سابقةٍ في القصيدةِ:

وَمَنٌّ لِفُرسانِ الثُغورِ عَلَيهِمِ ** بِتَبليغِهِم ما لا يَكادُ يُرامُ

وبذلكَ يُصبحُ المعنى ههُنا أنّ فُرسانَ الثّغورِ يَتْلونَ صلواتِهم، ويُلقونَ سَلاماتِهم إليك في كلِّ غارةٍ على الرّومِ، فهُمْ خَطُّ الدّفاعِ الأوّلِ، وأنتَ ملاذهم الوَحيدُ.

---

[1] الطَفَلُ: وقت جنوح الشمس، يُنظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/718.

[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص391-392.

[3] وقد أورد المعرّي هذين الوجهين، يُنظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص441-3/442.

ومع أنّ الوجهينِ راجحان كما يرى الباحثُ، إلّا أنّ في الخَمرِ مَعنًى ليس في العنبِ؛ أيْ أنّ هُناك معنًى في الوَجهِ الأوّلِ تَرجُحُ كِفّتهُ، وأجلى وأنسب لِسياقِ القَصيدةِ، فربّما كلّ الفرسانِ يَدعُونَ لأسيادِهِم ومُلوكِهم، إلّا أنَّ جَعْلَ الأعداءِ هُمُ الّذينَ يَرجُونَ، ويدعونَ خوفًا ورهبةً هو أجَلى وأسمى.

(5-2-1-1)

ما أَجدَرَ الأَيّامَ وَاللَيالي ** بِأَن تَقولَ ما لَـهُ وَما لي[1]

ليسَ يخفى في هذا البيتِ أنّ ضميرَ الهاءِ في "لـهُ" يعودُ على مرجعينِ يتطابقانِ وملامحَهُ من تذكيرٍ وإفراد، وهذان المرجِعانِ هما: "الممدوح، والشّاعر"؛ وكلاهما غيرُ ظاهرٍ في الكلام، لكنْ صلحا أن يعودَ عليهما، وذلك وفقًا لسياقِ البيت والقصيدةِ، فيكون المعنى على النحوِ الآتي:

– العَودُ على المَمْدُوح؛ أيْ: أنّ الأيّامَ كانتْ تقولُ: ما لي وللممدوحِ عَضُدِ الدّولة؟ فتتظلّم منه لِعُلوّ همتِهِ، يريدُ أنّ الدّهرَ يتجنّبُهُ لعِظيم شَأنه، وبَهذا يخرجُ الكلام مَخرجَ الاستفهام، والمقصِدُ أنّ الممدوح يحمّل الدهرَ فوق طاقتِهِ، فالممدوحُ إذًا خلافُ النّاس لا يتظلّمُ من الدهر؛ بل الدّهر يتظلّم منه، ويريدُ أنْ يتركهُ وشأنهُ.

– العوَدُ على الشّاعِرِ؛ أيْ أنّ الأيّامَ والليالي[2] تقولان: ما لي ولهذا المتنبي؟ يريدُ كذلك أنّهُ يُحمّل الدّهرَ ما لا يَحتمِلُ، ويريدُ منه ما لا يستطيع تقديمه له، وكذلك ههنا يخرجُ الكلام مَخرَجَ الاستفهام؛ إلّا أنّ ثمّةَ مَخرجًا آخرَ يحتَمِلُه التّركيبُ اللغوي، وهو الإخبار؛ وذلك أنْ تكون "ما" موصولة، فيكون التقدير: الدّهرُ بأيّامهِ ولياليه يقسم ما بين المتنبي وذاته، أي هذا لأبي الطيب وهذا لي؛ أيْ للدهر.

وربما كانَ الوجهان، فيما يرى الباحثُ، راجحين، إذْ يتردد المعنى بينهما، ويتناسبان وسياقَ القصيدةِ سواءً بسواءٍ، ذلك أنّ البيت اللاحقَ له يقول فيه:

لا أَن يَكونَ هَكَذا مَقالي ** فَتىً بِنيرانِ الحُروبِ صالِ

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص560.

[2] قال اليازجي: وكان حقّهُ أن يقولَ وما "لنا"؛ لأنه ضميرُ الأيام والليالي، لكنه لما ردّ إليها ضمير الواحدة في قوله "تقول" حمل لفظ التكلّم على لفظ الغيبة، ينظر: اليازجي، **العَرف الطيّب**، ص611. وقال العكبري: وقد ذكر جمعين الأيام والليالي، فكأنه قال : ما أجدر الدهر، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/311. وهذا الوجهُ هو مذهب الشراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، 4/391، وابن جني، **الفَسر**، 3/286.

فهو يحتملُ أنّ الممدوحَ هو ذلك الفتى الصّالي بنيران الحُروبِ، وقد يكونُ المتنبي هو ذاك؛ على أن يكون التقدير: اعتصامي بالممدوحِ عضدِ الدولةِ مُفضٍ إلى ألّا يقدرَ الدّهرُ على ضرّي.

(6-2-1-1)

أَنتَ الحَبيبُ وَلَكِنّي أَعوذُ بِـهِ ** مِن أَنْ أَكونَ مُحِبًّا غَيرَ مَحبوبِ[1]

يظهرُ في هذا الموضِعِ بونًا في المرجعِ، واختلافًا في المعنى، واتّساعًا بائِنًا في الدّلالةِ إلى حدّ التّنافر، وذلك أنّ الهاءَ في "بـهِ" تتردَّدُ بين مرجعين اثنين، أحدهما ظاهر في الكلام، والثاني يُعرفُ من السّياقِ، فقد يكونُ:

– الحَبيبَ؛ وهذا مذهبُ شرّاحِ الدّيوان، أيْ أنّ الحبيبَ الممدوحَ –كافورًا– يعوذُ أبو الطيّب به أنْ يحبّه؛ وليس له مكانة عنده، فالأحرى أن يحبّه كافور، فما نفع حبّك دون أن أكونَ محبوبًا عندك!

– اللهَ جلَّ جلالُهُ[2]؛ أيْ أنّي أعوذُ بالله من أنْ أكونَ مُحبّا لرجلٍ غيْرِ محبوبٍ عند كلّ عاقلٍ مثلي. وبذلك يكونُ الكَلامُ في الوجهِ الأوّلِ يخرجُ مخرجَ التعجّبِ والاستفهام، وأمّا الوجه الثّاني فخرجَ الكلام إنكارًا وتبرئةً، ويظهر اتّساع الدلالة بين الوجهين السابقين، فالأوّل يفيدُ المدحَ، والثّاني يفيد الذّم. وهذا هو الأثر الجليّ للتعلّق في الكلام، ويرجّح الباحث الوجه الثاني لما هو معلوم بين المتنبي وكافور، وهو الأنسب لسياقِ القصيدةِ.

(7-2-1-1)

وَجَيشٍ كُلَّما حاروا بِأَرضٍ ** وَأَقبَلَ أَقبَلَتْ فيـهِ تَحارُ[3]

يظهَرُ أنَّ الضّميرَ المُتّصلَ "الهاءُ" في "فيـهِ" تَقدّمهُ في البيتِ السّابقِ مرجعانِ يتطابقانِ وملامِحَهُ، أحدهما ظاهر في الكلام، أمّا الثاني فيُلمح من السّياق، وهُما:

– الجيشُ، وهو المرجعُ الظّاهرُ، والأقربُ؛ أيْ أنّ القومَ منْ بني كعب، أيْنما حلّوا محتارين بأرضٍ، لقيتهم تلك الأرض بِحَيْرةٍ مشابهة من ذلك الجيش، الذي يملأ المكان عليهم من كلّ حدَبٍ وصَوْبٍ.

---

[1] ينظر: المُتنبّي، **ديوانُهُ**، ص452.
[2] هذا مذهب ابن الحسام في شرحه، ينظر: الرّومي، حسام زاده، **رسالة في قلب الكافوريات**، ص81.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانه**، ص401.

– الممدوحُ، وهو المرجعُ الثاني المستخلص من السّياق؛ أيْ أنّ الجيشَ من بني كعْبٍ قد تَحيَّروا بتلكَ الأرضِ، إمّا لِشدتِها، أو لاتّساعِها فلا يهتدون فيها[1]، أو لأنّها تضيقُ بهم لكثرتهم، فلم يكونوا فيها على خير، وإذ بالأمير الممدوح سيف الدولة مقبلٌ عليهم، فتحتار الأرض من هيبته ومقامه.

وربما جاز الوجهان في سياق القصيدة، لكنّ الباحث يخالُ أنّ الوجهَ الأوّلَ هو الأجلى لسياقِ الأبيات، والأقرب منها.

(8-2-1-1)

إذا الفَضلُ لَم يَرفَعكَ عَن شُكرِ ناقِصٍ ** عَلى هِبَةٍ فَالفَضلُ فيمَنْ لَـهُ الشُكر[2]

يتعلَّقُ الضّميرُ الهاءُ في "لَهُ" بمرجعين يفهمان من الكلام، ويلمحان من السّياق، مما يفضي إلى تعدّدٍ في المعنى، واتّساعٍ في الدّلالة، فقد يكون العودُ على:

– الشّاكرِ[3]؛ أيْ: إذا اضطررتَ إلى شُكر إنسانٍ ناقصٍ لمصلحةٍ لك أو حاجةٍ عندك، فالشّكرُ لك لا للمشكور، وذلك لنقصهِ وحاجتهِ لشُكرك، وأنت الكاملُ فلنْ تنقص إن شكرته.

– أو المَشْكورِ؛ أيْ أنّ الدنيا إذا جعلتكَ تشكرُ النّاقص على هبته لك، كانَ هو صاحبَ الفَضْل بشكركَ إياهُ؛ كأنهُ يريدُ المشكور الذي يشكر على إحسانِه، ومقصدهُ من ذلك كلّه الابتعاد عن اللئام حتى لا تحتاج إلى شكرهم.

ويُلاحظ تنافر المعنى فيما سبق بشكل بائنٍ، وهو أثر التعلّق في الكلام عامّةً، وأثر تعلّق الضمير بمراجعه خاصّةً؛ ورغمَ احتمالِ وُرودِ قَولِ ابنِ جنّي، إلّا أنّ الوجه الثاني يبدو الأوجه والأظهر، وقد استدرك باقي شرّاح الديوان المعنى على ابن جني[4].

(9-2-1-1)

وَما قُلـتُ مِن شِعرٍ تَكادُ بُيوتُهُ ** إِذا كُتِبَت يَبيَضُّ مِن نورِها الحِبرُ[5]

[1] ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص3/475.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص189.
[3] وهذا مذهبُ ابن جنّي دُون الشّراح، يُنظر: ابن جنّي، **الفَسر**، ص2/151.
[4] وهو مذهب الشّراح دون ابن جني، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص831، واليازجي، **العَرف الطيب**، ص197، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/150، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص2/323.
[5] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص190.

أمّا مردّ التعلّق هذا فهو تعدُّد الروايةِ للضّمير التاءِ في قولهِ "قلت"، فمن الشرّاح من رواها على الإخبار "قلتُ[1]"، ومنهم من رواها على المخاطبة "قلتَ[2]"، وفي كلٍّ دلالة تدافع بائن؛ يفضي إلى تغيُّرِ المعنى وَفقا للمرجعِ اللغوي، فإنْ عادَ:

– على الشّاعرِ؛ فإنّ المعنى: أنّ المتكلّمَ المُتنبّي يريدُ ما قلتُ فيك أيّها الممدوح من شعر إلّا كادَ النّور يشّع من القرطاسِ، وذلك لذكركَ فيه، وكذلك يجوزُ أنْ يكون مدحًا خالصًا لنفسه، وذلك أنّ أشعارهُ لجمالها وروعتها تكادُ تضيء عند كتابتها، ومع أنّ الدّلالة الثانية مُحتَملَة ومعهودة من أبي الطيّب؛ إلّا أنّ سياقَ القصيدةِ يُؤيّدُ الدّلالةَ الأولى، إذْ ذكر قبل هذا البيت:

دَعاني إِلَيكَ العِلمُ وَالحِلمُ وَالحِجى ** وَهَذا الكَلامُ النَظمُ وَالنائِلُ النَثرُ

وكذلك ما جاء في منتهى القصيدة:

وَما أَنا وَحدي قُلتُ ذا الشِعرَ كُلَّهُ ** وَلَكِن لِشِعري فيكَ مِن نَفسِهِ شِعرُ[3]

– أو على الممدوح؛ فيكونُ المعنى: "قلتَ" أيّها الممدوح، وهو عليّ الأنطاكيّ، وهكذا يكون المعنى أنّ كلامَ الممدوح الذي يبدو أنهُ كانَ شاعرًا –كما بيّن في البيت السابق– هو الذي يكاد من جماله أن يضيء الحبر عند كتابته. وربما كان الوجهان السابقان محتملين، كما يبدو جليّا اتّساع الدّلالةِ وتنافر المعنى بينهما، ولعلّ مردّ ذلك وباعِثُهُ هو تعدّد المراجع اللغوية للضمير وتوافق فصائله النّحويّة، ويرجّح الباحثُ الوجهَ الثاني؛ إذْ إنّه في مقام المدح، وَفقا لسياق القصيدة.

(10–2–1–1)

وَإِنّي وَإِنْ نِلــتُ السَماءَ لَعالِمٌ ** بِأَنَّكَ ما نِلتَ الَّذي يوجِبُ القَدرُ[4]

وكذلك موضِعُ التّعلّقِ "نلتُ"، فالتاءُ تحتملُ وجهين اثنين، هما:

أولهُما: نِلْتُ؛ أيْ أنّ المتكلّمَ المتنبي، وإنْ نالَ السّماء في مدح الممدوح عليّ الأنطاكي كان دون قدره؛ لأنّ محلّه أعلى وأجلى، يريدُ أنّهُ عليٌّ المقام لا يمكن وصف قدره الحقيقيّ.

[1] منهم المعرّي، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/331، واليازجي، **العَرف الطيب**، ص198، وغيرهما.
[2] منهم الواحدي، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص841.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانه**، ص191.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص192.

ثانيهما: نِلْتَ[1]؛ أيْ خطابًا للممدوح الّذي لو وصل إلى السّماء في جوده وإحسانه يعلمُ أنّ ذلك دون قدره، فهو أجلى وأعلى من ذلك. ويُلاحظ اتّساع الدّلالة بين الوجهين السابقين، رغم اتفاقهما في المقصد المتعيّن من قول الشّاعر.

(11-2-1-1)

كَأَنَّ شُعاعَ عَينِ الشَّمسِ فيهِ ** فَفي أَبصارِنا مِنــهُ اِنكِسارُ[2]

أمّا موضِعُ التّعلّق في "منهُ"، فالضّميرُ الهاءُ يحتمل العَودَ على مرجعَين اثنين، أحدهما ظاهر في الكلام، وهو الشّعاع، وثانيهما يُعرف من السّياق، وهو الممدوح، وبذلك يتعدّد المعنى كما يلي:

– الشُّعاعُ؛ أيْ أنّ أبصارَنا تنكسَرُ من شعاع الشمس فيك، فلا نقدر على إبصاره.

– المَمْدوحُ؛ أيْ أنّه حينما جَعَلَ المَمدوحَ مُنيرًا كأنّهُ شُعاع الشّمسِ لمْ يتمكّنْ أحدٌ من إبصاره والنظر إليه؛ فهم بذلك لا يستطيعون رَفْع رؤوسهم في حضرته، دلالة على عظمته ورفعة مقامه.

ويرى الباحث الوجه الثاني أجلى وأظهر، وإنْ كان الوجه الأوّل يومئ به إلّا أنه جلّاهُ في الوجه الثاني؛ فكان أسمى وأعلى.

(12-2-1-1)

كَتيبَةٌ لَستَ رَبَّها نَفَلٌ ** وَبَلدَةٌ لَستَ حَليَها عُطُلُ

قُصِدتَ مِن شَرقِــها وَمَغرِبِها ** حَتّى اِشتَكَتكَ الرِّكابُ وَالسُبُل[3]

يتجلّى في هذا الموضع تعلّق الضّمير "الهاء" في "شرقها" بغيرِ مرجعٍ لُغويّ، يتفقان وفصائلها النحوية، أمّا المرجعُ الأوّل فظاهرٌ في الكلام، وهو البلدة، في حينِ أنّ المرجعَ الثاني يستخلص من السّياق وهو الأرض، وبذلك يكون المعنى على النحو الآتي:

[1] ولم يذكر الشّراح إلا هذا الوجه، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/164، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/159.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص403.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص137-138.

– البلدةُ؛ أيْ أنّ الممدوحَ بدْرَ بنَ عمّارٍ قد قُصدَ من كلّ أطرافِ القرية، حتى أنّ الطّرق والإبل قد اشتكتْ من كثرة المسير إليه وقصدِهِ.

– الأرضُ[1]؛ أيْ أنّك قُصدتَ من مشارق الأرض ومغاربها حتى شكت الطرق والإبل من شدة التعب.

ولعل الوجه الثاني أظهرُ من الأوّل؛ وإنْ كانَ الوجهانِ يجيئانِ مجيئًا صالحًا، فلا يتدافعانِ، ومردّ التعلُّقِ ههُنا وباعثه هُو تعدُّد المرجِعِ اللغويّ، وتقدير الحذفِ والمحذوف.

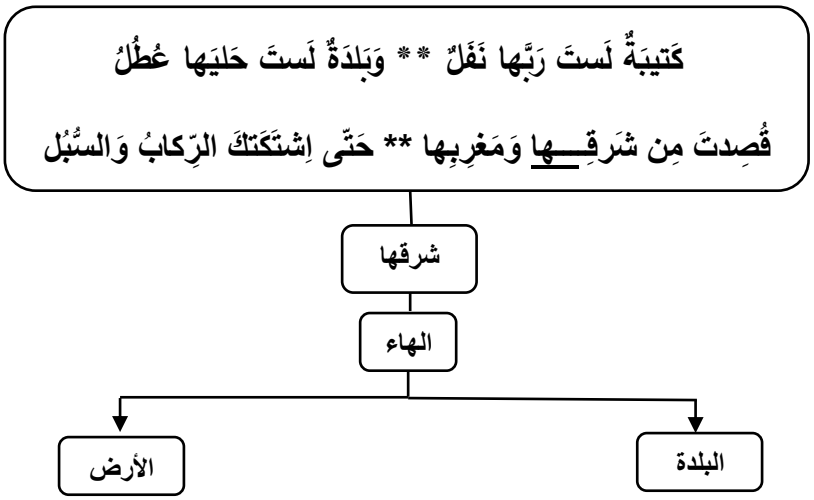

المطلب الثالث: (1-1-3) تعلّق الضّمائر المستترة:

ويحدث أنْ تتعلّق الضّمائرُ بمراجعَ مستترةٍ، وهو باب معلوم في النّحو العربي، وقد أورد الباحث ههنا الأمثلة التي فيها ضمير مستتر واحدٌ أو أكثر، وفيما يلي فضل بيان:

(1-1-3-1) المثال الأوّل

طَوى الجَزيرَةَ حَتّى جاءَني خَبَرٌ ** فَزِعتُ فيهِ بِآمالي إِلى الكَذِبِ

حَتّى إِذا لَم يَدَع لي صِدقُهُ أَمَلاً ** شَرِقتُ بِالدَمعِ حَتّى كادَ يَشرَقُ بي[2]

[1] تقديرًا، وهذا مذهب أبي العلاء المعري، ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص2/136.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانه**، ص433.

آنَ النّظر في كلمة "طوى" يظهر أنّها متعلّقة بمرجعين اثنين، وكلاهما جاء مجيئًا سياقيًا صالحًا، فهي بذلك حمّالة للعَود عليهما، فالمرجع الأوّل هو "خَبَرٌ"، والمرجع الثّاني مستتر تقديره "الرّسول"، وبذلك يكون المعنى وَفقا للمرجع اللغوي كما يأتي:

-أولهما: طوى خبرٌ الجزيرة[1]؛ وبهذا التّعلّق يتنازع "خبرٌ" عاملان، هما: "طوى" و"جاءني"، والحقّ أنّ الأمرين محتملان، فالكوفيون يذهبون مذهب رفعه لـ طوى، فيكون تقديرُ الكلام: طوى خبرٌ الجزيرة حتى جاءني هو، وأما مذهب البصْريين فيرفعونه لـ "جاءني"، فيكون التقدير: طوى هو الجزيرة، أيْ: جاءني خبرٌ طوى الجزيرةَ، وبتينك الحالين يظهر أنّ الخبر قد انتشر وعمّ أرجاء الجزيرة، إلّا أن التنازع ههنا يشكّل سُهمة في تخلّق المعنى وتوجيه الدّلالة، على مذهب الكوفيين، يكون المعنى: انتشار الخبر في الجزيرة حتى وصل الشّاعر، وأما على قول البصريين فيشير إلى معرفة الشّاعر بالخبر قبْلا ثُمّ طوى الجزيرة. واللطيف في الأمر أنّ المعنيين صالحان، ويتناسبان وسياق القصيدة، لكنّ الباحث يذهب مذهب البصْريين، فهو بالسّياق أولى، وللمعنى أعلى وأجلى.

-ثانيهما: طوى الرّسول الجزيرة[2]؛ وذلك أنّ رسول الأمير سيف الدّولة الذي ورد على المتنبي وهو بالكوفة، قد قطع الجزيرة بحثًا عن أبي الطّيب، وهو بهذا يريد الإشارة إلى شدّة الخبر وقسوته.

ويلاحظ الباحث أن الوجهين مقاربان غير متدافعين، والحقّ أنّ هذا المثال الشّعري عامّة، والوجه الأوّل خاصّة، تجلّى فيه تنازع الكلام بين أكثرَ من مرجعٍ، وذلك أفضى إلى تخلّق معنى في كل وجهٍ، فليس كلّ تعلّق يستدعي تنازعًا، ولكنّ كل تنازعٍ يستدعي تعلّقًا، ذلك أنّ التنازع تردّد المعمول بين عاملين اثنين أو أكثر، وقد ظهر في المثال السّابق أثر المرجع اللغوي في اتّساع الدّلالة، وهذا يستدعي للأذهان قول امرئ القيس:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ** كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ[3]

وذلك حينما توّهم بعضهم تعلّق "قليل" بـ لم أطلبْ؛ وذلك باعتبارها مفعولا له، ليكون التقديرُ: ولم أطلب قليلا من المال، لكنّ الوجه الأرجح، والأليق بالسّياق، والألصق بالمعنى، هو تعلّقها بـ "كفاني"، ليكون التقدير: لو أنّ الشّاعر يسعى لأدنى معيشة لكفاه قليلٌ من المال، لكنه يريدُ:

---

[1] وهو مذهب الكوفيين، أمّا البصريون فيعلمون له ضميرًا، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/296، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/565، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/87.

[2] وذلك أنّه كان بالكوفة حينما ماتت أخت الأمير "خولة"، ينظر: شاكر، محمود، **المتنبي**، ص337.

[3] ينظر: امرؤ القيس، **ديوانُه**، تحقيق: محمد إبراهيم، ص39، ط/4، دار المعارف- القاهرة.

ولكّنما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ ** قد يُدركُ المَجدَ المؤثّلَ أمثالي

(1-1-3-2) المثال الثّاني

فَما شَعَروا حَتّى رَأَوها مُغيرَةً ** قِباحًا وَأَمّا خَلفُها فَجَميلُ

سَحائِبَ يُمْطِرنَ الحَديدَ عَلَيهِمُ ** فَكُلُّ مَكانٍ بِالسُّيوفِ غَسيلُ[1]

أمّا موضِعُ التّعلق ههنا فهو في كلمة "شعروا"، فالضّمير يتردّد بين مرجعين اثنين، أحدهما "الرّوم" لأنهم موضع الكلام[2]، وثانيهما "جيش الأمير"؛ وذلك بدلالة البيت السابق لها:

وخيلٍ براها الرّكض في كلّ بلدةٍ ** إذا عرّستْ فيها فليسَ تقيلُ

على طُرُقٍ فيها على الطُّرْقِ رِفقةٌ ** وفي ذِكرِها عندَ الأنيسِ خُمُولُ

وبذلك يكون المعنى كما يأتي:

– فما شعرَ الرّوم؛ وذلك أنّهم ما شعروا حتى رأوا خيل الأمير مغيرةً عليهم، فكانت غارتهم كأنّها العارض الهطل الآتي من كلّ مكان، فكان سحابا يمطر علهم الحديد والسيوف، والدماء تغسلهم؛ لكثرتها.

– فما شعر الجيشُ؛ وذلك أنّ جيش الأمير سيف الدّولة لم يشعروا أنهم مغيرون على الرّوم، لاعتيادهم على ذلك، وتمكّنهم منهم، فكانت طريقهم صعبة المسلك، لكنّهم وصلوا إلى مبتغاهم، فكأنّهم لا يأبهون بالرّوم، حتى أنهم ما شعروا كيف أغاروا عليهم.

ولربما كان الوجهان راجحين، لكن الوجه الأوّل يبدو أجلى، وللسّياق أقرب، وللمعنى أنسب، ذلك أنّ الوجه الثاني على احتماله، يبقى أبعد.

(1-1-3-3) المثال الثّالِثُ

وأنّى اهتَدى هذا الرّسولُ بأرضهِ ** وما سَكَنتْ مُذ سِرْتَ فيها القساطِلُ

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص356.
[2] قال أبو العلاء، أضمرهم لدلالة الحال، وتقدّم العلم، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/341.

أَتاكَ يَكادُ الرَأسُ يَجحَدُ عُنقَهُ ** وَتَنقَدُّ تَحتَ الذُعرِ مِنهُ المَفاصِلُ[1]

يتردّد ههنا الفعلُ "يجحد" بين غيرِ عاملٍ تقدّمه، فقد جاءت في سياقها الشّعري هذا حمّالة لغير مرجع لغوي، منه ما هو ظاهر فيه، ومنه غير ظاهر يستتر في الكلام، وبيان ذلك:

– يجحدُ الرأسُ؛ وبهذا يكون التّقديرُ: يجحد رأسُ رسول الرّوم عنقَهُ؛ وذلك لشدّة خوفه وفزعه من الأمير سيف الدّولة، ويظهر ههنا أنّ ثَمّ تنازعًا في كلام، وذلك بين "يكاد" و"يجحد"، وقد بيّن الباحث ذلك في المثال الأوّل قبْلًا.

– يجحد رسولُ الرّوم؛ أيْ: أنّ رسول الرّوم يجحد عنقه خوفًا وذعرًا، وهذا قريب من الأوّل.

– يجحد هو؛ وهذا يتردد بين معنيين اثنين، أحدهما: يجحد هو؛ أيْ: رسول ملك الرّوم، وثانيهما: يجحد هو أيْ: رأس رسول الرّوم، وبتينك الحالين قد أُعمل "الرأس" فاعلًا" لـ يكادُ، ويرى الواحدي أن تقدير الكلام: "يجحد صحبة رأسه[2]".

ومما سبق يبدو أنّ الدلالات متجاورة غير متنافرة، فهي تشير إلى خوف وفزع رسول الرّوم، وكأنّ الباحث يذهب المذهب الأوّل، فرسول الرّوم " يتبرّأ بعضه من بعض لإقدامه على المسير إلى الأمير هيبةً[3]"، ولعل مردّ التعلق ههنا هو تنازع الكلام بين مرجعين اثنين، ومرونة الجملة العربية.

(1–1–3–4) المثال الرّابع

فيومًا بِخيلٍ تطرُدُ الرّومَ عنهُمُ ** ويومًا بِجودٍ يطرُدُ الفَقرَ والجدبا

سراياكَ تَثْرى والدُّمُسْتُقُ هارِبٌ ** وأصْحابُهُ قَتْلى وأمْوالُهُ نُهْبا

أَتى مَرعَشًا يَستَقرِبُ البُعدَ مُقبِلاً ** وَأَدبَرَ إذ أَقبَلتَ يَستَبعِدُ القُربا[4]

ويظهر في هذا المثال الشّعري موضعٌ آخر من مواضع تعلّق الضمائر بمراجها، إذ جاءت الفعل "أتى" حمّالًا للتعّلق بغيرِ مرجعٍ لغوي، ظاهر وغير ظاهرٍ، وذلك كما يأتي:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص375.
[2] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1473.
[3] ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/836.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص327.

– أتى الدّمستق[1]؛ إذ هو المرجع الأقرب، وبهذا يكون التّقدير: أتى الدّمستق مرعشًا، مسرورا متفائلا مستقربًا النّصر، لكنّه سرعان ما أدبر إذ أقبل الأمير سيف الدّولة، فأصبح منالـه بعيدًا.

– أتى جودُك؛ أيْ: أتى جودك مرعشًا، وذلك أنّ جودك طاردٌ للفقر والجدب، فأتى مرعشا ليستقرب البعد بينك وبينه؛ إذ إنّ جودك يطوف في كلّ مكان، فهو سابقك والدّال عليك، ولكّنه أدبر عندما أقبلت، ذلك أنّك تغني عنه فأنت الجود كلّه.

– أتى جيشُكَ؛ أيْ: أتى جيش الأمير مرعشًا، وذلك أنّهم يردون وصلك بعد نشاطهم وظفرهم بالأعداء، لكنّهم سرعان ما أدبروا، وعادوا سيرتهم الأولى إذ أقلبت إليهم.

ولعل في الدلالة تدافعًا وتنافرًا، والحقّ أنّ الوجه الأوّل هو الأظهر، لذلك يميل الباحث إليه، مع مجيء الوجهين الآخرين مجيئا صالحًا يتحمله السّياق، ولكنّ الوجه الأول بالسّياق أولى، وبالمعنى أجلى.

(1-1-3-5) المثال الخامسُ

يَشُقُّ في عِرقِها الفِصادُ وَلا ** يَشُقُّ في عِرقِ جودِها العَذَلُ

خامِرَهُ إِذْ مَدَدتَها جَزَعٌ ** كَأَنَّهُ مِن حَذاقةٍ عَجِلُ[2]

يتجلى في موضع التّمثّل في هذا المثال الشّعري تعلّق الضمير في "خامرَه" بمرجعين اثنين، فقد يكون المفعول:

– خامرَ جزعٌ الطبيبَ[3]؛ وذلك أنّ الطبيب عندما أراد أن يشقّ يد الممدوح بدر بن عمّار، تملّكه جزع وخوف مما رأى، فكان حَذِقًا، وأنهى عمله بسرعةٍ.

– خامر جزعٌ المِبضعَ أو الفصادَ[4]، وذلك أنّ المبضع قد هاب وجَزِعَ من يد الممدوح عندما مددها؛ مبالغةً ومدحًا، فتعجّل بعمله فأنهاه مسرعًا.

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، معجز أحمد، ص3/235، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/63.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص138. والفصاد: والفصد هو الشّق كالمبضع، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/219.
[3] ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/220، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2/649.
[4] وقد ذكر أبو العلاء الوجه الأوّل والثاني، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/139.

ويظهر من الوجهين السابقين تقارب في الدّلالة، إلا أنها تتفاضل بينهما متدافعة، وذلك أنهما جاءا مجيئا سياقيًا صالحا، ولكن الباحث يرى في الوجه الثاني مبالغة هي أوقع في المدح، ففيه مزيد معنى غير موجود في الأوّل.

(1-1-3-6) المثال السّادسُ

بما بجفنيكِ من سحرٍ صلي دنِفًا * يهوى الحياة فأما إنْ صددتِ فلا

إلّا يشِبْ فقدْ شابتْ له كَبِدٌ ** شيبًا إذا خَضَّبْتَهُ سلوةً نَصَلا

يُجنُّ شَوقًا فَلَولا أَنَّ رائِحَةً ** تَزورُهُ في رِياحِ الشَرقِ ما عَقَلا[1]

وموضِع النّظر ههنا هو تردّد فاعل "يشبْ" بين مراجع عدّة، وهي جميعها غير ظاهرة في الكلام، وذلك وفقًا لما يأتي:

– أولها: يشب الشَّعْر؛ أيْ: شَعْر الدّنِف[2]؛ والتّقديرُ: إلّا يشب شعر الدّنف، يريد نفسه، فقد شابت له كبد، وشيب كبده هذا لا يزول، بل يبقى بقاء سلوته.

–ثانيها: يشب رأسه أو لحيته[3]، أي: شاب رأس الدّنف وكذلك كبده.

–ثالثها: يشبْ قلبه أو حبّه، أيْ: شاب قلبهُ؛ فلذلك شابت كبده، وشيبها لا خضاب فيه، بل شوق ولوعة.

ويلاحظ أنّ الوجوه السّابقة تتلاقى ولا تتجافى، والدلالة فيهم تخدم مقصدية الشّاعر ومراده، فهو يريد إظهار ضعفه ومرضه جرّاء ما فعلته المحبوبة به.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص17. والدّنف: المريض، وهو مريض بحبها، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/164.
[2] وهو مذهب أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/60.
[3] وهو مذهب العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/164.

المَبْحَثُ الثّانِي

تَعَلُّقُ الجُمَلِ وَأَشبَاهِهَا بِمَا تَقَدَّمَهَا

(1-2) تعلّقُ الجُمَلِ وأشباهِها بما تقدّمها

قد يكون هذا المبحث؛ تعلّق الجمل وأشباهها بما تقدّمها، أكثر مباحث التّعلّق انتشارًا بين النّحاة، فلم يكن النّحاة "يذكرون التّعلّق في غيرهما[1]"، وذلك أنّ الجملةَ في نظامِ العربيّة النّحويّ لها موقعٌ إعرابيٌ، وكذلك شبهها، وبذلك يكون "لهذه الجملة أو شبهها التي لها محلّ من الإعراب معنًى نحويّ، فيُحتمل أنْ تكون في محلّ نصبِ صفةٍ، أوْ حالٍ، أو خبرٍ، أو مفعولٍ بهِ، أو غيرِ ذلك[2]"، ولا بدّ لها أن تتعلّق بفعلٍ أو ما يشبهه، أو ما هو بمعناه، وذلك كثيرٌ في اللغة، نحو: "سرتُ في الطّريق"، و"أنا سائر في الطّريق"، و "جلستُ بينكم"، إلى غير ذلك من الأمثلة، ولعلّ هذا التعلّق، تعلّق الجمل وأشباهها له سُهمة لا تخفى في تعدّد المعنى وترجيحه، ومن ذلك قوله تعالى :{ وقالَ الّذيْ اشتَراهُ منْ مِصْرَ لامْرَأَتِهِ أكرمِي مثْواهُ}[3]؛ إذْ تتردّد "لامرأته" بين "قال" و "اشتراه"، ويُلحظ أنّه لا يصحّ تعلّقها بـ اشتراه لفساد المعنى، فيكون التقّدير: اشتراه لامرأتهِ، وهو بعيدٌ، والأصحّ: قال لامرأته أكرمي مثواه[4]، وبذلك يظهر أثرّ تعلّق الجمل في توجيه المعنى، وقد يتعدّد باب القولِ على تعلّق الجملة أو شِبهها بما تقدّمها وَفقًا لسياقها الآتية فيه، وقد ورد ذلك جليّا في شعر أبي الطّيب المتنبي، والحقّ أنّ هذه الظّاهرةَ؛ ظاهرة تعلّقِ الجُمل وأشباهها بما تقدّمها مُثُلها ظاهرةٌ في الشّعر عامّةً، وشعر أبي الطّيب خاصّة، وسيورد الباحث مواضع تعلّق الجمل وأشباهها في هذا المبحث، واضعًا الجمل الظرفية والحاليّة وغير ذلك في مبحثها المخصوص بها، وفيما يأتي فضل بيان:

(1-2-1)

وَعَزَّت قَديماً في ذَراكَ خُيولُهُم ** وَعَزّوا وَعامَت في نَداكَ وَعاموا

عَلى وَجهِكَ المَيمونِ في كُلِّ غارَةٍ ** صَلاةٌ تَوالى مِنهُمُ وَسَلامُ[5]

يتبايَنُ وَجهُ القَولِ في تعلُّقِ شِبه الجُملةِ في "على وجهك" بمراجِعِها، ذلك أنّها تحتَمِلُ العَودَ على غير مرجِعٍ لُغويّ؛ ظاهرٍ وغيرِ ظاهرٍ، مما أفضى إلى تعدُّدِ المعنى، واتّساعِ الدّلالةِ على النّحْوِ الآتي:

---

[1] ينظر: السّامرّائي، فاضل، **معاني النحو**، ص3/116.
[2] ينظر: عرار، مهدي، **ظاهرة التّعلّق التركيبي في التنزيل العزيز**، ص6.
[3] ينظر: الآية، (يوسف: 21).
[4] ينظر: السّامرّائي، فاضل، **معاني النّحو**، ص3/115.
[5] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص391-392. والذرى هو الظّل، يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/396. وقال ابنُ فارس: الذال والراء والحرف المعتلّ أصلان: أحدهما الشّيءُ يُشرفُ على الشّيء ويُظلّه، والآخر الشّيء يتساقط متفرّقًا، ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ص2/352.

– العودُ على العَوْمِ؛ أيْ أنّ فُرسانَ الثُّغور أو رُسُلَ الرُّومِ الطّالبينَ للصُّلْحِ المُتوافِدين عليك، قد عاموا وغَرِقُوا في خَيْرك وإحْسانِك؛ فكأنَّهُم عاموا على وجهك الميمون؛ أيْ غرقوا فيه، وبذلكَ يكونُ المَعنى غيرَ محمودٍ؛ فكيفَ يعومونَ على وجهِ الأميرِ!

– أمّا العَودُ على التَّوالي؛ فيكونُ المعنى: تتوالى مِنَ الرّوم أوْ منْ فُرسانِ الثُّغورِ صَلاتهم على وجهكِ المَيْمُون؛ فداءً ودعاءً لك على كلّ غارةٍ كانتْ عليهم، وهُنا ربَّما تتّسع الدّلالة مرّة أخرى؛ فيجوزُ أنْ يدعو الرُّوم عليه لا له؛ فهو يُغيرُ عليهم، ويبيدُهم؛ إلّا أنَّ قولَهُ "وسَلامُ" في مُختَتَمِ البيتِ دَحَضَ هذهِ الدّلالةَ.

– وقد يعودُ على السَّلام؛ ليُصْبحَ المعنى: سَلامٌ على وجهك المَيمونِ أيّها الأميرُ في كلّ غارةٍ تَسْلُكُها؛ فَهو سلامٌ من فُرسان الثُّغور إليك تحيَّةً وإجلالًا، أو أنّهُ سَلامٌ على وجهك الميمونِ في كلّ غارةٍ امتنعتَ فيهِ عن قتلنا؛ فَهو سَلامٌ من الرُّوم ورسلهم إليك، امتنانًا وخوفًا.

– العَودُ على العِزّة؛ أيْ يَعزّ على وجه الأميرِ الميمونِ أنْ يرى ويسمع صَلاةَ الرُّوم وسلامَهم عليه، فهو يعلَمُ أذاهم للمسلمين، فلا يريدُ ذلك منهم؛ إلّا أنّهُ العَهدُ، والذِّمامُ، والميثاقُ، فيمتنع عنهم. وكذلك يجوزُ أنّهُ يعزّ عليه صلاة وسلام فرسان الثّغور الذين يدافعون طوال الوقت عن باقي الأمّة، يريد إجلاله وتقديره لهم.

– أمّا العودُ على محذوفٍ؛ فبتقديرِ: "يرسمون أو يبعثون.. على وجهك الميمون"، أيْ أنَّهم يفعلون ذلكَ عندما يرونك غازيًا على الرُّوم، فَهُمْ فُرسان الثّغور، أوْ عندما تُعرِضُ عن الغارةِ، فَهُمْ حينئذٍ الرُّومُ.

ولعلّ ما ذكره الباحثُ سابقًا كانَ تجليةً لأثرِ تَعلُّقِ الكَلِمِ ببعضهِ، وتسلُّطِ العوامل على المعمولاتِ؛ ما يفضي إلى تعدُّدٍ في المعنى، واتّساعٍ في الدّلالة، ويخالُ الباحثُ أنَّ تلكمُ المعانيَ تتلاقى ولا تتجافى؛ إلّا وجهًا مرجوحًا بعيدًا عن مقصدِ الشّاعر، وهو الوجهُ الأوّل، أمّا الوجوه الأخرى على اتّساع دلالتها، إلّا أنّها تؤيِّدُ مقصدَ الشّاعر، وهو مدحُ الأميرِ. والحَقُّ أنّ باعثَ التّعلّق ههنا ومردّهُ هو تعدّد العواملِ المُتقدّمةِ، والتقدّيم والتأخير في الكلام.

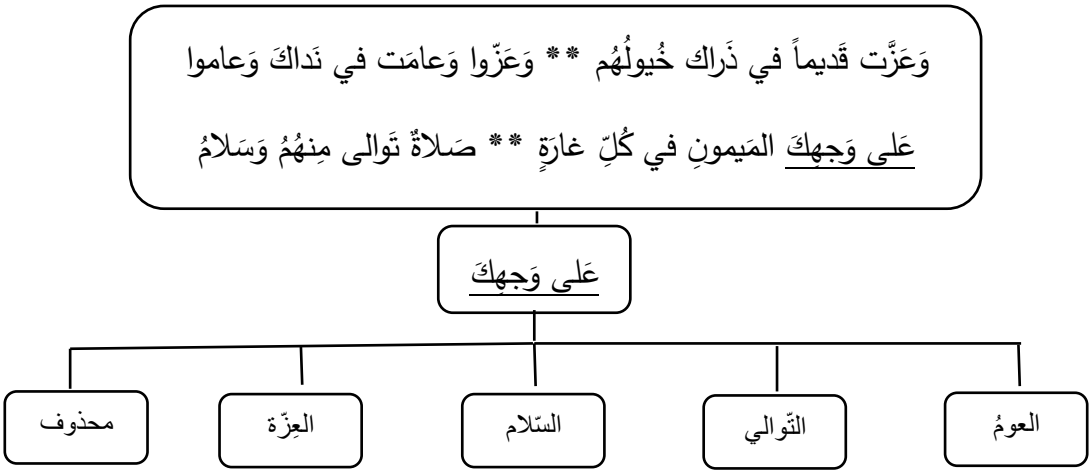

(2-2-1)

وَيَستَنصِرانِ الَّذي يَعبُدانِ ** وَعِندَهُما أَنَّهُ قَد صُلِبْ

لِيَدفَعَ ما نالَهُ عَنهُما ** فَيا لَلرِّجالِ لِهَذا العَجَبْ[1]

يتجلّى في موضِعِ التّعلُّقِ هذا تردُّد الجُملةِ في "ليدفَعَ" التي تقدّمها مرجعانِ ظاهران، هُما:

– ويستنصرانِ "ليدفعَ"؛ أيْ أنّ الرّوم يؤمنون بعيسى –عليه السّلام– ويطلبون النّصر منه، وأنْ يوفّقهم في معاركهم، وعلى هذا يخرج الكلامُ مخرج الإخبار[2].

– صُلبَ ليدفعَ؛ أيْ أنّ المسيحَ –عليه السّلام– قد صُلب كي يدفعَ عن "أمّتِهِ" الأذى والضّررَ؛ فكأنَّهُ بهذا لن يلحقّ الضرر بهم، وعلى هذا يكون الكلام تعجّبًا من المتنبي[3]، فلو كان قادرًا على هذا لدفعَ الضَّررَ عن نفسه.

ويلاحظُ الباحثُ تَخلّق المعنيينِ، واتّساع الدّلالة فيما سبق، ومردّ ذلك وباعثه هو تعلّقُ الجملةِ بما تقدّمها، ولعلّ الباحث يميلُ إلى الوجهِ الثاني، فهو الأليق بسياقِ القصيدةِ، وكذلك لأنّ الشاعر لم يردِ الإخبار؛ وإنما التّعجّب من حالهم، فلن يدفعَ أحدٌ ضرّ الممدوحِ سيفِ الدولةِ عنهم.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص440.
[2] وهو مذهب الواحدي، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1677.
[3] وهو مذهب أبي العلاء، ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص3/603.

(3-2-1)

فَإمّا تَرَيْنِي لا أُقيمُ بِبَلدَةٍ ** فَآفَةُ غِمْدي في دُلُوقِي وَفي حَدّي[1]

يظهرُ في هذا البيتِ موضعٌ آخرُ من مواضعِ تعلُّقِ شبه الجُملةِ، وهو تعلّقها بالفعل؛ فقد تقدّمها فعلانِ ظاهرانِ، يحتملان العودَ سواء بسواء، وذلك على النّحوِ الآتي:

– تريني ببلدةٍ؛ أيْ أنّك إذا رأيت أبا الطّيّب المُتنبي في بلدةٍ فاعلم أنه سيخرج منها، ولن يبقى فيها؛ فحالهُ كحالِ السّيفِ الذي ينسلُّ من غمْدِهِ دون أن يسلّه صاحِبُهُ، فهو كذلك يخرجُ من تلقاء نفسه دون سبب متعلّق بالبَلدَةِ أو أهلها.

– لا أُقيمُ ببلدةٍ[2]؛ أيْ أنني لا أقيمُ ببلدةٍ لأن بي علّة التنقل والتّرحال، فلا أقدر على البقاء والاستقرار في مكانٍ؛ يريدُ تشبيهَ نفسِهِ بالسّيف الدّالقِ الذي يبقى في مكانه، وسرعان ما يخرجُ، وكأنّ الكلام ههنا خرج مخرج الاعتذارِ؛ اعتذارِ قلّة مقامهِ في البلدان[3]، ويميلُ الباحثُ إلى هذا متّكئًا على الأبياتِ السابقاتِ الّتي قال فيها:

ومنْ لي بيومٍ مثلِ يومٍ كرهتُهُ * قَرُبتُ بهِ عندَ الوداعِ منَ البُعدِ

وأنْ لا يَخُصَّ الفَقْدُ شيئًا فإنّني * فقدتُ فلم أفقدْ دُموعي ولا وجدي

تَمَنٍّ يَلَذُّ المُستهامُ بمثلِهِ * وإنْ كانَ لا يُغنى فتيلًا ولا يُجدي

وبذلك يكون هذا الاعتذارَ من المحبوبةِ، وخطابًا لها، إذْ إنّه في سياقِ وصفِ البعد عنها وفراقها، ولذلك قال ابنُ جني: إنّ الذي تريناهُ من شُحوبي وتغيُّري إنما هو لمواصلتي السّير والتطواف..[4]". ولعلّ الباحثَ يرجّحُ الوجهَ الثّاني لقُربِهِ، وإنْ كانَ تعلّقُ شبه الجُملةِ بالفعلينِ واحدًا.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص533. والدّلوق: سرعةُ انسلال السّيف من الغمد، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2009.
[2] وهذا قول الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1141، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/61، وغيرهما.
[3] وهو قول ابن فورجة، وقد أيّده الواحدي، خلافا لابن جني كما سيأتي، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2009.
[4] يُنظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1141، وقد خالفه الواحدي وابن فورجة والعكبري وآخرين، كما ذكر الباحثُ قبلًا.

(4-2-1)

وَلَقَد رامَكَ العُداةُ كَما را ** مَ فَلَم يَجرَحوا لِشَخصِكَ ظِلّا[1]

أمّا موضِعُ التّعلّقِ في "لشخصِك" فشبهُ الجملةِ ههنا مُتردّدة بين فعلينِ ظاهرين في الكلام، هما الرَّوْمُ في "لقد رامَكَ العُداة"، والجرحُ في "فلم يجرحوا"، وبذلك يكون المعنى:

– الرَّوْمُ؛ أيْ أنّ الأعداءَ قد طَلَبوك لشخصكَ كي يقاتلوك، وفي هذا اجتراءٌ على الممدوح، وإنزالُه منزَلًا ذميمًا، فهو غيرُ مَهيب.

– الجُرْح؛ أيْ أنّ أعداءَكَ لم يستطيعوا أنْ يجرحوا لك ظلّا، فكيفَ تريد أن يقاتلوك؟ وهنا يتمّ المعنى على المدح مُتوافقًا مع سياقِ القصيدة، فيكون هذا الوجه راجحًا على الأوّل، ويُلاحظُ تباينُ دلالةِ الوَجهينِ السَّابقينِ، وهو ممّا يخلّقُهُ التَّعلُّق في الكلام من اتّساع في الدّلالة، ولعلّ باعث التّعلّق ههنا غير مقصودٍ إلّا أنّهُ تقديمٌ وتأخيرٌ، وترتيبُ الكلامِ على نحوٍ ما ليستقيمَ الوزنُ؛ فالوزنُ يفضي أحيانًا إلى تقديمٍ وتأخير، فهو باعثٌ مبينٌ من بواعثِ تعلّقِ الكلم بعضِهِ ببعضٍ.

(5-2-1)

سَقاكِ وَحَيّانا بِكِ اللهُ إنَّما ** عَلى العيسِ نورٌ وَالخُدورُ كَمائِمُه[2]

أمّا موضعُ التّعلّق في هذا البيت، فهو شبه الجملة في "على العيس" المحتملة مرجعين، هُما:

أوّلًا: السُّقيا[3]؛ أيْ سقاكِ على العيسِ، فيكون المعنى: سقاكِ اللهُ أيَّتها المَحْبوبةُ، وأنتِ على العِيْسِ ظَاعنَةٌ، فتبدينَ كأنّك زهرةٌ؛ لذلكَ فهي بحاجةٍ إلى السُّقيا كي تُزهر، فكأنّ المعنى ههنا وداع وفراق.

ثانيًا: التحيّة[4]؛ أيْ وحيّانا على العيسِ؛ وبذلك يكون المعنى: حيّانا بك الله وأنت على العيس، فيكون المعنى ههنا استقبالًا لها لا وداعًا. ويظهر ههنا تباينُ المعنيين السَّابقين، إلّا أنهما محتملان غير متدافعين، وهذا هو اتساع الدلالة الذي يُفضي إليه تعلُّق الكَلِمِ ببعضِهِ، وتَسلُّطِ العواملِ على المعمولات.

---

[1] يُنظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص406.
[2] يُنظر: **نفسه**، ص257. والخدور: الهوادج، والكمائم: وعاء الزهر قبل أن يتفتح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/18.
[3] وهو مذهبُ الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1067، واليازجي، **العَرف الطيّب**، ص261.
[4] ذكره البرقوقي، ينظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1268.

(6-2-1)

فَاغْفِر فِدًى لَكَ وَاحْبُني مِن بَعدِها ** لِتَخُصَّني بِعَطِيَّةٍ مِنها أَنا[1]

يظهَرُ في هذا البيتِ الشّعريّ موضِعٌ آخرُ من مواضِع تَعلّقِ شبه الجملةِ بما تقدّمها، فشبه الجملة في "بعطيّةٍ" تتردّد بين مراجعَ ثلاثةٍ:

أُولها: فاغفِرْ بِعَطيّةٍ؛ أيْ أنّ الشّاعرَ يرجو مِنَ المَمدوحِ بَدرِ بنِ عَمّارٍ أن يغفر تقصيرَهُ، وذلك بعدما تخلّفَ عن مرافقته الأميرِ في مسيرِهِ[2]، وبهذا يكونُ المعنى: اغفرْ لي بكرمكَ وإحسانك الذي أُعدُّ مِنهُ، وهذا مثلُ قوله في موضِعٍ آخرَ:

لهُ أيادٍ عليّ سابغة أُعدُّ منها ولا أُعدّدها[3]

ثانيها: احبُني بِعطيّةٍ؛ أيْ أعطني عطيّةً بعد أن تغفرَ لي لتخصّني بها ويدومَ بيننا الودّ.

ثالثُها: لتخصّني بِعَطيّةٍ؛ أيْ اغفر لي تقصري، وأكرمني بعطاياك وإحسانك، وخصّني بهدايا أُعدّ منها أنا لأنني من فضلك.

ويلاحظُ الباحث أنّ الوجهَ الأوّلَ خَرَجَ مَخرَجَ الاعتذارِ، وأمّا الثّاني فيفيدُ الطّلب والسّؤال، وهو مقامٌ غير محمودٍ للشّاعر المُتنبي؛ إذْ بينَهُ وبينَ الأمير صداقةٌ ووئام، وأما الوَجهُ الثالثُ فيدلّ على الودّ والقرب بينهما، لذلك خصّه بعطيّة، ولعلّه أقرب الوجوه وأرجحها، وهذا أفضى إلى اتّساعِ الدّلالة في الكلام، حيث إنها تتجاور ولا تتنافر، ومردّ التعلّقِ ههنا هو تعدّد المراجعِ اللغوية وَفقًا لما يقتضيه السّياق.

(7-2-1)

أَقولُ لَها اكشِفي ضُرّي وَقَوْلي ** بِأَكثَرَ مِن تَدَلُّلِها خُضوعا

أَخِفتِ اللهَ في إحياءِ نَفسٍ ** مَتى عُصِيَ الإلَهُ بِأَن أُطيعا[4]

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص152.

[2] يُذكر أنّ أبا الطيّب لم يسرْ مع ابن عمّار، وقد حاول ابن كروّس الإيقاعَ بينهما، فقال المتنبي هاته القصيدة، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/182.

[3] ينظر: **نفسه**، ص9.

[4] ينظر: **المصدر السابق**، ص89.

أمّا موضِعُ التّعلّقِ هذا، فموضِعُ النّظر فيه تعلّقُ شِبهِ الجُملةِ "بأنْ أُطيعا" بغيرِ مرجعٍ مُتقدّمٍ، فهي تحتملُ تعلّقينِ بعاملينِ متقدّمين، وهُما:

– الخوف؛ أيْ أخفتِ اللهَ بأنْ أطيعا، وبهذا يكونُ المعنى تعجّب أبي الطّيبِ من حالِ المَحبوبةِ الّتي خافتْ من اللهِ وهي تطيعه؛ وذلك أنّ إحياءَ النّفْسِ مما يُتقرّب فيه إلى الله؛ أيْ أنَّ وصْلَكِ إيّايَ إحياءٌ لنفسي وتقرّب من الله –تعالى– فلمَ تخافين؟ وبهذا خرج الكلام مخرج الاستفهام والتعجّب من حال المحبوبة.

–المعصية؛ متى عُصي الإله بأنْ أطيعا، وبهذا يكونُ المعنى: منذ متى واللهُ –سبحانَهُ– يُعصى بإطاعته؟ فهذا لا يكون أبدًا، وهو يريدُ بهذا أن يؤكّد وصلها له، وكأنّ الكلام بهذا يخرج مخرج الاستنكار من حال المحبوبة.

ويُلاحظ تقارب المعنى بينَ الوَجهين السَّابقين، وهو ما يحدثُهُ التّعلّق في الكلام، إلا أنّ الباحث يرجّح الثاني بقرائنه المعنويّة، وتسلّط العوامل على المعمولاتِ.

(8–2–1)

سَمَوتَ بِهِمَّةٍ تَسمو فَتَسمو ** فَما تُلفى بِمَرتَبَةٍ قَنوعا[1]

يتجلّى في هذا الموْضِعِ تعلّقُ شبه الجملة في "بمرتَبةٍ" بغيرِ مرجعٍ؛ فقدْ تقدَّمها مرجعان ظاهرانِ، وهُما الفعلان "سَمَوْتَ"، و"تُلفى"، وثمّةَ مرجع آخر يحتمله السّياق؛ وهو الصفة المُشبّهة "قَنوعا"، وبذلك يكون المعنى على النّحْوِ الآتي:

– سموتَ بمرتبةٍ؛ أيْ أنّ الممدوح علا قدْرُهُ حتى اقتنع بالمرتبةِ الّتي وصلَ إليها من العزّ والسُّؤدد.

– ما تُلفى بمرتبَةٍ؛ أيْ أنّ الممدوحَ لم يجد نفسَه في المرتبةِ التي وصلَ إليها، ولم يقنعْ بها؛ لأنّ مقامَهُ أعلى وأجلى، وبهذا يتمّ المعنى على المدح الذي بصدده الشّاعر، فالممدوحُ لا يقنعُ بمرتبةٍ ويبقى طامحًا للمعالي، لذلك كان الوجهُ الثاني أظهرَ من الأول.

– قنوعا بمرتَبةٍ؛ أيْ أنّه راضٍ بمرتبته تلك، وهو قريبٌ من الوجهِ الأوّل.

[1] ينظر: **نفسُهُ**، ص92.

ويُلاحظ مما سَبَقَ تباينُ المعنى بين الوجهين حتى أوشك الأوّل أن يكونَ ذمًّا، فهو بعيدٌ عن مقصدِ الشّاعر، وأمّا الثاني فكان مدحًا مستوفيًا لسياق القصيدة، ومردّ ذلك وباعثه هو تعدّد المراجعِ اللغوية أوّلا، وتقديمُ الكلام وتأخيره ثانيًا، وإقامة الوزن واستقامته ثالثًا.

(9-2-1)

إِنّي لَأَجبُنُ مِن فِراقِ أَحِبَّتي ** وَتُحِسُّ نَفسي بِالحِمامِ فَأَشجَعُ[1]

شبهُ الجُملةِ في "بالحِمام" تعودُ على غيرِ مرجعٍ، فقد تقدّمها أكثر من مرجعٍ يحتملُ العَودَ عليه، فقد تعودُ على "تُحِسُّ"؛ تُحسُ بالحِمام؛ وبهذا يكون المعنى: أنّ نَفْسَ الشّاعر تحسّ بالموتِ فتشجع؛ لأنه لا يخاف من ملاقاته.

كما أنّه يعود على "لأجبنُ"؛ لأجبنُ بالحِمام، وبذلك يصبح المعنى: أنّ الشّاعرَ يجبنُ عند الموتِ مثلَ أيّ إنسانٍ، فكما يخافُ منْ فراقِ الأحبّة، كذلك يفعل من لقاءِ الموت؛ وهذا خلاف مقصِدِ الشّاعر كما يشيرُ سياقُ القصيدة.

أمّا في عَودِه على "أشجُعُ"؛ أشجعُ بالحِمامِ، فيصبح المعنى: يكون الشّاعرُ شُجاعًا عند ملاقاة الموت مُستعدّا لهُ؛ ولكنّه جبانٌ عند فراق الأحبّة، لا يقدرُ عليه، وهذا هو المقصد المتعيّن لما يريدهُ الشّاعر.

ويُلاحظُ تباين المعنى بين الوجوه السابقة، حتى أنّ الوجهَ الثّاني احتملَ شيئًا مخالفًا، فكان ذمًّا للشاعر؛ وقد أفضى ذلك التباين إلى اتّساعِ الدلالة وتدافعها، ويذهب الباحثُ إلى أنَّ الوجه الثّالثَ هو الأظهر والأجلى، ولعلّ مردّ التعلّق ههنا وباعثه هو تقديم الكلام وتأخيره، ومراعاة الوزن العَروضي كي يستقيم الكلام على الوجه الّذي يرتضيه الشّاعر.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص491.

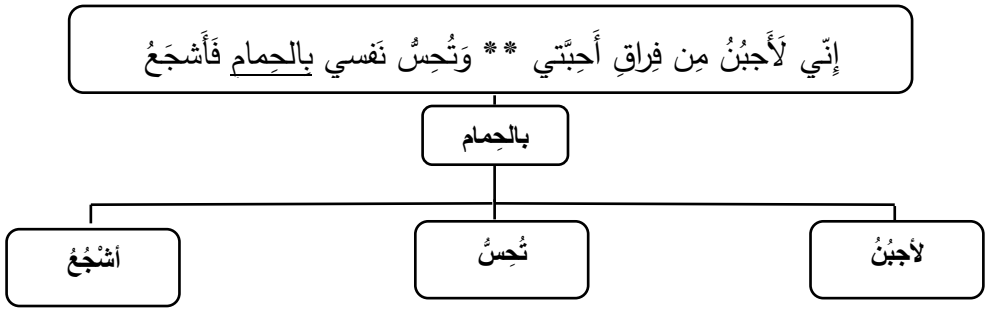

(10-2-1)

يا مَن يُبَدِّلُ كُلَّ يَومٍ حُلَّةً ** أَنّى رَضيتَ بِحُلَّةٍ لا تُنزَعُ

ما زِلتَ تَخلَعُها عَلى مَن شاءَها ** حَتّى لَبِستَ اليَومَ ما لا تَخلَعُ[1]

أمّا موضِعُ التّعلّق في "بِحُلّةٍ"، فقد تقدّم شبه الجملة فعلان ظاهران يحتملان التعلّق بها على النّحْوِ الآتي:

– يُبدّلُ بِحُلّةٍ؛ أيْ أنّ المرثيّ فاتكًا أبا شُجاعٍ[2] كان يُبدّل كلّ يومٍ حُلّةً، فاليوم لن يقدرَ على خلعِ حُلّته، ولن يبدّل؛ إذْ إنها لا تنزَعُ، وكأنّ هذا يخرج مخرجا لا يليقُ في مقام الرّثاء.

– رضيتَ بِحُلّةٍ[3]؛ أيْ يتعجّب أبو الطّيب من حالِ صديقه فاتك، الّذي كان عهده تبديل الحُلَلِ؛ إلّا أنّه الآنَ رَضِيَ بَحُلّة لا تنزع عنه، وذاك الكفن أو الموت، ولعلّ الوجهَ الأرجحَ والأصوب هو الأخيرُ؛ إذْ هو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق، فكيف رضيتَ بحُلّةٍ لا تنزعُ بعد أنْ كنتَ تُبدّل كلّ حُلّةٍ بِحُلّةٍ، وهذا المثال دليل على الانغلاق الدلالي؛ إذ ليس كل تعلّقٍ مُفضيًا إلى اتّساع دلالي.

(11-2-1)

نَحنُ أَدرى وَقَد سَأَلنا بِنَجدٍ ** أَطويلٌ طَريقُنا أَم يَطولُ[4]

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص492.
[2] قال هذه القصيدة في رثاء فاتك أبي شُجاع، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/405.
[3] بهذا المعنى قال الشرّاح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/273، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1910.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص430.

تقدّمَ شبهَ الجملةِ في "بنجدٍ" مرجعان اثنان، وقد أفضى هذان المرجعان إلى تعدّدٍ في المعنى، ثُمّ إلى اتّساعٍ دلالي يتلاقى ولا يتجافى، وذلك كما يلي:

– العودُ على أدرى: أيْ أدرى بنجد، فيكون المعنى: نحنُ أدرى بِنَجدٍ وبطريقها، لذلك تعجّبنا من طريقها لمَ طال علينا؟! أمْ أنّهُ يطولُ بسببِ ما فينا من شوق ولوعة للقاء الأحبة؟ وبهذا يكون مقصد الشّاعر أنّنا أدرى بنجدٍ وبأرضها؛ لكنّنا سألنا اشتياقًا.

– العَودُ على سألنا: أيْ سألنا بنجد؛ ليكون المعنى: سألنا بنجدٍ عن الطريق هل هو قَصيرٌ أم يطول بنا لاشتياقنا وولعنا بالوصول؟ فيزدادَ شغفنا، وهو ما ذكره في بيت آخر في القصيدة ذاتها:

وكثيرٌ مِنَ السُّؤَالِ اشتِيَاقٌ ** وَكَثِيرٌ مِنْ رَدّهِ تَعْلِيلُ

ويميلُ الباحِثُ إلى الوجهِ الأوّل، إذْ فيه معنى إضافيٌّ، ذلك أنّ سؤال العارف بالطريقِ والحال، ليس كسُؤال المستفهمِ لو كان مشتاقًا، فالوجهُ الأوّل يرجحُ؛ ذلك أنّ الكلام فيه خرج مخرج المستفهم العارف المتعجّب مما يلاقيه من تطويلٍ للطريق على درايتهِ بها.

(12-2-1)

ها فَانظُري أَو فَظُنّي بي تَرى حُرَقًا ** مَنْ لَمْ يَذُقْ طَرَفًا مِنها فَقَدْ وَأَلا[1]

يظهرُ في هذا الموضعِ تعلّق شبه الجُملةِ في "بي" بمرجعين اثنين، فأولهُما الظنّ؛ أيْ ظُني بي، وهو المرجِع الأقرب، وثانيهما النظر؛ أيْ انظري بي، وهو المرجعُ الأبعد، وقد أفضى هذا التّعلّق إلى اتّساعِ الدّلالة وَفقا لما يأتي:

– فظنّي بي؛ تنبيه الشّاعر للمحبوبة، فيقول لها: ها أنا ذا فظنّي بي، وفكّري بي إنْ لم يعجبك منظري أو ما ترين مني[2].

– فانظري بي؛ كأنّه يريدُ أنْ تنظرَ إليه حقيقةً كي ترى الحُرَقَ الّتي يعاني منها؛ لأنّهُ إنْ حَصَلَ على طَرَفٍ منها فسينجو مما هو فيه، وهذا على اعتبار أنّ الهاء في "منها" تعود على المحبوبة لا على "حرقا". ولعلّ الباحثَ أمْيَلُ إلى الوجهِ الأوّلِ لِباعثين؛ أوّلهُما قُرب شبه الجملةِ بمتعلّقه، وثانيهُما

[1] ينظر: **المصدر السابق**، ص17.

[2] وهو مذهب ابن جني الذي قال في شرحه: "إن لم تريني أهلا أن تنظري إليّ ففكري فيّ تري من أمري..."، وَقوله: وَألا أيْ نجا، يُنظر: ابن جني، **الفسر**، ص3/61.

أنّها أليقُ بالسّياق، وأدلّ على المعنى، ذلك أنّ "ظنّ" قد تتعدى بحرفِ الجرّ "الباء"، كقول الحقّ تبارك وتعالى: {فَمَاْ ظَنُّكُمْ بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِين}[1].

(13-2-1)

مَحِكٌ إذا مَطَلَ الغَريمُ بِدَينِهِ ** جَعَلَ الحُسامَ بِما أَرادَ كَفيلا[2]

أمّا موضعُ التّعلّقِ في "بدَيْنِهِ" فإنّ شبه الجُملة تتردّد بين مرجعين اثنين:

أوّلهُما: أنه متعلّق بِـ "مَحِكٌ": مَحِكٌ بدَيْنِهِ؛ أيْ أنّهُ لَجوج مِلحاحٌ في طلب دَيْنِه لا يَكفُّ حتى ينالَهُ[3]، ولعلّ في هذا الوجهِ معنًى ليسَ في الوجهِ الآخر؛ إذ إنّهُ مَحِكٌ في كلّ دَيْنٍ له، سواء مَطَلَ الغَريم فِيه أمْ لم يفعلْ.

ثانيهُما: أنّه متعلّقٌ بِـ " إذا مَطَلَ الغريمُ"؛ أيْ إذا مَطَل الغريمُ بدَيْنِهِ جَعَلَ الحُسامَ كَفيلًا له فيما أرادَ، فهو بذلك مَحِكٌ لا يَنفكُّ حتّى يَصِلَ إلى ما يصبو إليه[4].

ويلاحظ ههنا أنّ الدلالتين تتجاوران ولا تتنافران، وإنْ كان في الأوّل شيء ليسَ في الثّاني، لذلك يرجّحهُ الباحث، إذْ إنه أليق بسياق القصيدة، وأقربُ لمُرادِ الشّاعر.

(14-2-1)

رَعى اللهُ عِيْسًا فارَقَتنا وَفَوقَها ** مَهًا كُلُّها يولى بِجَفنَيهِ خَدُّهُ

بِوادٍ بِهِ ما بِالقُلوبِ كَأَنَّهُ ** وَقَد رَحَلوا جِيدٌ تَناثَرَ عِقدُهُ[5]

ثمّةَ موضِعٌ آخرُ في هذا البيت من مواضع تعلّق شبه الجملة بما تقدّمها، والحقّ أنّ شبه الجملة ههنا قد تقدّمها غيرُ مرجِعٍ، فقد يكونُ:

---

[1] الآية (الصافات، 87).
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص145. والمَحِكُ: اللجوج، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص675.
[3] وقد ذكر الشرّاح هذا المعنى، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/235، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص2/166.
[4] وبهذا قال البرقوقي، ينظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1140.
[5] يُنظر: المتنبّي، **ديوانُهُ**، ص453.

– الرّعي: "رعى الله عِيْسًا"؛ أيْ رعى اللهُ العِيْسَ وهي بهذا الوادي، ترحلُ عنّا كأنَّهُنّ برحِيلِهنَّ عِقْدٌ تناثرَ؛ فأصبحَ منْ بَعْدِهِنَّ مُقْفِرًا، حتّى أنّهُ:

إذا سارَتِ الأَحْدَاجُ فَوقَ نَباتِهِ ** تَفاوَحَ مِسكُ الغانِياتِ وَرَندُهُ

وقد خرج الكلام ههنا مخرج الدّعاء والتأسّف على الفراق.

– الفِراق: "فارقَتنا بوادٍ"؛ أيْ فارقتنا تلكمُ العِيسُ بوادٍ به من الوَحشة والشّوق ما في قلوبنا لهنّ، فتغيّر الوادي بسبب فراقهم[1]، وكأنّ الكلام ههنا خرج مخرج الإخبار؛ لوصف حالهِ البائس نتيجة الفراق.

– الرّحيل: "رحلوا بوادٍ"؛ وبهذا يكون تبيانًا لحالته، وهو قريب من الوجه الثاني.

ولعل تقارب الدلالتين بائن، وهو الأثرُ الّذي يخلّقهُ التّعلّق في الكلام، فليسَ كلّ تعلّقٍ مُفضيًا إلى تدافعٍ في الدلالة، ويرجّح الباحثُ الوجهَ الأوّل لقُربه من السياق، ولمناسبته المعنى ومقصد الشّاعر؛ إذْ هو في مقام التأسّف والتفجّع على الفراق، لذلك يرجح الدّعاء على الإخبار، ومردّ ذلك وباعثه تعدّد العوامل المتقدّمة أوّلا، وتقديم الكلام وتأخيره ثانيًا، واستقامة الوزن العروضي ثالثًا.

(15-2-1)

شُكْرُ العُفاةِ لِما أَولَيتَ أَوجَدَني ** إِلى نَداكَ طَريقَ العُرْفِ مَسلوكا[2]

وقدْ تَقدَّمَ شبهَ الجملة في "إلى نداك" مرجعان اثنان، وهُما:

– الشُّكر؛ أيْ شُكْرُ العُفاةِ إلى نداك أوجدني كيْ أسلكَ طريقك المسلوك من أولئك السّائلين خَيرك؛ لأنك جوادٌ كريمٌ، لا يرجع أحد عن بابك، فالمورد العذب كثيرُ الزّحامِ.

– "أوجدني"؛ أيْ أوجدني إلى نداك طريقُ العُرْفِ المَسْلوك من أولئك الطّالبين خيرَك، فلعلمي بك جئتُ سالكا طريقهم. والمعنيان هنا متقاربان.

[1] يُنظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبّي**، ص523، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1734.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص61.

(16-2-1)

صَحِبَ النَّاسُ قَبلَنا ذا الزَّمانا ** وَعَنَاهُمْ مِنْ شَأنِهِ ما عَنانا

وَتَوَلَّوا بِغُصَّةٍ كُلُّهُمْ مِنـ ** ـهُ وَإِنْ سَرَّ بَعضَهُم أَحيانا[1]

يتجلّى موضِعُ التّعلّقِ ههنا "بِغُصّةٍ"؛ تعلّق شبه الجملة بما تقدّمها بمرجعين اثنين، فقد يكونُ:

– التّولية: تولّوا بغصّة[2]، وهو المرجع الأقرب؛ أيْ أنّ النّاسَ عندما يرحلون عن الدُّنيا، يرحلون بغُصّةٍ منها.

– الاصطحاب: صحب النّاس بغصّة؛ أيْ أنّ اصطحاب النّاسِ للزّمان كان اصطحابَ مغصوصٍ، إما لمعرفتهم مآلهم فيه، أو لما يرونه ويعيشونه ويحدثونه، يقول بعد هذا:

ولو أنّ الحياةَ تبقى لِحَيٍّ * لَعَدَدْنا أَضَلَّنا الشُّجعانا

ويظهر تلاقي الدّلالة بين الوجهين السّابقين؛ إذْ لا تدافعَ بينهما، فكلاهما يعكس رؤية الشاعر للحياة، والكلام خرج مخرج الحكمة.

(17-2-1)

في غِلمَةٍ أَخطَروا أَرواحَهُم وَرَضوا ** بِما لَقينَ رِضا الأَيسارِ بِالزَلَمِ[3]

أمّا موضِعُ التّعلّقِ في "بما لقين" فهو يتحملُ التّردّد بينَ مرجعينِ اثنين، هُما:

– الإخطار؛ أيْ أنّ الغِلمان "أخطروا أرواحهم بما لقينَ"، وذلك أنهم عرّضوا أنفسهم للخَطَرِ بما لقينه في ترحالهم.

– الرّضى[4]؛ أي أنّ الغلمان "رضوا بما لقين" كما يرضى المُقامر بما يخرج له من الأزلام والأقداح.

---

[1] ينظر: **نفسُهُ**، ص474.
[2] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/122.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص495.
[4] وهو قول الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، 3/610، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1923، وغيرهما.

تقدّم شبهَ الجملة ههنا مرجعان اثنان، مما أفضى إلى تدافعٍ دلالي، وإن كان الوجهان متقاربين، إلا أنّ الباحث يميل إلى الثاني؛ إذْ هو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

(18-2-1)

لَو عَدا عَنكِ غَيرَ هَجرِكِ بُعدٌ ** لَأَزارَ الرَّسيمُ مُخَّ المَناقي

وَلَسِرنا وَلَو وَصَلنا عَلَيها ** مِثلَ أَنفاسِنا عَلى الأَرماقِ[1]

وليس يخفى أنّ في تعلّق شبه الجملة في "عليها" مرجعين اثنين يحتملهما السّياق، أمّا الأوّل فهو السّير؛ لأنّه أرجح كما سيأتي، والثّاني هو الوصول؛ لقُربه، وبذلك يكونُ:

– السّير: ولسرنا عليها؛ أيْ لو كان الّذي بيننا غير هذا البُعد، لسرنا على تلك العيس حتى هزلتْ وهزلنا معها، وأصبحت نفوسنا خفيفة جدا؛ لأنّه لم يبقِ منْها سِوى الرّمق، يريدُ أنّه نحيفٌ هزيلٌ كالأنفاسِ على الأرماق؛ أيْ شبّه نفسه بالنفس، والإبل بالأرماق[2].

– الوُصول: وَصلنا عليها؛ أيْ أنّهُ سيصل على ظهر تلك العِيْس، وسيتلاشى البُعد بينهم، حتّى وإنْ لم يبقَ منه سوى الرمق، يريدُ أنّنا بلغنا أواخرَ أنفسنا كي نصل إليكِ، والإبل تحملنا على استكراهٍ ومشقّة كما تحملُ الأرماقُ الأنفاسَ[3].

الوجهان السّابقان لهما معنى واحد، وهو مقصد الشّاعر في إظهار حبّه وشوقِه للمحبوبة؛ لكنّ هناك اتّساعًا دلاليًّا يحملُ لطائف وَفقًا للسياق، ذلك أنّ الوصولَ يقتضي السّير، أمّا السّير فلا يقتضي الوصول! ومردّ ذلك تقدم الكلم وتأخيره، ويذهب الباحث إلى أنّ الوجهَ الأوّل هو الأرجح؛ ذلك أنّ الشاعر يريدُ وصفَ شوقه وهزاله من شدّة السّير، فكلّما ازداد السّير كان الشوق أكثر، وكذلك الرّمق يقتربُ من الزوال كلّما اشتدّ النَّفَسُ، أيْ أنّ الشاعر كادَ يلاقي حتفه في سيرِهِ نحوها، ثُمّ إنّ في السياق المقاليّ دلائلَ أُخر؛ حيث استعمل الشّاعر حرف "لو" مرّتين، كما أنّه وصف تعذّر الوصولِ إليها لشدّة البُعد، ولعلّ باعث التّعلّق ههنا هو تعدّد المراجع اللغوية أوّلًا، وتقديم الكلام وتأخيره ثانيًا، واستقامة الوزن العروضيّ ثالِثًا.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص236. وأرار: أذاب، والرّسيم: سير الإبل الشديد، والمناقي: الإبل السّمينة، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/483.

[2] وهو مذهب المعرّي والواحدي، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/483، والواحدي: **شرح ديوان المتنبي**، ص1002.

[3] وهو مذهب ابن جنّي، وقد خالفه الواحدي والمعرّي في ذلك، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/588.

(19-2-1)

فَلَم أَرَ بَدرًا ضاحِكًا قَبلَ وَجهِها ** وَلَم تَرَ قَبلي مَيِّتًا يَتَكَلَّمُ[1]

في هذا الموضِع تتردّد جملة "يتكلّمُ" بين مرجعين اثنين تقدّماها في الكلام، وهُما متقاربان؛ إلّا أنهما يعودان عودًا مختلفًا، فهي إمّا تعود على "أر" وهي فعل الشّاعر، أو أنّها عائدةٌ على "تر" وهو فعل المحبوبة، وبذلك يتخلّق معنيان لطيفان:

أُولهُما: أرَ: "فلم أر بدرًا ضاحكا يتكلم"؛ أيْ أنّهُ للمرّة الأُولى يرى بدرا ضاحكا، فكأنّهُ من شدّةِ جماله وبريق ضحكته يتكلمُ؛ دلالة على جمال وَجهِ المَحبوبة.

ثانيهما: تر: "ولم تر قبلي ميّتا يتكلّم"؛ أي أنّهُ يتعجّبُ من حالهِ كيف يرى بدرا ضاحكا؟ والأعجبُ كيف تراهُ وهو ميّت! لأنه من شدّة شكواه إليها كان في مقام الأموات، فكلّ العجب من تلك الحال، ورُبّما تنافر الوجهان ههنا بشكل جليّ؛ إذ يشكّل كلّ منهما معنى قائمًا برأسهِ، ولكنّ كليهما محتمل جائز، وهذا هو أثر التعلّق المفضي إلى الاشتراك، ولعلّ الباحث ينحو نحو مقصديّة الشّاعر؛ إذْ هو احتمال مقصودٌ في الأرجح، فالبدرُ يتكلّم، والميّت عشْقًا يتكلّم.

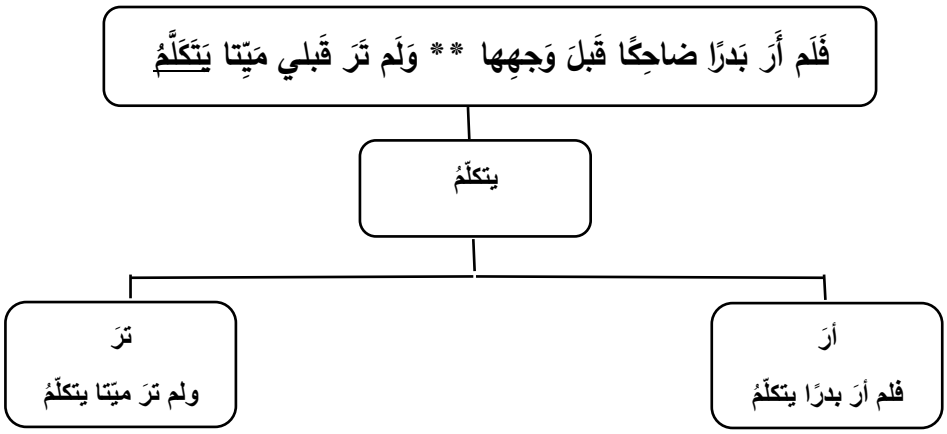

(20-2-1)

ظَلومٌ كَمَثْنَيها لِصَبٍّ كَخصرها ** ضَعيفُ القوى من فِعلها يتظلّمُ

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص113.

بِفَرعٍ يُعيدُ اللَيلَ وَالصُبحُ نَيِّرٌ ** وَوَجهٍ يُعيدُ الصُبحَ وَاللَيلُ مُظلِمُ[1]

يتقدّم شبهَ الجُملة ههنا في "بفرعٍ" غيرُ مرجعٍ لغوي محتمل، مما يخلّق معانيَ ودلالات مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

– ظلومٌ[2]: "ظلومٌ بفرعٍ"؛ أيْ أنّها ظلمت الشّاعر حين فتنته بفرعِها الذي يعيدُ الليل في النهار، وبذلك الوجه الصّبوح الذي يبزغ النور في الظلام.

– تسبي[3]: "تسبي بفرع"؛ وذلك بتقدير محذوفٍ، وهذا يعني أنّها قد فتنته بفرعها وشعرها الّذي إذا كشفته أعاد سواد الليل في غمرة الصّباح.

– تقبلُ: "تقبلُ بفرعٍ"؛ وهذا بتقدير محذوفٍ كذلك، أيْ أنّها عندما تُقبلُ بشعرها تعيد الليل في الصباح، وبوجهٍ يعيدُ الصباح في الليل.

– الإعادة: "يعيد الليل بفرعٍ.."؛ أيْ أنّ الليل يعود بسبب فرعها وشعرها الأسود الناصع السّواد، كما يعيد وجهها الصباح في ظلمة الليل.

ويلاحظ مما سبقَ أنّ الوجوهَ تتلاقى في دلالتها ولا تتجافى؛ إذْ إنها تدلّ على مقصد الشّاعر، وما هو في مقام تناوله، وهو التغزّل بالمحبوبة، ووصف جمالها، على أنّ كل وجهٍ فيه شيء يختصّ فيه، ويدلّ عليه، فبالظّلم وصفها أوّلا، وبالفتنة ثانيًا، وبالإقبال ثالثًا، وبالإعادةِ رابعًا؛ وكأنّه أراد الأوصاف الأربعة لها، كي يدلّ على حالها المعجبة، وهذا من لطائف التعلّق، وما يفضي إليه من اتّساعٍ في الدّلالة، وبذلك يتعمّق المعنى ويقرّ في النّفس.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص113.

[2] وهو قولُ المعرّي دون غيره، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/42.

[3] وهو قول العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/82، كما أورد الوجه الثالث والرابع، أي الإقبال والإعادة.

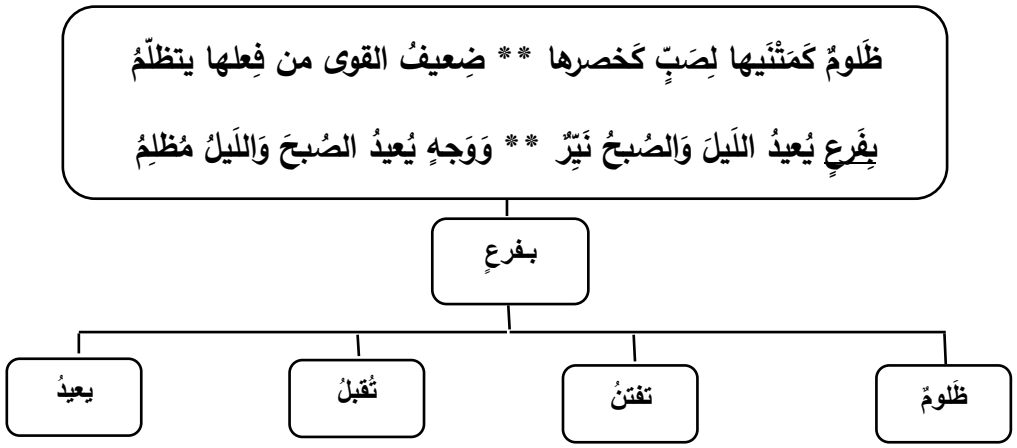

(21-2-1)

وَلَو قالَ: هاتوا دِرهَمًا لَم أَجُدْ بِهِ ** عَلى سائِلٍ أَعْيَا عَلى النّاسِ دِرهَمُ[1]

يظهرُ تعلّق آخرُ في هذا البيت الشّعري من تعلّق شبه الجملة بما تقدّمها، والحقّ أنّه قد تقدّمها ثلاثة مراجعَ يحتملها السّياق:

– أولها: "هاتوا على النّاس"؛ أيْ تَحديّا من الممدوح أن يأتوه بسائل من الناس طلب درهما ولم يحصل عليه.

– ثانيها: "لم أجُد على الناس"؛ أي ايتوني بسائلٍ رددته عن بابي خائبا، لأنني أجود على كل الناس، فلن تقدروا على إيجاده، فجودي وفضلي أعياكم عن إيجاد مثله بين الناس.

– ثالثها: "أعيا على الناس..[2]"؛ أيْ أن درهمي أعيا على الناس أن يأتوا بمثل ما آتي به، ويجوز كذلك أن يكون المعنى أن الناس لم يقدروا إلى إيجاد سائل لم أجُد عليه.

والدلالة ههنا كما يبدو تتجاور ولا تتنافر، ولا يخفى أنّ لمرونة الجملة العربيّة أوّلا، وأثر الوزن في التقديم والتأخير ثانيًا، يدًا في تعدّد المراجع والمتعلّقات.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص114.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/87، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص1/48.

(22-2-1)

وَما عِشتُ مِن بَعدِ الأَحِبَّةِ سَلوَةً ** وَلَكِنَّني لِلنائِباتِ حَمولُ[1]

أمّا موضِعُ التّعلّق في "للنائبات" فيتردّد بين مرجعين اثنين، هُما:

– العيش؛ أيْ: "وما عشتُ للنائبات.."، وهذا يشير إلى أنّ المتنبي لم يعش للنائبات؛ ولكنّهُ يتحمّل المصائب بعد فراق الأحبة وبعدهم عنه.

– الحَمْل[2]؛ أيْ: "حمولٌ للنائبات"، وهذا يشير إلى أنّ المتنبي حمول لنائبات الدهر، صابر عليها مهما كانت، فهو يعيش الآن متحاملا صابرا فقط؛ لما فيه من آلام نتيجة بعد الأحبة عنه.

والوجهان قريبان لا يتدافعان، ويرجح الباحث التعلّق الثاني؛ للمجاورة والمعنى.

(23-2-1)

حُشاشَةُ نَفسٍ وَدَّعَت يَومَ وَدَّعوا ** فَلَم أَدرِ أَيَّ الظاعِنَينِ أُشَيِّعُ

أَشاروا بِتَسليمٍ فَجُدنا بِأَنفُسٍ ** تَسيلُ مِنَ الآماقِ وَالسِّمُ[3] أَدمُعُ

حَشايَ عَلى جَمرٍ ذَكِيٍّ مِنَ الهَوى ** وَعَينايَ في رَوضٍ مِنَ الحُسنِ تَرتَعُ[4]

في هذه الأبيات الشّعرية موضعان اثنان من مواضع تعلّق شبه الجملة بما تقدّمها، أما الموضعُ الأوّل فهو "بتسليمٍ"، والموضع الثاني في قوله: "على جمر"، وذلك على النحو الآتي:

– الموضِعُ الأوّل التّعلّق في قولهِ: "بتسليم" الذي تقّدمه مرجعان اثنان:

أولهُما: التشييع؛ أي "أشيّعُ بتسليمٍ.."، بمعنى أنه احتار في أمره حينما ودّعوه، فأيّهما سيودع؟ الرّاحلينَ أم نفسه؟ ولو قيل: إنها متعلّقة بالتشييع؛ فهذا يعني اختياره للرّاحلين، فقد شيّعهم مسلّمًا عليهم كي يودّعهم متحسرّا، وكذلك يحتملُ الكلام أنّه شَيَّعَ نفسَه بعد ظَعْن الأحبّة.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانه**، ص355.
[2] وهذا مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1413، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/333.
[3] الآماق: مجرى نزول الدّمع، والسّم: الاسم؛ تخفيفًا، أي: واسمها الأدمع، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/352.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُه**، ص30.

ثانيهما: الإشارة[1]؛ أيْ "أشاروا بتسليمٍ.."، ويدلّ بذلك أنه حينما احتار بينهما، وهو يراهم ظاعنين، أشاروا له مسلّمين عليه مودّعين له، فجاد بنفسه تهطل من دموعه؛ دلالة على اختياره توديع ما تبقى من نفسه.

ويبدو مما سبقَ تجاور الدّلالة المفضية إلى مقصد الشّاعر في تصوير حسرته وحزنه على الفِراق، ويرجّح الباحث الوجه الأوّل؛ إذْ يخرج الكلام فيه مخرجا يحتمل معنيين اثنين، واللطيف في الأمرِ أنّهما مُراد الشّاعر.

– وأما في الموضِع الثاني فشِبْهُ الجملة في "على جمرٍ" تتردّد بين مرجعين اثنين، وهما:

حَشايَ <u>عَلى جَمرٍ</u> ذَكِيٍّ مِنَ الهَوى ** وَعَيناياَ في رَوضٍ مِنَ الحُسنِ تَرتَعُ

أولهما: السيلان؛ أي "تسيل دموعي على جمر"؛ وذلك لأنه حينما كان في ذاك الموقف مودّعا الظاعنين عن قلبه وما تبقى من نفسه؛ جادَ بنفسه دمعًا واحترق من ذلك فكان على جمرٍ.

ثانيهما: الحشا؛ أي "حشايَ على جمْرٍ"، وذلك أنه حينما كان ذاك موقعه أصبح فؤاده بركانا يغلي من شدة الشوق، والحسرة على فراقهم. وفي كليهما يظهر تقارب في الدّلالة، إذْ لا تدافع بينهما.

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: اليازجي، **العَرف الطّيّب**، ص25، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص193.

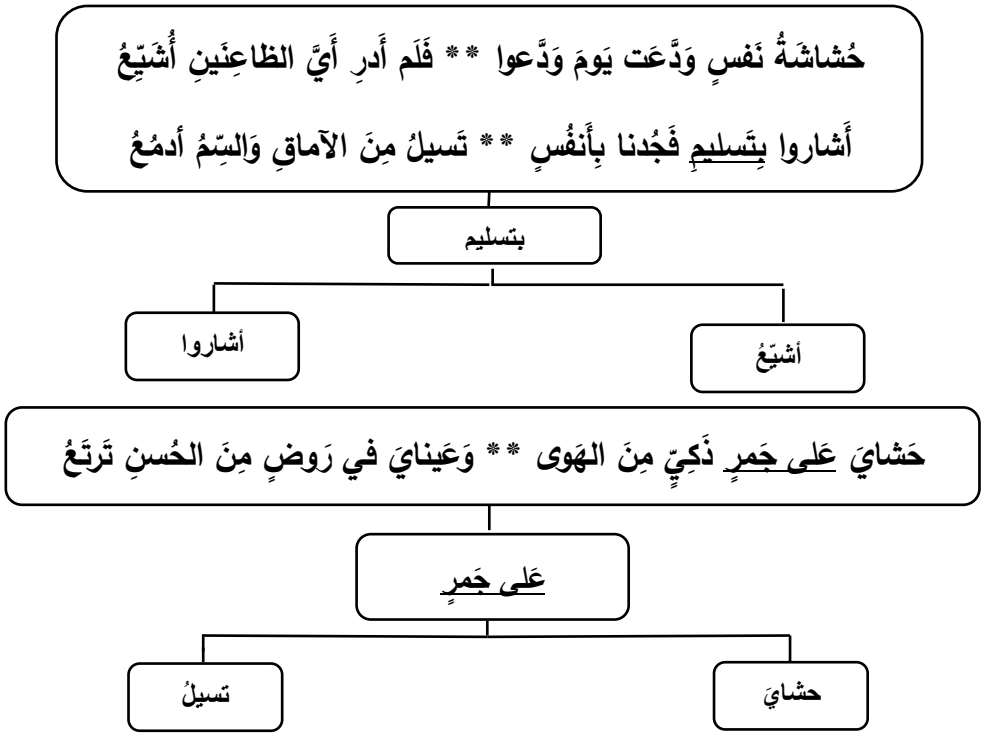

(23-2-1)

وَلَو حُمِّلَت صُمُّ الجِبالِ الَّذي بِنا ** غَداةَ افتَرَقنا أَوشَكَت تَتَصَدَّعُ

بِما بَينَ جَنبَيَّ الَّتي خاضَ طَيفُها ** إِلَيَّ الدَياجي وَالخَلِيّونَ هُجَّعُ[1]

أمّا شِبْهُ الجملة في "بما" فهي تحتمل التعلّق بمراجع ثلاثة، أوّلهما ظاهرٌ، وهو الحملان، وثانيهما ظاهر كذلك، وهو التّصدّع، وثالثهما محذوف مقدّر، وهو الفداء[2]، وبذلك يكون المعنى على النحو الآتي:

– الحَمْل: أيْ أنّها متعلقة بالبيت قبلًا "حُمّلت صُمّ الجبال بما بين جنبيّ.."؛ وذلك لأنّ الجبال حُمّلت ما في نفْس الشاعر، فأوشكتْ تتصدّعُ، دلالةً على هَمّهِ العظيم الذي لا تقدر عليه الجبال.

– التصدّع؛ أي تتصدع الجبال بالّذي بين جنبي الشّاعر، كنايةً عمّا في نفسه وقلبه من هُموم، بسبب تلك التي خاض طيفها في ليله مرتحلةً عنه.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص30. والدّياجي: الظُّلَم، والخَلِيّون: الخال قلبهم من الحب، ينظر: ابن جني، **الفسر**، 2/354.
[2] وهذا مذهب الشّراح، ولم يذكروا غيره، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/112، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/237، واليازجي، **العَرف الطّيّب**، ص25، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص195.

– الفداء؛ أي أنها متعلّقة بفعل محذوف "أفدي بالذي بين جنبيّ"، يعني يفدي قلبه لتلك الراحلة عنه فزاره طيفها في دياجي الليل.

يظهر تدافع الدلالة بين الوجهين الأوّلين والثالث؛ واللطيف أنّ كلّ الوجوه قريبة من مقصديّة الشّاعر، فهو يريد الفداء، ويريد شدّة الحمل، والتصدّع، ولعل هذا ما يخلّقه تعلّق الكلم ببعضه، فيغدو الكلامُ حمّالا لأكثرَ من وجهٍ يحتملهُ السّياق، وهذا الاتّساع الدلالي أفضى إلى تعمّق المعنى في النّفْس، ومردّ التعلّق ههنا هو مرونة الجملة العربيّة أوّلا، ومراعاة الوزن العروضي ثانيًا، مما أدى إلى تعدد المراجع اللغوية ثالثًا.

(24-2-1)

وَإِنَّ الَّذي حابى جَديلَةَ طَيِّئٍ ** بِهِ اللهُ يُعطي مَن يَشاءُ وَيَمنَعُ

<u>بِذي كَرَمٍ</u> ما مَرَّ يَومٌ وَشَمسُهُ ** عَلى رَأسِ أَوفى ذِمَّةً مِنهُ تَطلُعُ[1]

يتجلّى تعلّقٌ آخرُ في هذا المثال الشّعريّ، وذلك في شبه الجُملة في "بذي كرَمٍ"، حيث تقدّمها مراجعُ ثلاثة، يفضي كل واحدٍ منها إلى دلالة برأسها، وذلك على النحو الآتي:

– العطاء: أي أنها متعلّقة بقوله "به الله يعطي بذي كرم.."؛ وذلك أنّ الله سبحانه يعطي ويمنع بذي كرمٍ، وهو ذاك الممدوح، دلالةً على مكانته ومقامهِ.

– الحبو[2]؛ أي أنّ الله تعالى أنعم على هذه القرية بذي كرمٍ، الذي ما مرّ يوم، ولا طلعت شمس إلا كان الأوفى والأكرم.

– أنها متعلقة بالهاء في قوله "به الله[3]"؛ أي بدلا منه، وذلك يعني بذي كرم الله يعطي ويمنع للناس، وربما يكون هذا فيه انتقاص من مقام الممدوح، وإن كان ذلك حقيقة.

ولعل الوجهين الأوّلين هما الأقربان والأجليان للمعنى، والأنسبان لسياق القصيدة، ذلك أنّ الكلام فيهما خرج مخرج المديح، حيث الشاعر بصدَدِهِ؛ لذلك رجحا على ثالثهما.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص31.

[2] يُنظر: ولم يقل بهذا إلا أبو العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/115.

[3] وهو مذهب الشراح دون المعري، ينظر: اليازجي، **العَرف الطيّب**، ص26، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص199، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/240، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص749.

(25-2-1)

أَنتَ الَّذي بَجِحَ الزَّمانُ بِذِكرِهِ ** وَتَزَيَّنَتْ بِحَديثِهِ الأَسمارُ[1]

وفي هذا الموضِعِ تتعلّق شبه الجملة في "بحديثه" بمرجعين اثنين، هُما:

– البجاحة؛ أيْ أنّ الزّمان بجِحَ بحديثه فَرحًا، وتزيّنتْ بذكره الأسمارُ؛ ذلك أنّ الممدوحَ سيفَ الدولة هو الكريم المعطاء السخيّ النقيّ الأبيّ.

– التزيّن؛ أيْ تزيّنتْ بحديثِهِ الأسمارُ، فأصبحتْ جميلةً بفضل حديثه؛ ذلك أنّ حديثه حكمةٌ ووعظ وخبرة وذكاء، ولا يضيع وقته بسفاسف الأمور، ولعلّ الباحثَ لا يذهب إلا إلى الثّاني؛ فشبهُ الجُملةِ في "بذكره" متعلّق بـ "بجِحَ الزّمان"، و"بحديثه" متعلّق بـ تزيّنتْ.

(26-2-1)

الجَوُّ أضيَقُ ما لاقاهُ ساطِعُها * ومُقلةُ الشّمسِ فيهِ أحْيَرُ المُقَلِ

يَنالُ أَبعَدَ مِنها وَهيَ ناظِرَةٌ ** فَما تُقابِلُهُ إِلّا عَلى وَجَلِ[2]

أمّا موضِعُ التّعلّقِ في "على وجل" فهي تتعلّق بمرجعين اثنين، فقد يكونُ:

– النّظر؛ أي أنّها ناظرةٌ إليهِ على وجل، يريد أنّ الشّمس السابق ذكرها تنظر إلى الممدوح سيف الدولة على وجل منه؛ يريد شدّة بأسه، فالشّمسُ تهابه في نظرتها.

– المقابلة[3]؛ أي أنّ الشمس حين تقابل الأمير سيفَ الدّولة لا تقابله إلا وهي خائفة منه، مهما صادفته في وقت طُلوعها وغروبها، فلا تقابله إلّا على وجل.

ويبدو جليّا اتّساع الدّلالة في الوجهين السابقين، وكيف ينفرد كلّ منهما بمزيّة لا توجد في الوجه الآخر، ولعل الباحثَ يذهب إلى الوجهِ الثاني؛ إذْ إنّ مقابلة الأمير تقتضي كثرة تنقّلِه، وطلبه للعُلا والمعارك، فلا ينفكّ غازيًا قاطعًا الفلوات، فأينما قَابَلَتْهُ كانتْ منهُ وَجِلَة.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص277. وبَجِحَ: افتخر، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/81.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص275.
[3] وهو قول الشراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/75، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1137، واليازجي، **العَرف الطيب**، ص281.

(27-2-1)

وَتُنكِرَ مَوتَهُم وَأَنا سُهَيلٌ ** طَلَعتُ بِمَوتِ أَولادِ الزِناءِ[1]

موضِعُ التّعلّق "بموتِ"؛ وفيه متعلقان:

أولهما: الإنكار؛ أي وتنكر موتهم – موتَ حُسّادي– بموت أولاد الزّناء! فكأنّهُ يتعجّبُ منه إنكاره هذا ويلومه عليهِ.

ثانيهما: الطّلوع[2]؛ أي طلعتُ أنا كسهيلٍ بموت أولاد الزّناء؛ وهنا يصبح المعنى هجاءً لِحُسّاد الشّاعر وأعدائِهِ؛ إذْ إنَّ "طُلوع سُهيل يعني وقوع المصيبة في البهائم[3]"، فأنزل أعداءه منزلة البهائم وجعلهم بلا أصل[4]، وجعل نفسه سُهيلا.

ولعل التّركيبَ يحتمل الوجهين، إلا أنّ الثّاني ألصق بسياق القصيدة التي يذم فيها حسّاده، ويلوم الممدوح على مساواته بهم.

(28-2-1)

سَفَرَتْ وَبَرقَعَها الفِراقُ بِصُفرَةٍ ** سَتَرَتْ مَحاجِرَها وَلَم تَكُ بُرقُعا[5]

يظهرُ في هذا البيتِ الشعري موضِعٌ آخرُ من مواضِعِ تعلّق شبهِ الجُملة، حيث تقدّمها في "بصفرةٍ" غيرُ مرجعٍ لغوي يحتمله السياق، وذلك على النّحْوِ الآتي:

– السَفَر؛ أيْ: "سفَرَت بصفرةٍ.."، يعني أنّ تلك الفتاة حينما أظهرتْ وجهَها وأنزَلتْ قِناعها، غشّاها ما غشّى من صُفْرةٍ أخفتْ ملامحها كأنّها قامتْ مقام بُرقعها، يريد شدّة حيائها.

– البُرقع؛ أيْ: "برقعها الفراق بصفرة"، بمعنى أنّ فراقها لبرقعها غَشّاها صُفرةً حالتْ دُون إظهار ملامحها، فسَتَرَ جمالها رغم أنّ ذلك لم يكنْ برقعا؛ بل خَجَلا وحياءً.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص79.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/282، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص423.
[3] يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/12.
[4] ذلك أنّ هؤلاء الأعداء من العلويين والفاطميين والعباسيين حاولوا الإيقاع بين أبي الطيب والممدوح ابن إسحق التنوخي، فقد نَحَلَوا قصيدةً في هجاء الأخير، على لسان أبي الطيب، فكتب المتنبي هذه القصيدة، ينظر: أبو فهر، محمود شاكر، **المتنبي**، ص238.
[5] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص117. سَفَرت: ألقتْ الخمار، وبرقعها: ألبسها، ينظر، ابن جني، **الفَسر**، ص2/391.

– السّتر؛ أيْ: "سَتَرتْ محاجرها بصفرةٍ"، وهذا يعني أنّها أخفتْ ملامحها بتلك الصُفرة التي طغتْ عليها خجلا وحياء.

وكما يتجلّى مما سبق فإنّ الدّلالات السّابقة تتلاقى ولا تتجافى، مُشيرةً إلى صُورة تلك الفتاة المعجبة الّتي يكملها المتنبي بقوله بعدها مباشرةً:

فَكَأَنَّها وَالدَمعُ يَقطُرُ فَوقَها ** ذَهَبٌ بِسِمطى لُؤلُؤٍ قَد رُصِّعا

كَشَفتْ ثَلاثَ ذوائِبٍ من شَعرِها ** في لَيلةٍ فَأَرَتْ لياليَ أَرْبَعا

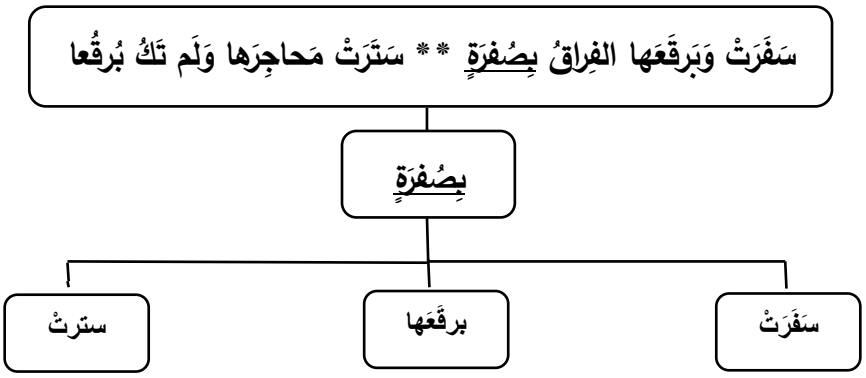

(29-2-1)

فَهُنَّ أَسَلنَ دَماً مُقلَتي ** وَعَذَّبنَ قَلبي بِطولِ الصُّدودِ[1]

أمّا موضِعُ التّعلّقِ في قوله: "بطولِ الصّدود" فيحتملُ التّعلّق بمرجعين اثنين، هُما:

– الإسالة: أيْ "أسلن دمًا بطول الصدود"؛ وذلك يعني أنّ المتنبي قد سال دمه من طول صدود المحبوبة عنه، تعبيرًا عن شدّة شوقِهِ وتحنانِهِ.

– العذاب[2]: أيْ "عذّبنَ قلبي بطول الصدود"؛ وذلك يعني أنهنّ عذبنَ قلبَهُ بطول صُدودهِنَّ عنه، دلالةً على شدّة البعد والفِراق.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص53.
[2] قاله أبو العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/192.

وربما كان الوجهان راجحين؛ ولكنّ إسالة الدماء أقوى من عذاب القلب، فكيف وقد سال دمه من مقلته وقلبه معًا؟! لذلك لا يذهب الباحث إلا إلى الأوّل، وقد يكون في قوله بعدًا سُهمة سياقية مُبينةً تؤيّد ما ذُهِبَ إليه:

فَواحَسرَتا ما أَمَرَّ الفِراقَ ** وَأَعلَقَ نيرانَهُ بِالكُبودِ

(30-2-1)

فَلَمّا تَجَلّى مِن دَلوكَ وَصَنْجَةٍ ** عَلَتْ كُلَّ طَودٍ رايَةٌ وَرَعيلُ

<u>عَلى طُرُقٍ</u> فيها عَلى الطُّرْقِ رِفعَةٌ ** وَفي ذِكرِها عِندَ الأَنيسِ خُمولُ[1]

وفي موضِعٍ آخرَ من مواضعِ تعلّق شبه الجملة بما تقدّمها، فقد تقدّمها ههنا في "على طريق" غيرُ مرجعٍ لغوي يحتمله السياق، مرجعان ظاهرانِ في الكلام، وثالث مقدّر يُلمح من السياق، ليكون المعنى وفقا للمتعلّق به كما يأتي:

– التّجلّي؛ أيْ: "فلما تجلّى على طرقٍ.."، وبهذا يكونُ المعنى أنّ الجَيشَ تجلّى وانفصل من ذَيْنِكَ الموضعين على طرقٍ صعبة المسلك، مختلفة عن أرضهم لا يعرفون مسارها وكنهها.

– العلوّ؛ أيْ: "علت على طرق.."؛ وبذلك تكونُ تلك الطرق قد علت على غيرها من الطرق رفعة ووعورة، فكانت كالطّود ممتلئةً بالرايات والفرسان.

– السّير[2]؛ أيْ: "ساروا على طرقٍ.."؛ وذلك بتقدير محذوفٍ، وبهذا يكون المعنى أن ذلك الرعيل قد مشى على طرق مختلفة صعبة لا يدري بها أحد من الناس.

ويلاحظ ههنا اتساع دلالي باعثه اختلاف المرجع، ولعلّ الوجهين الآخرين أظهر وأجلى.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص356.
[2] وهو قول العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/100.

(31-2-1)

يُرادُ مِنَ القَلبِ نِسيانُكُم ** وَتَأبى الطِّباعُ عَلى الناقِلِ

وَإِنّي لَأَعشَقُ مِن عِشْقِكُم ** نُحولي وَكُلَّ امرِئٍ ناحِلِ[1]

وفي هذا البيت الشّعري يتردّد التّعلّق في "وكلّ امرئ.." بين مرجعين ظاهرين، فقد يكونُ:

– "يُرادُ من القلب نسيانكم وكلّ امرئ.."؛ أيْ: يُراد من قلبي نسيانكم ونسيان كلّ من نَحَلَ شوقًا وحبّا فكانتْ حالُهُ كحالي.

– "وإنّي لأعشقُ وكل امرئٍ.."؛ أيْ: أعشَقُ نُحولي وضعفي، وكذلك أعْشَقُ كل ناحِلٍ مثلي، لمشابهتِهِ إيّاي.

ويُلاحظُ ههنا أن مردّ الوجه الأوّل كان للنسيان، أما الوجْهَ الثّاني فكانَ للعِشق، وكلاهما محتَمَلٌ راجح، لا يتنافر مع الآخر، ومردّ هذا التعلّق إلى التقديم والتّأخيرِ في تركيب الكلام.

(32-2-1)

وَهَبتُ السُلُوَّ لِمَن لامَني ** وَبِتُّ مِنَ الشَوقِ في شاغِلِ

كَأَنَّ الجُفونَ عَلى مُقلَتي ** ثِيابٌ شُقِقنَ عَلى ثاكِلِ[2]

يتخلّق في موضعِ التّعلّق هذا معانٍ عدّة، تختلف وَفق المرجع اللغوي الذي تقدّم شبه الجملة في "على مقلتي"، فهي تحتمل العَود على أربعة مراجع، وذلك وَفقًا لما يلي:

– الوَهْب؛ أيْ: "وهبتُ السّلوّ على مقلتي.."؛ وذلك أنّ المُتنبّي وهَبَ السّلو على مقلتيه اللتين تسهران على شوقه وحبّه، فكأنّه يريد منهما نسيان ما حَصَلَ؛ وهذا عكسُ مرادِ الشّاعر.

– اللوم؛ أيْ: "لمن لامني على مقلتي.."؛ وذلك أنّ المتنبي وهب السّلوّ لمنْ لامه على مقلتيهِ اللتين تُنبئان عن حاله، المشغولتين عمّا به من شوقٍ وحب، وهذا وجهٌ محتَمَلٌ يتناسب وسياق القصيدة.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص269.
[2] ينظر: **نفسُهُ**، ص269.

– البيات؛ أيْ: "بِتُّ من الشّوقِ على مقلتي.."؛ وذلك أنّ المتنبي باتَ من شوقه على مقلتيه أن تعودا إلى حالهما المعهودة في شاغل؛ إذْ إنّهما أُرهقتا من هذا الشّوق؛ ويريدُ عودتهما إلى سيرتيهما الأُولَيَيْنِ؛ وهذا وجه جديدٌ تخلّق من تعلّق الكلام بعضِه ببعضٍ.

– التشقّق؛ أيْ: "كأنّ الجُفون شققن على مقلتي.."[1]؛ وذلك أنّ المتنبي يعاني جرّاء هذا الشوق، فكأن جفونهُ كالثّياب قد شُققنَ لشدّة دمعه على الراحلين واشتياقه لهم.

ولعلّ الباحثَ قد أوضحَ في هذا المثال ما يحدثهُ التعلّق من تخلّق معانٍ جديدة محتملةٍ، بعضها راجحٌ مناسب لسياق القصيدة ومدلول الألفاظ، وبعضها بعيدٌ عن ذلك كل البُعد، وهذا هو أثر التعلّق المردود إلى تقديم الكلم وتأخيره فيما يحتملهُ السّياق أوّلا، واستقامة الوزن العروضي ثانيًا، ومقصديّة الشاعر ثالثًا، وكلّ ذلك يفضي إلى تعدّد المراجع اللغوية رابعًا.

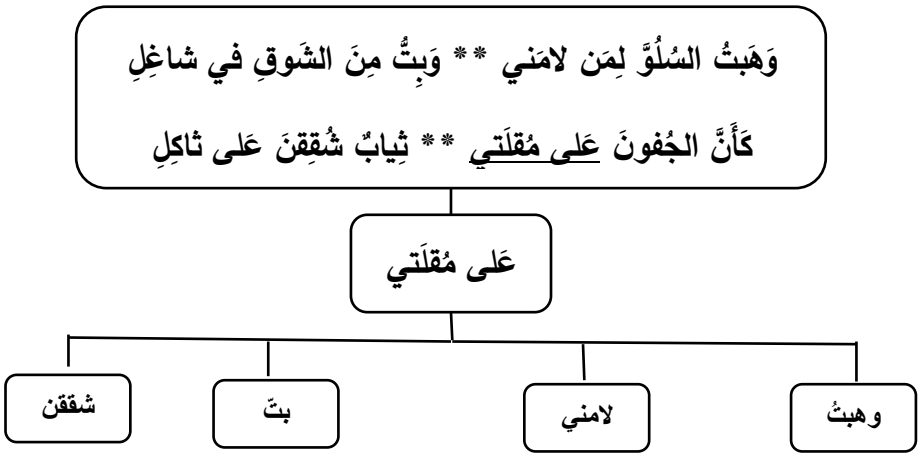

(33-2-1)

غَدَونا تَنفُضُ الأَغصانُ فيها ** عَلى أَعرافِها مِثلَ الجُمانِ[2]

أمّا في موضِع التعلّق في "على أعرافها" فقدْ تقدّم شبه الجملة ههنا عاملان اثنان، فقد تكونُ:

– متعلّقةً بِـ "غدونا على أعرافها"؛ أيْ كان ذهابنا غدوةً على أعراف الخيل، فكانتْ أعراف الخيل "ناصيتها" مثل الجُمان في لَمَعناها.

[1] وقد ورد عند أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/58، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1119.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص541، المثالث والمثاني: الأوثار والعيدان للغناء، والشّمري: المتشمّر لأموره، ينظر: المعري، معجز أحمد، ص4/339-338.

– أو مُتعلّقةً بـ "تنفض الأغصانُ على أعرافها"[1]؛ أيْ أنّ الأغصانَ في الغدوة ينفض الندى ما فيها من ورد وياسمين، فيسقط على أعراف الخيل لتلمع مثل اللؤلؤ.

ولعل الوجهين السّابقين راجحان غير متدافعين؛ إلا أنّ الثاني فيه ما ليس في الأوّل.

(34-2-1)

حَمى أَطرافَ فارِسَ شَمَّرِيٌّ ** يَحُضُّ عَلى التَّباقي بِالتَّفاني

بِضَربٍ هاجَ أَطرابَ المَنايا ** سِوى ضَربِ المَثالِثِ وَالمَثاني[2]

ثَمَّ غيرُ عاملٍ لغوي يحتمل التّعلّق في شبه الجملة في "بـ ضربٍ"، وتلكم العوامل:

–أولها: الحماية[3]؛ أيْ: حمى أطراف فارس بضربٍ؛ وذلك أنه حمى أطرافها بالتشمير والضرب للذود عنها، ولا تطربه الأغاني والأوتار، يريدُ وصف شدّته وقوّته.

–ثانيها: الحضّ[4]؛ أي: يحضّ على التباقي بضربٍ؛ وذلك أنه لا يكتفي بالقول، فأفعاله تصدّق أقواله، وهذه دلالة تؤيّد مقصد الشّاعر في وصف الممدوح.

– ثالثها: الهَيجان؛ أيْ: هاج أطرابَ المنايا بضربٍ، يريدُ أنّه يطرب الحروب بضرباته وجولاته، لا بالأغاني والدّفوف، وهو قريب من الأوّل.

– رابعها: متعلّق بمحذوفٍ تقديره "أعني بضربٍ.."، ويكون الكلام تأكيدًا لمقصد الشاعر. والحقّ أنّ الوجوه السابقة تتجاور ولا تتنافر، وكلّها تفضي إلى مقصد الشّاعر ومراده.

---

[1] وقد ذكر هذا المعنى أبو العلاء، ينظر: **المصدر السابق**، ص4/339.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص544.
[3] وهو قول العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/259، واليازجي، **العَرف الطيب**، ص594.
[4] وهو وقول أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/346.

(35-2-1)

فَعاشا عيشَةَ القَمَرَينِ يُحْيَا ** بِضَوئِهِما وَلا يَتَحاسَدانِ[1]

وَأمّا موضِعُ التعلّق في "بـ ضَوئِهِمَا" فَيَحْتَمِلُ العَودَ على عَامِلين اثنين، وهُما:

– العيش؛ أي: فعاشا بضوئهما؛ وذلك أنّ وَلَدَي الممدوح عضد الدولة قد عاشا عيشة القمرين بضوئهما الذي اكتسباه من أبيهم، فكانوا في سناهم ولَمَعانهم أقمارا.

– الحياة؛ أيْ: يُحيا بضوئهما؛ وذلكَ أنّهما لما عاشا كالقمرين أصبحا يَحْيَا بضوئهما النّاسُ، فكأنّ النّاس لا تستطيع التفريط بهم، فعلى أضوائهما تنبعث حياتهم، ورغم تجاور الدلالتين، إلا أنّ هذا الوجه يبدو للباحث أجلى وأظهر؛ إذْ إنّ العيش جاء بالماضي، فهو محدود ينتهي بموتهما، أمّا الحياة، فجاءت بالمضارع "يحيا"؛ فكأنه أراد بقاء نورهما حتى بعد موتهما، واللطيف في الأمر أنّ الوجهين يؤدّيان مقصد الشّاعر، ومردّ ذلك إلى مرونة الجملة العربيّة، وتعدّد العوامل على المعمولات.

(36-2-1)

نادَيتُ مَجدَكَ في شِعْري وَقَد صَدَرا ** يا غَيرَ مُنتَحَلٍ في غَيرِ مُنتَحَلِ

بِالشَّرقِ وَالغَرْبِ أَقوامٌ نُحِبُّهُمُ ** فَطالِعاهُم وَكونا أَبلَغَ الرُّسُلِ[2]

يظهر في موضِعِ التعلّق هذا تعلّقُ شبه الجملة في "بالشرق.." بمراجع ثلاثةٍ، وهي:

– المناداة؛ أيْ: ناديتُ مجدك بالشّرقِ..؛ وذلك أنني ناديتُ في مجدك ومدحك في أشعاري حتى وصل صوتي الشرق والغربَ، فكأنّه مَلَأ العالم في ذكرك الوضّاء، حتى علم بك كل الناس، فكما أنه لا نسخة أخرى عنك، كذلك أشعاري لا نسخة عنها ولا يشبهها شيء.

– الإصدار؛ أي: وقد صَدَرَ بالشرق..؛ وذلك أنّ شِعري فيكَ وبمدحِكَ قد صدرَ في الشرق والغربِ واشتهر، فهو ينقل أخبارك لكلّ الأحبّة.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص545.
[2] ينظر: **نفسه**، ص339.

– السّؤال؛ أيْ: "واسألوا بالشّرق.."؛ يعني فاسألوا في شرق الأرض وغربها، فكل الأحبة يعرفون أخبارك وأمجادك من شعري ذائع الصّيت.

كذلك قد يكون التقديرُ: "واقصدوا بالشرق والغرب.."؛ أي اقصدوا كل الأحبة، وطالعوهم على أخبارنا وأخبار الأمير وأمجاده، وربّما كان الوجه الأوّل هو الأقرب والأنسب، مع تقارب الدلالة في الوجوه السابقة.

(37-2-1)

وَإِنْ كُنتَ لا تُعطي الذِّمامَ طَواعَةً ** فَعَوذُ الأَعادي بِالكَرِيمِ ذِمامُ[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّق في "بالكريم" فإنّ شبه الجملة ههُنا تتردّد بينَ عامِلينِ اثنين، هما:

– العطاء؛ أيْ: "لا تعطي الذّمام بالكريم.."، فيكونُ المعنى ههنا أنّ الأمير الممدوح سيفَ الدّولةِ لا يعطي العهد بالكريم؛ فيخرج البيت من سياق القصيدة التي تندرج أبياتها في مدح الأمير، ويصبح تقريعا له.

– العَوْذُ؛ أي: "عوذ الأعادي بالكريم..[2]"، أي أنّ طَلَبَ الأعادي منك الصلح وإلحاحهم عليه منك أيها الكريم عهد وذمام، فكأنهم لشدّة طلبهم منك صار إعطاء العهد لزاما عليك، فأنت كما يعلمون لا تعطيه طواعيةً، ويلحق هذا البيت ما يؤكّد ذلك فيقول:

وَإِنَّ نُفوسًا أَمَّمَتكَ مَنيعَةٌ ** وَإِنَّ دِماءً أَمَّلَتكَ حَرامُ

ويميل الباحث إلى الوجه الثاني المتناسب مع سياق القصيدة، ويستبعد الوجه الأول وإن كان دليلا جليّا على اتّساع الدلالة، وتجاور المعاني تجاورًا يفضي إليه تعدّد المراجع.

(38-2-1)

وَاجزِ الأَميرَ الَّذي نُعماهُ فاجِئَةٌ ** بِغَيرِ قَولٍ وَنُعمى النّاسِ أَقوالُ[3]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص390.
[2] وهذا مذهب الشراح، ينظر: اليازجي، **العرف الطّيّب**، ص409، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/439.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص486.

يتجلّى في هذا الموضِع تعلّقٌ آخر، وذلك في شبه الجملة في "بغيرِ قولٍ" التي تقدّمها عاملان اثنان، فقد يكونُ:

–الجزاء؛ أيْ: واجزِ بغير قولٍ؛ يخاطبُ نفسهُ أنْ يجزي الأمير بقول مغاير عن كلّ قول قاله، ويجوز أن يكون التقدير: أنْ تجزي الأمير بشيء آخر غير القول، كإظهار محبتك لك وموذّتك؛ فالشاعر كما أظهر في مطلع قصيدته لا يملك شيئا:

لا خَيلَ عِندَكَ تُهديها وَلا مالُ ** فَليُسعِدِ النُّطقُ إن لَم تُسعِدِ الحالُ

وَإِن تَكُنْ مُحكَماتُ الشُّكْلِ تَمنَعُني ** ظُهورَ جَريٍ فَلي فيهِنَّ تَصْهالُ[1]

– الفاجئة[2]؛ أيْ: فاجئةٌ بغيرِ قولٍ؛ وذلك أنّ نُعمى الأميرِ تفاجئ، إذّ إنها أتتْ بغير قولٍ ولا وعدٍ، وعند غيره تكون النّعماء كَلاما فقط، وبئس النَّاس أولئك.

ولا يذهب الباحث إلّا إلى الأوّل، فهو للمعنى أقرب، وللسياق أنسب، ومردّ التعلّق ههنا وباعثه، إقامة الوزن أوّلا، وما يتبعه من تقديم وتأخير في الكَلِم ثانيًا، ومرونة الجملة العربية ثالثًا.

(39–2–1)

يُدَفِّنُ بَعضُنا بَعضاً وَتَمشي ** أَواخِرُنا عَلى هامِ الأَوالي[3]

وفي موضِعِ التّعلّقِ هذا تقدّم شبه الجملة في "على هامٍ" عاملان ظاهران، وهُما:

– الدّفن؛ أيْ: يُدفّن بَعضُنا على هَامِ الأوالي؛ وذلك أنّنا ندفّن بعضنا بعضًا على جُثَثِ القدماء السّابقين، وهذه سُنّة الحياة؛ إذْ لا يدوم على حال لها شانُ.

– المشي؛ أي: تمشي على هام الأوالي؛ وذلك أنّ الأممَ اللاحقةَ تمشي على رؤوس الأنام السابقين المدفونين، ومثله لأبي العلاء المعرّي:

صَاحِ هَذِي قُبُورُنا تَمْلأ الرُّحْ بَ فأينَ القُبُورُ مِنْ عَهدِ عادِ

[1] ينظر: **المصدر السابق**، ص486.
[2] فاجئة اسم فاعل من الفجاءة، وهذا مذهب أبي العلاء، ينظر: المعرّي، معجز أحمد، ص3/205.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص267.

خَفّفِ الوَطْء ما أظُنّ أدِيمَ ال أرْضِ إلاّ مِنْ هَذِهِ الأجْسادِ[1]

وقد يحمل كل وجهٍ من الوجوه حكمة بعينها، إلا أنّ الوجه الأوّل أدلّ وأشمل؛ إذْ الدّفنُ يقتضي المشي بعده، فهو أولى من الثاني، وقد يراد المعنيانِ معًا.

(40-2-1)

إذا كُنتَ تَرضى أَن تَعيشَ بِذِلَّةٍ ** فَلا تَستَعِدَّنَّ الحُسامَ اليَمانِيا[2]

وليسَ يخفى أن موضِعَ التّعلّق ههنا هو شبه الجملة في "بذلّةٍ" التي تقدّمها غير مرجع، وذلك على النحو الآتي:

– الكينونة؛ أي: إذا كنتَ بذلّةٍ؛ وذلك إذا كنت ذليلا فأنت راضٍ بذلك فاترك السيف الذي بيدك.

– الرّضى[3]؛ أيْ: إذا ترضى بذلّةٍ؛ ويعني إذا رضيت بذلك فلا تعدّ السيوف والجيوش حولك! وبهذا يخرج الكلام مخرج الإنكار[4].

– العيش[5]؛ أيْ: تعيشَ بذلّةٍ؛ ويعني أنْ تعيش بذّلة وحولك السيوف؟ فعليك ترك سيفك لأنك لست أهلا له، وكذلك يخرج الكلام ههنا مخرج الاستفهام والإنكار.

وكما يظهر فالوجوه الثلاثة متقاربة، وكلّها تومئ بذمّ للممدوح كافور، ويؤكد هذا المعنى بقوله عقب هذا البيت: وَلا تَستَطيلَنَّ الرِماحَ لِغارَةٍ ** وَلا تَستَجيدَنَّ العِتاقَ المَذاكِيا

[1] ينظر: أبو العلاء، أحمد بن عبد الله المعرّي، **سقط الزّند**، ص7، دار صادر- بيروت، 1957م.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص441.
[3] وهذا مذهب غالب الشراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/18، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/1685، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/282.
[4] قال أبو الفتح: "استعمل النهي موضع الاستفهام"، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص4/774.
[5] وهو مذهب اليازجي، ينظر: اليازجي، **العَرف الطّيب**، ص472.

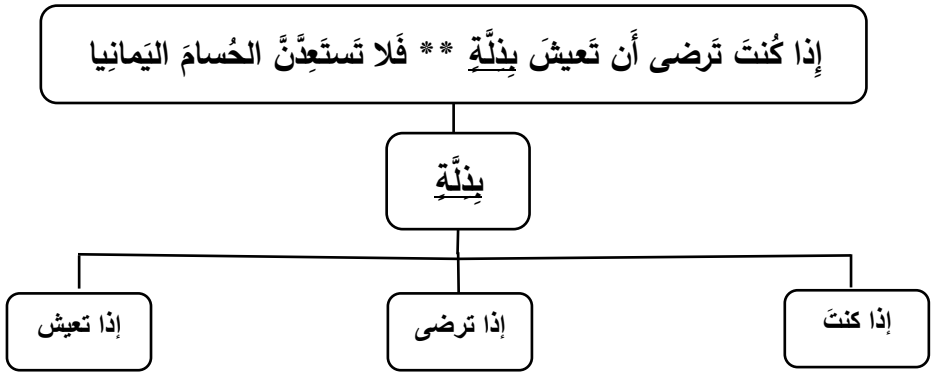

(41-2-1)

سَلَلتَ سُيوفاً عَلَّمَت كُلَّ خاطِبٍ ** عَلى كُلِّ عُودٍ كَيفَ يَدعو وَيَخطُبُ[1]

ثَمّة موضِع آخر من مواضع تعلّق شبه الجملة بما تقدّمها من عوامل، فقد تقدّمها في "على كلّ عودٍ" عاملان اثنان:

– أولهُما: سللتَ على كلِ عُودٍ؛ أيْ أنكَ يا كافور قد سللتَ سيفًا على كلّ منبرٍ، فخطب الجميع باسمك، فعلّمتهم كيف يدعون لك، ويخطبون بفضلك.

– ثانيهما: علّمتَ على كل عُودٍ؛ أيْ أنّك يا كافور قد علّمتَ كلّ خاطبٍ على المنبر "العود" أنْ يدعو ويخطب باسمك، وذلك عندما سللتَ سيفك، خوفا ورهبة، فتعلّموا كيف يدعون ويخطبون؛ وقد خرج الكلام بهذا مخرج الاستفهام الإنكاري[2].

ولعل الوجوه السابقة تومئ بالمدح، لكن يذهب مع القائلين بالذّم؛ فهو يصوّره طاغيةً جبّارًا على الناس، وربما يكون البيت اللاحق له تأكيدا لمذهب الباحث، إذْ قال:

وَما طَرَبي لَمّا رَأَيتُكَ بِدعَةً ** لَقَد كُنتُ أَرجو أَن أَراكَ فَأَطرَبُ

فـ"هذا وإنْ كانَ ظاهرهُ مدحًا، فإنّ باطنَهُ إلى الهُزءِ أقرب[3]"، وما يؤيّد ذلك قولة ابن جنّي: "لمّا قرأتُ عليهِ هذا البيتَ، قلتُ له: أجعلتَ الرّجلَ أبا زَنَّةٍ؟ فضحكَ لذلك[4]"، وزادَ ابن الحُسام على ذلك بذهابه

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص469.
[2] ومعنى البيت أنّ كافورا قد سرق سيوف الخطباء فكيف يخطبون؟ ينظر: ابن الحسام، عبد الرحمن زاده، **رسالة في قلب الكافوريات**، ص152.
[3] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/114.
[4] ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/583.

أنّ الكلام خرج مخرج التّحسّر على ما كان يرجو أن يراه وينسرّ به عند كافور[1]، ولعلّ الباحث أمْيلُ إلى مذهب ابن جني والمعرّي، ويرى قول ابن الحسام بعيدا؛ ذلك أنّ جملة "فأطربُ" تتعلّق بـ أرجو وليس بـ أنْ أراك، وبهذا يكون المعنى: أنّ المتنبي كان يطرب بمجرّد رجاء رؤية كافور، وكيف وقد رآه، فالكلام يخرج مخرج السخرية والاستهزاء. ويظهرُ جليًا ههنا أثر السّياق بعدّهِ ضابطًا في توجيه المعنى، وترجيح وجهٍ على وآخر، إذْ لو كان المقام والقول في حضرة غير كافور؛ لما كان ذلك كذلك.

(42-2-1)

غَدَرتَ يا مَوتُ كَم أَفنَيتَ مِن عَدَدِ ** بِمَن أَصَبتَ وَكَم أَسكَتَّ مِن لَجَبِ[2]

أمّا موضِعُ التّعلّقَ في قوله: "بمن أصبتَ" فيحتمل العَودَ على مرجعين اثنين، فقد يكون:

– الغدر؛ أي: غدرتَ بمنَ أصبتَ؛ وعلى هذا الوجه يتخلّق معنيان اثنان؛ فإن كانت منْ تعني المرثيّة أخت الأمير سيف الدولة فالمعنى: غدرتَ يا موتُ بها، فجعل إصابة الموت لها بالغدر؛ لأنه لم يكن يتوقّع موتها ولم يكنْ أحد يصل إليها، وأمّا إذا كان المقصود بـ مَن هو الأمير ذاتُه، فيصبح المعنى: غدرتَ بالأمير أيها الموت، وذلك أنّه أَخَذَ أُخته، وكَانَ يهلك بأخيها خَلْقٌ كثير في المعارك، يريدُ أنه كان صديقا للموت؛ يُعينُهُ على الإفناء، فلذلك وصفه بالغدر[3]، وقد ذكر المتنبي هذا صراحةً إذْ قال بعدًا:

وَكَم صَحِبتَ أَخاها في مُنازَلَةٍ ** وَكَم سَأَلتَ فَلَم يَبخَل وَلَم تَخِبِ

– الإفناء؛ أيْ: أفنيتَ بمن أصبتَ؛ أيْ كمْ أفنيتَ بمنْ أصَبتَ –يريد المرثيّة– فكأنه جعلَ إفناء المرثية إفناءً لخلقٍ كثير، إذْ كانت منيعةً بنفسها وبمن حولها. ويلاحظ اتساع الدلالة فيما سيف، مما أفضى إلى تعيين مقصد الشاعر من الكلام، فقد خدم الوجهان المعنى الذي يريده الشاعر، ولعل مردّ ذلك هو تعلّق الكلم بعضِه ببعضٍ.

[1] ينظر: ابن الحسام، **رسالة في قلب الكافوريات**، ص153.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص433.
[3] وقد ذكر هذين المعنيين الواحدي، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1642-3/1643.

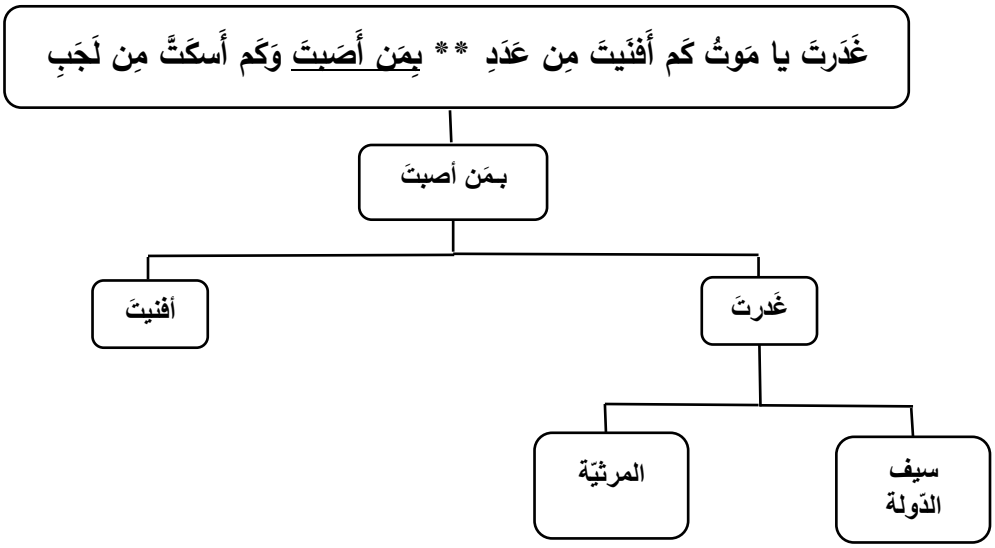

(43-2-1)

وَلَم تَرُدَّ حَياةً بَعدَ تَولِيَةٍ ** وَلَم تُغِث داعِياً بِالوَيلِ وَالحَرَبِ[1]

وفي تعلّق شبه الجملة ههنا في "بالويل"، فقد تقدّمها عاملان ظاهران، وهما:

-الغوث؛ أيْ: لم تغث بالويل؛ وذلك أنها لم تُغثْ منْ كان يطلب منها عونًا، وكان بويل أو حرب، وعلى هذا يكون المعنى ذمّا وتجريحًا، ويستبعد أن يكون هذا مقصد الشّاعر.

- الدعاء؛ أيْ: داعيًا بالويل؛ وذلك أنها كانت تغيث من يدعوها بالويل أو الحرب، فتغيث كل طالب ومحتاج.

والحقّ أنّ العكبري قد ذكر الوجهين السابقين[2]، ويلاحظ الاختلاف الكامل في المعنى بين الوجهين السابقين، وهو مما يفضي إليه تعلّق الكلم بعضهِ ببعضٍ، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة، وكذلك مرونة الجملة العربية.

(44-2-1)

وَشغلُ النَّفسِ عَن طَلَبِ المَعالي ** بِبَيعِ الشِعرِ في سوقِ الكَسادِ[3]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص434.
[2] يُنظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/88، ذاهبًا أنّ قوله "بالويل والحرب" على الحكاية؛ أيْ حكاية الدّاعي.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص85.

ويبدو في موضِعُ التّعلّق هذا تقدّم عاملين على شبه الجملة في "ببيعِ الشّعرِ"، وذلك على النّحْو الآتي:

– الشّغل؛ أي: وشغْلُ النّفس ببيعِ الشّعر؛ يعني أشغلُ نفسي ببيعِ الشّعر في سوقِ الكسادِ، دلالةً على ضياع جهده سُدى.

– الطّلب؛ أي: طلب المعالي ببيعِ الشّعرِ؛ يعني عليّ طلب المعالي في الشّعرِ بدلا من شغله في سوق الكساد.

ويلاحظ الباحث أنّ الوجه الأوّل يدلّ على ضياع الجهود، أمّا الثاني فيشير إلى استغلال الجهود في طلب المعالي، وبَوْنٌ بينهما كبيرٌ، ويرجّح الباحث الوجه الأوّل؛ إذ خرج الكلام فيه مخرج العتاب[1]، عتابه لنفسه، ويؤيّد هذا سياق الأبيات التي يقول فيها:

إلى كمْ ذا التّخلّف والتّوَانِي؟ * وكمْ هذا التّمادي في التّمادي؟

وما ماضي الشّبابِ بمستَرَدٍّ * ولا يومٌ يمرُّ بمُستَعادِ

فيبدو مما سبق أنّ الشاعر كان في سياق التّحسّر على حاله، وضياع جهوده دون الوصول إلى مبتغاه.

(45-2-1)

فَلَمّا جِئتُهُ أَعلى مَحَلّي ** وَأَجلَسَني عَلى السَبعِ الشِدادِ[2]

وأما موضِعُ التّعلّق في "على السّبعِ"، فيحتمل العود على غير مرجع، وَفقا لما يأتي:

–المجيء؛ أيْ: جئتُهُ على السّبعِ الشّدادِ؛ وذلك أنّ الشّاعر جاء الممدوح عليًّا التّنوخي على سبعٍ شداد.

–الإعلاء؛ أيْ: أعلى على السّبعِ الشّدادِ؛ وذلك أنّ الممدوح أعلى المتنبي على السّبع الشداد كالسّماوات، دلالةً على إعلاء مقامه عنده.

[1] وهو قول المعري، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/300.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص86.

–الإجلاس؛ أيْ: أجلسني على السّبعِ الشّداد؛ وذلك أنّه أجلس المتنبي مقاما عاليا، ومنزلا رفيعا حين جاءَهُ.

وباعثُ التّعلّق ههنا هو تعدد المراجع اللغوية واحتمالها، ويلاحظ كذلك التقارب في الدلالة بين الوجوه السابقة، إلا أن الوجه الأوّل يوحي أنّ الشاعر قد جاء عالي المقام مستعليا على الممدوح، والوجهان الآخران يشيران إلى فضل الممدوح في إعلاء مقام الشاعر، وهذا أليق بالسياق، وألصق بالمعنى؛ فهو بصدد المدح.

(46–2–1)

وَأَنّى اهتَدى هَذا الرَسولُ بِأَرضِهِ ** وَما سَكَنَت مُذ سِرتَ فيها القَساطِلُ[1]

وقد تعلّقت شبه الجملة ههنا في "بأرضِهِ" بمرجعين مختلفين، أمّا الأوّل فهو الهادية؛ وهو أقرب مرجع، وأما الثاني فالسكن، ويتردد المعنى بينهما على النحو الآتي:

– اهتدى بأرضهِ[2]؛ أيْ كيف اهتدى رسولُ ملك الرّوم، ووصلَ إليكَ مع ظُلمةِ أرضهم التي خلّفها غبار معركة الأمير سيف الدّولة؟ فتكون الدّلالة على ما تركه الأمير وراءه من خراب.

– ما سكنَتْ بأرضِهِ؛ أيْ كيف اهتدى ذاكَ الرّسولُ إلى الأمير الممدوحِ، وما توقّفت الحرب عندهم؟ وما هدأتْ خيولك في أرضهم، وما تزال الخيل تثير الغبار، وتشوّش الرؤيا؛ فتكون الدّلالة في هذا دوام قتاله لهم، وإثخانه فيهم، وتأكيد هذا ما جاء في عقب هذا البيت:

وَمِن أَيِّ ماءٍ كانَ يَسقي جِيادَهُ ** وَلَم تَصفُ مِن مَزجِ الدِماءِ المَناهِلُ

ولعل الوجهين السابقين يشيران إلى سؤدد الممدوح وقوّته، ومردّ التّعلّق ههنا وباعثه هو تقديم الكلام وتأخيره لمراعاة الوزن العروضي أوّلا، ونظم الكلام وَفقًا لمقصد الشاعر ثانيًا.

(47–2–1)

وَكِلْمَةٍ في طَريقٍ خِفتُ أُعرِبُها ** فَيُهتَدى لي فَلَم أَقدِر عَلى اللَّحَنِ[3]

[1] ينظر: **المصدر السابق**، ص375.
[2] وهو مذهب العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/189.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص171.

ويظهر في موضِع التّعلّقِ هذا تعلّق شبه الجملة في "على اللّحن" بأكثرَ من مرجع لغوي، وذلك على النحو الآتي:

–أولها: التعلّق بـ خفتُ على اللحنِ؛ أيْ أنّ أبا الطّيّب يخاف أن يعربَ شيئًا أو كلمةً فيلحن، وعلى هذا يكون المعنى ذمًّا شَنيعًا لنفسهِ!

–ثانيها: التعلّق بـ يُهتدى على اللحن؛ أيْ خفت أعرب الكلمة، فيُهتدى في إجابتي على اللَّحَنِ، فيَبين ضعفي.

–ثالثها: التعلّق بـ لم أقدر على اللحن[1]؛ أيْ خفتُ إعراب الكلمة لأني لن أقدر على اللّحن، وبذلك سيُكتشفُ أمري، وسيُعرف أنني المتنبي؛ لأني لا أخطأ في الإعراب.

ويُلاحظ مما سبق تعدّد في المعاني واتّساع في الدّلالة، وربما تكون الوجوه كلّها راجحةً، وهذا ليس لضعف المتنبي؛ ولكنْ لاحتمالِ تَقُصّدِهِ ذلك، فهو بصدد الحديثِ عن إخفاء نفسه في الصحراء بين صحبته الصّعاليك، ولكنّ الوجه الثالث يبقى الأظهر والأقرب؛ لأنه لن يقبل اللَّحَنَ في سبيل إخفاء نفسه كما لم يقبل الفرار عند موته.

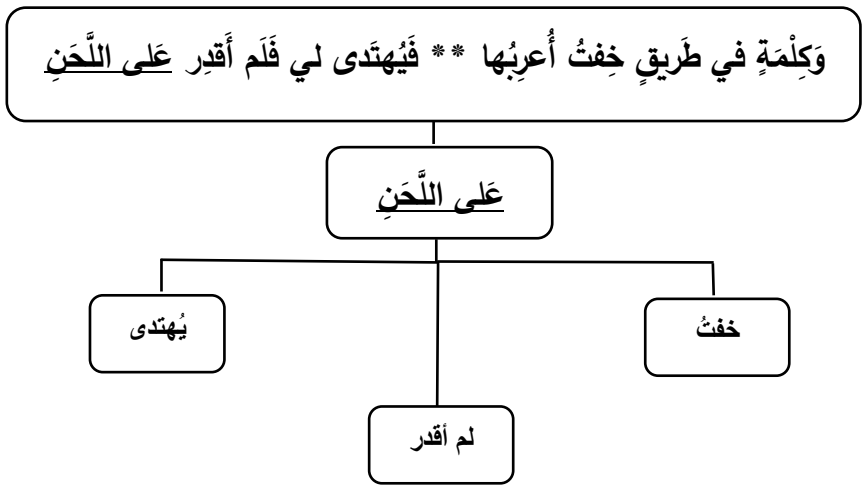

[1] وهو مذهب أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/245.

المَبحَثُ الثّالِثُ

تَعلُّقُ الحَالِ بِصَاحِبِهَا

(1-3) تَعلُّق الحَال بِصاحِبها:

ومن مواضِع تعلّق الكلم بعضه ببعضٍ وقوع الحال في جملةٍ وقد تقدّمها مرجعان اثنان أو أكثرُ، فيقع بذلك تعدد للمعاني لتعدد المَراجعِ، وآنَ النّظر والتّدبر يظهر أنّ الحال متردد بين شيئين في تعيين صاحب الحال، ومثال ذلك: واجهَ الرّجلُ أباه مجبورًا، فالتّعلّق ههنا واقع في تردّد الحال بين مرجعين تقدّماها، وهُما: الرّجل، و "أباه"، والحقّ أنّ الأمر ليس مُلقى على عواهنه، فثَمّ اقتضاء بمراعاة تطابق الفصائل النّحوية، وكذلك الفصائل الشّعرية؛ كمناسبة السّياق والوزن والقافية، وسيأتي الباحث على ذكر هذا بعدًا، وقد تجلّى هذا الموضع في شعر أبي الطّيّب المتنبي بشكلٍ بائنٍ، وقد ارتضى الباحث تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، جامعة أنواع الحال الثلاثة، وذلك ابتداءً بالحال المفردة، ومرورًا بالحال الجُملة، وانتهاءً بالحال شبه الجملة، وفيما يأتي فضلُ بيانٍ:

المطلب الأوّل: (1-3-1) الحال المفردة

(1-1-3-1)

أَتُسلِمُ لِلخَطِّيَّةِ ابنَكَ هارِبًا ** وَيَسكُنَ في الدُّنيا إِلَيكَ خَليلُ[1]

يَتَجلّى في هذا البيتِ الشّعريّ موضِعٌ آخرُ من مواضِع تعلُّقِ الحالِ بصاحبها، وذلك في "هاربًا" التي تتردّد بين مرجعينِ تقدّماها، فقد تكونُ:

- حالًا مِنَ المخاطب[2]؛ أَيْ أَنَّ الْدُّمسُتُقَ تَرَكَ ابنَهُ وَوَلَّى هَارِبًا خَوفًا مِنَ الإِمسَاكِ بِهِ، فَمِثلُ هَذَا كَيفَ سَيَلجَأُ إِلَيهِ النَّاسُ إِنْ كَانَ قَدْ فَرَّطَ بِابنِهِ؟!

- أو حَالًا مِن "ابنَ"؛ أَيْ أَنَّ ابنَكَ أَسلَمَ نَفْسَهُ لِلسُّيُوفِ وَالرِّمَاحِ هَارِبًا مِن حَتفِهِ وَمَوتِهِ، فَفَضَّلَ الْأَسرَ عَلَى القَتلِ.

واللّطيفُ في الأمرِ أنّ هذا الاتّساعَ الدّلاليّ جَعَل كلّ وجهٍ قائمًا برأسه، وأصاب الشّاعرُ بهذا مراده بالاثنين؛ إذ كلاهما وُصف بالجُبن والخوف، وقد خرج الكلام فيهما مخرج الإنكار والتوبيخ، وَلكنّ الوَجهَ الأَوَّلَ هُوَ الأنسَبُ وَالأظهرُ وَفْقًا لِسِيَاقِ البَيتِ وَالقَصِيدَةِ؛ إذ إنّهُ المخاطب في الأبيات، ويَرجَحُ

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص359.

[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/106، واليازجي، **العَرف الطّيب**، ص374، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/350.

الثّاني كذلك، فَلَو كَانَ شُجَاعًا لَفَضَّلَ المَوتَ عَلَىٰ الْأَسْرِ، وهذا هو أثر تعلّق الكَلِم بعضِهِ ببعضٍ، المفضي إلى تعدّد المعنى، ويبدو جليّا دور السياق المقالي ههنا في توجيه المعنى وتحديده.

(2-1-3-1)

وَالمَوجُ مِثلُ الفُحولِ مُزبِدَةً ** تَهدِرُ فيها وَما بِها قَطَمُ[1]

أمّا مَوْضِعُ الْتّعَلّقِ في "مُزْبَدَةً"، إذْ إنها حالٌ تحتملُ غيرَ صاحبٍ أو مرجعٍ، فقد يكونُ صاحبها الّذي تدلّ عليه[2]:

-الفحول؛ أيْ: أَنَّهَاْ حَالٌ مِنَ الْفُحُوْلِ، والمعنى: أَنَّ الْمَوْجَ كَالْفُحُوْلِ وَهيَ مُزْبَدَةٌ، يريدُ تصوير شدّة الموج بالفحل الهادر المُزبد.

-الموج؛ أيْ: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الْمَوْجِ؛ والمعنى: أَنَّ الْمَوْجَ كَانَ مُزبَدًا؛ يريدُ أَنْ يُشَبِّهَ زَبَدَ الْمَوْجِ وَشِدَّتَهُ بِهَيَجَانِ الْفُحُوْلِ فِيْ ضَرْبِهِمْ فِيْ الْمَعْرَكَةِ. والمعنيان متقاربان غير متدافعين، ويشيران إلى مقصد الشّاعر، وهو وصف البحيرة.

(3-1-3-1)

إِلى المَلِكِ الطّاغي فَكَم مِن كَتيبَةٍ ** تُسايِرُ مِنهُ حَتفَها وَهيَ تَعلَمُ

وَمِن عاتِقٍ نَصرانَةٍ بَرَزَت لَهُ ** أَسيلَةِ خَدٍّ عَن قَريبٍ سَتُلطَمُ

صُفوفًا لِلَيثٍ في لُيوثٍ حُصونُها ** مُتونُ المَذاكي وَالوَشيجُ المُقَوَّمُ[3]

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص95. والقَطَمُ: شهوة الضِّراب، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/496.

[2] وقد أورد أبو البقاء الوجهين في شرحه، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص66-4/67، وهو يذهب للأوّل.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص115. والعاتق: البِكر، ونصرانة: تأنيث نصران، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/526، أمّا المذاكي: فهي الخيل التي نمتْ أسنانها، والوشيج الرّماح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/51.

أمّا هذه الأبيات الشّعريّة فموضِعُ التّمثّلِ فيها "صُفوفًا"، فهي في موضِعِ الحَالِ الّتي تعدّد صاحِبُها، فقدْ تكونُ:

– مِنَ الكَتِيبَةِ[1]؛ أَيْ كَانَت تِلكَ الكَتِيبَةُ صُفُوفًا تَنْتَظِرُ مُوَاجَهَةَ هَذَا المَمدُوحِ.

– مِنْ عَاتِقٍ[2]؛ أَيْ ظَهَرَتْ تِلكَ العَوَاتِقُ (النِّسَاءُ) إِلَى هَذَا المَمدُوحِ صُفُوفًا.

وَالمَعنَى أَنَّ المَمدُوحَ قَدْ ظَهَرَتْ لَهُ الكَتِيبَةُ أَو العَوَاتِقُ مُصطَفّينَ؛ وَكَانَ بَينَهُم كَالأَسَدِ وَسطَ الحُصُونِ وَالجِبَالِ؛ يُرِيدُ شُمُوخَهُ وَجَبَرُوتَهُ، واللطيفُ في الأمرِ أنّ الوجهين يلتقيان في دلالتيهما، إذْ يخدمان الشّاعر في مُراده؛ وبذلك تكون الكتيبة والنّساء اصطفت انتظارًا لحتفهم من هذا الممدوح، ولعلّ مردّ التّعلّق ههنا وباعثه هو مرونة الجملة العربيّة أوّلا، وتقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن ثانيًا، وتعدّد المرجعِ اللغوي ثالثًا.

(4-1-3-1)

فَهُم حِزَقٌ عَلى الخابورِ <u>صَرعى</u> ** بِهِم مِن شُربِ غَيرِهِمِ خُمارُ[3]

أمّا هذا البيت فمُوضِعُ النّظرِ فيه "صَرْعَى"، فَهِيَ حالٌ تَتَعَلَّقُ بأربعةِ مراجعَ:

–أُولها: الحِزَق؛ أَيْ أَنَّهُمْ كَأنُوا حِزَقًا صَرعَى، أَيْ جَمَاعَاتٍ صَرعَى مُتَفَرّقِيْنَ وَمَطرُوحِينَ عَلَى ذَلِكَ النَّهْرِ(الخَابُورِ) بِسَبَبِ خَوفِهِم مِنَ المَمْدُوحِ، وَلَيْسُوا هُمُ المَقصُودِينَ، وَلَكِنْ لَيْسُوا فِيْ وَعِيهِم.

–ثانيها: مِنَ الضَّمِيرِ "هُمُ"؛ أَيْ أَنَّهُم كَانُوا صَرعَى مُتَجَمّعِيْنَ عَلَى الْخَابُوْرِ، لِمَا بِهِم مِنْ خَوْفٍ؛ لِأَنَّ المَمدُوحَ لَمْ يَقصِدْهُم، وَلَكِنَّهُم ظَنُّوا ذَلِكَ فَمَاتُوْا بْخَوْفِهِمْ، فَحَالَتُهُم كَمَنْ سَكِرَ مِنْ شُرْبِ غَيْرِهِ.

–ثالثها: النّزول[4]؛ أيْ نزلوا موضِعَ الخَابورِ صَرعَى، وذلكَ منَ الخَوفِ، خَشيةَ أنْ يسري إليهمُ الأمير سَيفُ الدّولة، يريدُ: أنّهم صرعى كأنّهم مخمورون.

[1] وهو مذهب أبي العلاء، وأورد الوجهين، ينظر: **المصدر السابق**، ص2/51.
[2] وذلك لأنه في معنى الجمع، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، 4/89، والواحدي: **شرح ديوان المتنبي**، ص2/563.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص402. والحِزق: الجماعات، والخابور: موضع قرب الرّقة، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/109.
[4] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/479.

– رابعها: الهُروب[1]؛ أيْ أنّهم عنْد هُروبهم خوفًا منك، أصْبحُوا فِرَقًا مُتساقِطَة حولَ ذلك النّهر، ظنًّا منهم أنّ الأميرَ يقصدهم؛ وذلك من خوفهم، فكأنّهم {سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ}[2].

وَكَمَا يُلَاحَظُ فَإِنَّ الوجوه السابقة تَتلاقَى ولا تَتَجافَى، فهذا الاتّساع الدلالي مما يفضي إليه تعلّق الكلم ببعضهِ، وباعث ذلك ومردّهُ مرونة الجُملة العربيّة أوّلا، واستقامة الوزن العروضي ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية ثالثًا.

(5-1-3-1)

تَرَكَ الصَّنائِعَ كَالقَواطِعِ بارِقا ** تٍ وَالمَعالِيَ كَالعَوالِيَ شُرَّعا

مُتَبَسِّمًا لِعُفاتِهِ عَن واضِحٍ ** تَغشى لَوامِعُهُ البُروقَ اللُّمَّعا[3]

وفي هذين البيتين تعلّق في غير موضِع، وهي مفترقَةٌ عن سابقاتها افتراقًا يسيرًا؛ ذلك أنّ موضِعَ التّعلّق الأوّل هو "بارقاتٍ" و"شُرّعا"، والموضِعُ الثاني كذلك في "متبسّمًا"، وقد احتملَ كلّ موضعٍ معنيينِ نحويّين متباينين احتمالًا مردُّه إلى تعلّقها بغيرِ صاحبٍ:

– الموضِعُ الأوّل "بَارِقَاتٍ" وَ"شُرَّعًا" فَهُمَا مَنصُوبَتَانِ عَلَى الحَالِ، وَيَتَعَلَّقَانِ بِمَرجِعَينِ اثنَينِ، هُما:

– بَارِقَاتٍ؛ وَتَتَعَلَّقُ بِـ الصَّنَائِعِ، أَيْ: "تَرَكَ الصَّنَائِعَ بَارِقَاتٍ"، وَالوَجهُ الآخَرُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ القَوَاطِعِ؛ أَيْ: "تَرَكَهَا كَالقَوَاطِعِ بَارِقَاتٍ"، وَعَلَى الأَوَّلِ تَكُونُ حَالًا لِلنِّعَمِ، الَّتِي أَظهَرَهَا المَمدُوحُ، فَكَانَت بَارِقَةً لِشِدَّتِهَا، وأمّا الوَجهُ الثَّانِي فتَكُونُ تِلكَ النِّعَمُ الَّتِي أَظهَرَهَا كَالسُّيُوفِ فِي بَرِيقِهَا.

– شُرَّعًا؛ وَكَذَلِكَ فَإِنَّهَا مُتَعَلّقَةٌ مِن نَاحِيَةٍ بِـ المَعَالِي، أَيْ: "تَرَكَ المَعَالِي شُرَّعًا"، أَوْ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ العَوَالِي، أَيْ: "تَرَكَهَا كَالعَوَالِي شُرّعًا"؛ أَيْ مُشْرَعَةً وَظَاهِرَةً تِلكَ النِّعَمُ كَمَا تَكُونُ الرِّمَاحُ.

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ نَصْبُهُمَا أَيْ –بَارِقَاتٍ وَشُرّعًا– عَلَى المَفعُولِيَّةِ[4]؛ كَونُهُمَا مَفعُولا ثَانِيًا لِـ تَرَكَ، إلّا أَنَّ الحَالَ أَجلَى وَأَظهَرَ.

---

[1] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1562، واليازجي، **العَرف الطّيب**، ص423، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/109.

[2] الآية (الحج: 2).

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص118. قال ابن جني: الصّنائع هي النِّعَم، والقواطع: السّيوف، وشُرّع: مُشرِفة مرتفعة، والواضح: الثَّغر، وتعشي: أي يذهب نورها، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/395.

[4] وقد ذكر أبو العلاء الحال والمفعولية، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/59.

– أمّا في المَوضِع الثّاني في "مُبْتَسِمًا"، فقد تباين وجه القول في إعرابها وَفقا لما يلي:

– الحَالِيَّة؛ أَيْ أَنَّ المَمدُوحَ يَكُونُ مُبتَسِمًا لِلسَّائِلِينَ، حَتَّى أَنَّ بَرِيقَ ثَغرِهِ يُغَطّي وَيَغلِبُ لَمَعَانَ البَرقِ، وَيَجُوزُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "تَرَكَ الصّنَائِع[1]"؛ وَهَكَذَا يُصبِحُ الْمَعْنَى: تَرَكَ تِلكَ النِّعَمَ مُبتَسِمًا؛ أَيْ: عَن سَعَادَةٍ عَارِمَةٍ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَنتَفِعُونَ مِنهَا.

– المَفعُولِيَّة؛ أَيْ: "تَلْقَوْنهُ مُبتَسِمًا"، يَعْنِيْ أَنَّ مَنْ يَأْتِي سَائِلًا هَذَا المَمدُوح فَإِنَّهُ يَلْقَاهُ مُبْتَسِمًا؛ لِأَنَّهُ سَمِحٌ كَرِيمٌ مِعطَاْءٌ.

وَلَعَلَّ مَا سَبَقَ مِن اتِّسَاعٍ فِي الدِّلَالَةِ أفضى إِلَى تَعمّقِ المَعنَى المُرَادِ فِي المدحِ، وَلَمْ تَتَنَافَر تِلْكُمُ الوُجُوْهُ؛ بَلْ كَانَ فِيْهَا تجاور واقتراب، وبدا كذلك أثر التّعلق في الكلام، حيث كان باعثًا في تخلّق مشتركٍ نحْويّ في الوجهين السّابقين، فهذا فضلُ بيانٍ حول أثره في تعدّد المراجع اللغوية، وتخلّق المعاني، واتّساع الدلالات، وكلّ ذلك مردّه إلى مرونة الجملة العربية، وتعدد المراجع اللغوية المحتملة.

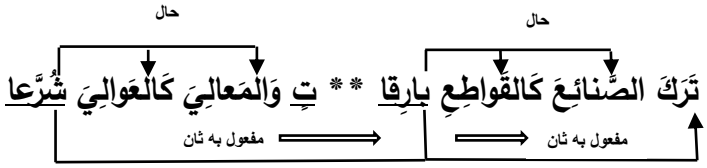

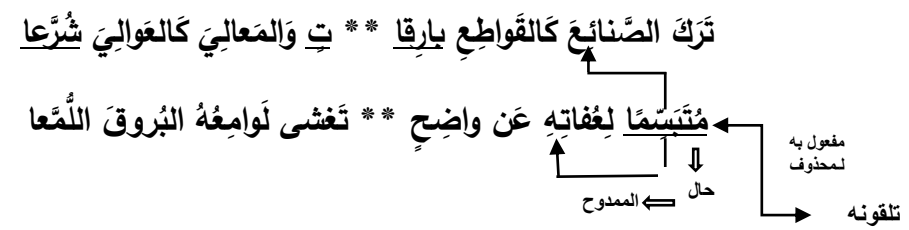

(6-1-3-1)

بقائي شاءَ ليسَ هُمُ ارتحالا ** وحُسْنَ الصّبْرِ زَمّوا لا الجِمالا

تَوَلَّوا بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيناً ** تَهَيَّبَني فَفاجَأَني اغتِيالا[2]

[1] وقد ارتضى هذا العكبري وأبو العلاء، وكذلك أوردا المفعولية، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/263، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص2/59.

[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص139. زمّوا: أيْ امسكوا الجمال ليركبوها، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/140.

تجلّى موضِعُ تعلُّق آخر في هذا البيت الشّعري، وموضع هذا التّمثّل هو "بَغْتَةً" المتردّد بين مرجعين اثنين، فقد تكون:

– من الفاعل؛ أيْ: الواو في "تَوَلَّوا بَغْتَةً"؛ وذلك أَنّ الأَحِبَّةَ الرَّاحِلِينَ قَدْ ظَعَنُوا بَغْتَةً عَنّي، فَكَانَ هَذَا اغتِيَالًا لِقَلبِي.

– من المفعول؛ أيْ: الضّمير في "تَهَيَّبَنِي بَغتَةً"[1]؛ وذلك أَنّ هُنَاكَ فِرَاقًا وَبُعدًا تَمَلَّكَنِيْ بَغتَةً فَورَ رَحِيلِ الأحبَابِ عَنّي، فَكَأَنَّهُ اغتِيَالٌ لِقَلبِي.

وَيَتَّضِحُ التَّقَارُبُ بينَ المَعنَيَينِ السّابِقَينِ المُتَخَلِّقِينِ مِن تَعَدّدِ مَرَاجِعِ التَّعَلُّقِ، وَلَعَلَّ الوَجهَ الثّاني هُوَ الأظهر؛ لأنه أليق بالسياق، وألصق بالمعنى، إذْ إنّ الشّاعر في سياق التحسّر على الفِراق والبَيْن المفاجئ الذي تملّكهُ نتيجة ظعْنهم، وما يؤيّد هذا مطلع القصيدة التي وصف فيها استعدادهم للرّحيل، فلم يكن ذلك مباغتًا له، حتى أنّ بقاءه ارتحل معهم، ولعل مردّ التعلّق ههنا وباعثه تقديم الكلام وتأخيره لاستقامة الوزن أوّلا، وتطابق الفصائل النحْوية ثانيًا، ثُمّ تعدّد المراجع اللغوية ثالثًا.

(7-1-3-1)

شَنَنتَ بِها الغاراتِ حَتّى تَرَكتَها ** وَجَفنُ الَّذي خَلفَ الفَرَنجَةَ ساهِدُ

مُخَضَّبَةً وَالقَومُ صَرعى كَأَنَّها ** وَإِن لَم يَكونوا ساجِدينَ مَساجِدُ[2]

وأمّا مَوضِعُ التّمثّل فهو تعَلُّق الحال في "مُخضّبَةً" بغير مرجعٍ لغوي، وذلك على النّحْو الآتي:

–أولها: مِنَ الغَارَات؛ أَيْ أَنّ الغَارَاتِ كَانَتْ مُخْضّبَةً لِمَا سَالَ فِيهَا مِنْ دِمَاءٍ. –

– ثانيها: من الضّمير في تَركتَها[3]؛ أَيْ مِن الضَّمِيرِ العَائِدِ عَلَى بِلَادِ الرُّومِ، فَيَكُونُ المَعنَى: أَنَّكَ أَيُّهَا الأَمِيرُ سَيفُ الدَّولَةِ قَدْ تَرَكتَ بَلادَ الرُّومِ مُخَضّبَةً مِن كَثرَةِ مَا أَهْرَقتَ دِمَاءَهَم، وَصَرَعتَ أَبنَاءَهُم.

–ثالثها: عَينُ الفِرَنْجَةِ؛ أَيْ أَنَّهُ لَمّا ذَكَرَ جَفنَهُمُ السَّاهِدُ كَانَت عَينُهُم مُخَضَّبَةً مِنْ كَثرَةِ البُكَاءِ عَلَى قَتلَاهُم.

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2/651، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/221.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص319-320.
[3] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/207، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/273.

وَيُلَاحَظُ اتّساع الدلالة في الوجوه السّابقة، واللّطيف في الأمير أنّ كلّ وجهٍ يمثّل دلالةً برأسها تصبّ في كأس مقصد الشّاعر، فهي تتدافع مولّدة معاني تتلاقى وسياق القصيدة.

(8-1-3-1)

فَهيَ تَمشي مَشيَ العَروسِ اختِيالاً ** وَتَثَنّى عَلى الزَمانِ دَلالا[1]

وفي مَوضِع النّظر ههنا تعلّق الحال في"اختِيَالًا" يَتَرَدّدُ بَيْنَ مَرجِعَيْنِ اثْنَيْنِ، وهما:

– العَرُوسُ[2]؛ أَيْ تَمشِي هَذِهِ القَلعَةُ كَالعَرُوسِ مُختَالَةً، يريدُ تفاخرها بالأميرِ.

– القَلْعَةُ[3]؛ أَيْ تَمْشِيْ القَلْعَةُ مُختَالَةً بِأَمِيرِهَا المَمدُوحِ سَيفِ الدَّولَةِ، وذلك على الاستعارة؛ كنايةً عن تفاخرها بِصُنع الأمير المَمدوحِ سيفِ الدّولة.

وَيُرَجِّحُ البَاحِثُ الوَجهَ الثَّانِي الَّذِي يَتَوافَقُ وسِيَاق القَصِيدَةِ، ثُمَّ إِنَّ الوَجهَ الأَوَّلَ لَا يُضِيفُ شَيئًا فِي مَدحِ الأَمِيرِ، وَهَذَا عَلَى عَكسِ الوَجهِ الثَّانِي الَّذِي جَعَلَ القَلعَةَ تَزدَانُ بِالأَمِيرِ.

(9-1-3-1)

أَمَّلتُ ساعَةَ ساروا كَشفَ مِعصَمِها ** لِيَلبَثَ الحَيُّ دونَ السَّيرِ حَيرانا[4]

ويظهرُ في هذا البيت الشّعري مَوْضِعٌ آخرُ من مواضِع تعلّق الحَالِ بما تقدّمها، وذلك في "حَيرَان" التي تتردّد بين مرجعين اثنين، فقد تكونُ:

– من الضّمير، أيْ: أَمّلتُ حَيرانًا؛ وذلك أَنّ الشَّاعِرَ أَمّلَ أَنْ تُخرِجَ المَحبُوبَةُ يَدَهَا عِندَمَا سَارَ هَودَجَهَا ظَاعِنًا عَنْهُم، ليحار فِيهَا لِشِدَّةِ جَمَالِهَا وَنُورِهَا.

– من الحَيّ؛ أيْ: الحيّ حَيْرانا؛ وذلكَ أَنّ أَبَا الطَّيّبِ يَرجُو أَنْ تُخرِجَ المَحبُوبَةَ يَدَهَا، كَي يَعلَمَ قَومُها نُورَ يَدِهَا وَبَرِيقَها، فَيَحتَارُوا فِيْهَا، وَيَنسوا كُلَّ شَيءٍ بِسَبِبِهَا.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص412.
[2] وهو مذهب اليازجي، ينظر: اليازجي، **العَرف الطّيب**، ص437.
[3] وهو قول العكبري والواحدي، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/146، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1596.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص181.

وَهَذَا حَالُ ظُهُورِ مِعصَمِهَا، فَكَيْفَ لَو ظَهَرَتْ كُلّهَا؛ إذْ قال:

وَلَو بَدَت لَأَتاهَتهُم فَحَجَّبَها ** صَونٌ عُقولَهُمُ مِن لَحظِها صانا

وَيَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ اتِّسَاعَ الدِّلَالَةِ فِي الوَجهَينِ السَّابِقَين، وَهُوَ الأَثَرُ الجَلِيُّ لِلتَّعَلُّقِ الَّذِي يُحدِثُهُ فِي الكَلَامِ، وَمَرَدُّ التَّعَلُّقِ وَبَاعِثُهُ هَهُنَا هُوَ تَعَدّدُ المَراجِعِ اللغَويَّةِ أوّلًا، وَتَطَابُقِ الفَصَائِلِ اللّغَوِيَّةِ فِيْ التّذْكِيْرِ ثانيًا، فَحَيْرَان تَجُوزُ أنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ المُتَحَرّكِ أوْ مِنَ الحَيّ.

(10-1-3-1)

ضَاقَ ذَرعًا بِأَنْ أَضيقَ بِهِ ذَر ** عًا زَماني وَاِستَكرَمَتني الكِرامُ

واقِفًا تَحتَ أَخمَصَي قَدرِ نَفسي ** واقِفًا تَحتَ أَخمَصَيَّ الأَنامُ[1]

وقد تقدّم الحَالَ ههنا في "واقفًا" مرجعان اثنان، فقد يكون:

– مِنَ الضَّمِير؛ أيْ: استكرَمَتني وَاقفًا؛ والمعنى: قَدْ وَجَدَتنِي الكِرَامُ كَرِيمًا فِي حَالَتِي هَذِهِ؛ إذْ إنّي دُونَ مَقَامِي، وَكُلُّ النَّاسِ دُونَ مَقَامِي هَذَا الَّذِي أَنَا فِيهِ.

– مِن الحَالَةِ[2]؛ أَيْ: وُقُوفِي هَكَذَا تَحتَ قَدرِ نَفسِي كَانَ إكرامًا لِلكِرَامِ، وَدُونَ مَقَامِي هَذَا سائر النّاسِ.

وفي الوجهين السّابقين دلالة على مقصد الشّاعر؛ إذْ إنّهما جاءا مجيئًا صالحًا، وكلاهما يخدم مقصد الشّاعر ومراده.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص164.
[2] وقد ذكر المعرّي الوجهين، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/222.

المطلب الثّاني: (1-3-2) تعلّق الحال الجُملة

(1-2-3-1)

سَفَرَتْ وَبَرقَعَها الفِراقُ بِصُفرَةٍ ** سَتَرَتْ مَحاجِرَها وَلَم تَكُ بُرقُعا

فَكَأَنَّها وَالدَمعُ يَقطُرُ فَوقَها ** ذَهَبٌ بِسِمطى لُؤلُؤٍ قَد رُصِّعا

كَشَفتْ ثَلاثَ ذوائِبٍ من شَعرِها ** في لَيلةٍ فَأَرَتْ لياليَ أَرْبَعا[1]

وههنا يتجلّى موضِعٌ آخرُ للتّعلّق، وهو جُمْلة "والدمع يقطر" المتعلّقة بغير مرجع، وهي:

– أولها: "سفرتْ بصُفرة والدّمع يقطر فوقها"؛ أيْ أنّها حينما أظهرتْ وَجْهَهَا بصُفرة كان دَمعها يقطر.

– ثانيها: "سترتْ محاجرها والدمع يقطر فوقها"؛ أيْ أخفت ملامحها؛ لأن دمعها كان يقطر فوقها.

–ثالثها: "لم تك برقعا" والدمع يقطر فوقها"؛ أي لم يكن برقعا ولا قناعا ذلك الدمع الذي يقطر فوقها؛ فكأنه لؤلؤ قد رُصّع بوجهها المصفرّ خجلا، فوصفه بالذهب.

ويميل الباحث إلى الوجه الثالث في هذا، لما فيه من دلالة سياقية يتفاضل فيها على الوجوه الأخرى.

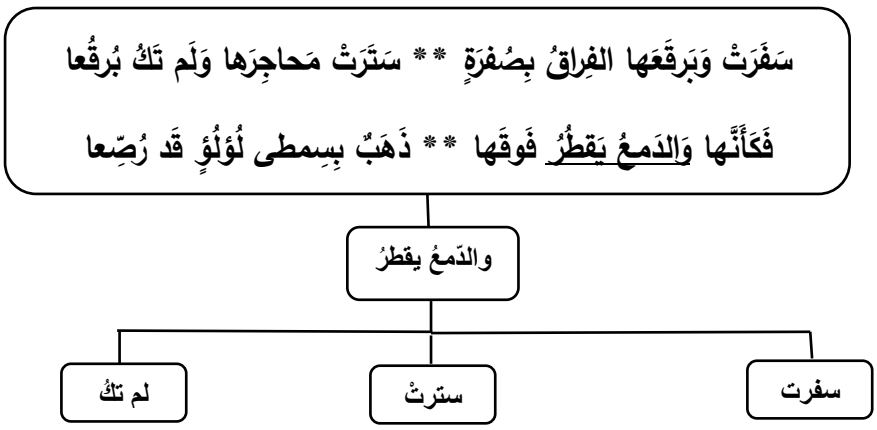

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص117.

(2-2-3-1)

كَأَنَّها تَتَلَقّاهُم لِتَسلُكَهُمْ ** فَالطَّعنُ يَفتَحُ في الأَجوافِ ما تَسَعُ

تَهدي نَواظِرَها وَالحَربُ مُظلِمَةٌ ** مِنَ الأَسِنَّةِ نارٌ وَالقَنا شَمَعُ[1]

تقدّم الجملة في "والحَربُ مُظلِمَةٌ" غيرُ مرجعٍ لغوي يحتمله السّياق، وذلك على النّحو الآتي:

– تتلقاهم والحَربُ مَظلمةٌ؛ أيْ أنّ خيل الأمير تتلقى الأعداء والحرب في أَوْجِ ظلمتها، دلالةً على انتصارهم عليهم.

– لتسْلُكَهُمْ والحَرْبُ مُظلِمَةٌ؛ أيْ أنّ خيلَ الأمِيرِ وفرسانها يسلكون الرّوم والحرب مظلمةٌ.

– يفتحُ والحرب مظلمة، أيْ أنّ طَعْن الفرسان للأعداء والحرب مظلمة، يفتح ما يسع الخيل وفارسها؛ وهذا تبيان لقوة جيش الممدوح.

– تهدِي نَواظِرَهَا والحَرْبُ مُظْلِمَةٌ؛ أيْ أنّ الخيلَ في ظلمةِ الحرب حيث لا يرى أحدٌ شيئا تهدي نظرها للأسنة والقنا؛ كي يرشدوها إلى الأعداء.

ويذهب الباحث إلى الوجهين الأخيرين؛ إذْ إنهما للسياق أنسب، وللمعنى أقرب، وهذا الاتّساع الدّلالي أفضى إلى تعدّد المعنى، وكلّها راجح يناسب مقصد الشّاعر.

(3-2-3-1)

أَجابَ دَمعي وَما الداعي سِوى طَلَلِ ** دَعا فَلَبّاهُ قَبلَ الرَّكبِ وَالإِبِلِ

ظَلِلتُ بَينَ أُصَيحابي أُكَفكِفُهُ ** وَظَلَّ يَسفَحُ بَينَ العُذرِ وَالعَذَلِ[2]

وموضِعُ النّظرِ في هذا المثال هو تعلّق جملة الحال في "وظلّ يسفحُ" بمراجع ثلاثةٍ:

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص312-313.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ** ص312-313.

–أولها: التّعلّق بـ أجابَ دمعي؛ أيْ أنّ دمعَ الشّاعر أجاب الطّلَلَ قَبْل الجميع، وظلّ يهْطِل بين عاذرٍ له من أصحابه ولائم.

–ثانيها: التّعلّق بـ ظللتُ بين أصيحابي؛ أيْ كما أنّ الشّاعرَ بقي بين أصحابه، كذلك دمعه ظلّ بين العذر واللوم[1]؛ فهما صاحباه اللذان يكونان معه كلّما نزل.

–ثالثها: التّعلّق بـ أكفكفُهُ[2]؛ أيْ أنّ الشّاعرَ في حالةٍ من النزّاع بينه وبين دمعه، فهو يحاولُ كفّه؛ إلّا أنّ الدّمعَ يأبى، ويستمر في الجريان حَنينًا لذاك الطلل بين لائم وعاذر.

وإنْ تعجّب المرء من حالة الشّاعر هذه، فقد وصفها عقب هذه الأبيات بقوله:

أَشكو النَّوى وَلَهُم مِن عَبرَتي عَجَبٌ ** كَذاكَ كُنتُ وَما أَشكو سِوى الكَلَلِ

وَما صَبابَةُ مُشتاقٍ عَلى أَمَلٍ ** مِنَ اللِقاءِ كَمُشتاقٍ بِلا أَمَلِ

ولعلّ الوجوهَ الثلاثة مما يحتمله المعنى، وربّما اتّضح كيف اتسعت الدلالة فيما سبق لتتلاقى في معناها العام، وتتفاضل في معانيها ودلالتها الخاصة، فكلّ وجهٍ يحتملُ ما أراده الشّاعر؛ إلّا أنّ الباحثَ يميل إلى الوجهِ الأخير؛ فهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

(4–2–3–1)

وَكُن كَالمَوتِ لا يَرثي لِباكٍ ** بَكى مِنهُ وَيَرْوَى وَهوَ صادِ[3]

تتردّد جُملة الحال في "وهو صادٍ" بين مراجعَ عدّة، فقد تقدّمها أربعةُ مراجعَ يحتمل العَود عليها، وذلك على النّحو الآتي:

– الكينونة؛ أيْ: وكنْ كالموت وهو صادِ؛ والمعنى: كنْ أيّها الممدوح عليّ التّنوخي كالموتِ، لا ترقّ على أحدٍ وتبقى مُتعطّشًا للإهلاك.

– الرّثاء؛ أيْ: لا يرثي لباكٍ وهو صادٍ؛ والمعنى: لا تحزن على باكٍ، وابق متعطشًا لإهلاكِ أعدائك.

[1] وهو مذهب الواحدي، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1343.
[2] وهو قول أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/268.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص88.

– البكاء؛ أيْ: بكى منه وهو صادٍ؛ والمعنى: بكى من الموت وهو متعطش له، وهذا الوجه بعيدٌ عن مقصد الشاعر، ولا يُحمل على المدح، بل إنّه إلى الذمّ أقرب.

– الرِّواء؛ أيْ: يَرْوَى وهو صادٍ[1]؛ والمعنى: كنْ كالموت يروى ويشرب باستمرار، لكنّه يبقى مُتعطّشًا صاديًا للمزيد.

ويلاحظ تدافع الدّلالة بين الوجوه السّابقة، وتنافرها في الوجه الثالث تعيينًا، أمّا سائر الوجوه فهي محتملة راجحة، وإنْ كان الباحث أمْيَل إلى الوجه الأخير؛ إذْ إن الشّاعر يريد أن يصف الممدوح بالقوّة والجبروت، فهو لا يروى من دماء الأعداء، فهذا الوجه على مقصد الشاعر أدلّ، وللمعنى والمُراد أَجَلّ، وباعث التّعلّق ههنا هو التقديم والتأخير في الكلام، وتعدد المراجع اللغويّة.

(5-2-3-1)

غادَرتَ أَوجُهَهُم بِحَيثُ لَقِيتَهُم ** أَقفاءَهُم وَكُبودَهُم أَفلاذا

في مَوقِفٍ وَقَفَ الحِمامُ عَلَيهِمِ ** في ضَنكِهِ وَاِستَحوَذَ اِستِحواذا[2]

يتجلّى في هذين البيتين موضِع آخر من تعلّق الجمل بما تقدّمها، فقد تردّدت الجملةِ في "وكبودَهم أفلاذا" بين مرجِعَينِ اثنَينِ، وهُما:

– المغادرة: غادرتَ أوجههم وكبودهم أفلاذا؛ أي أنّك في الحرب قد تركتهم وكبودهم ممزّقة ومُفرّقة[3].

– المُلاقاة: لقيتهم وكبودهم أفلاذا؛ أيْ أنّكَ لقيتهم بأقفائهم عوضًا عن وجوههم خوفًا وهربًا منك، وكانت كبودهم ممزقة لشدّة فزعهم منك.

وتتقارب الدلالتان في الوجهين السابقين، فكلتاهما تدلّ على مقصد الشاعر، وهو وصف قوّة الممدوح، وبطشه في الأعداء.

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعري، **معجز أحمد**، ص1/308، العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/363.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص70-71.
[3] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/82، واليازجي، **العَرف الطيّب**، ص64.

(6-2-3-1)

وَأُقسِمُ لَولا أَنَّ في كُلِّ شَعرَةٍ ** لَهُ ضَيغَماً قُلْنا لَهُ: أَنتَ ضَيغَمُ

أَتَنقُصُهُ مِن حَظِّهِ وَهوَ زائِدٌ ** وَنَبخَسُهُ وَالبَخسُ شَيءٌ مُحَرَّمُ[1]

يتجلّى في هذا البيت موضِعٌ آخرُ لتعلّق جملة الحال، وذلك في "وهو زائدٌ" الّتي تقدّمها ثلاثة مراجعَ، وهي:

– القَولُ؛ أيْ "قلنا له أنت ضيغمُ وهو زائدٌ"، وعلى هذا يكونُ وصفُه بالضّيغم قليلًا؛ فهو زائدٌ على هذا الوصف وغيره، فكأنَّ قولَنا ذاك كانَ نقْصًا لهُ، والكلام ههنا يبدو على الإخبار.

– الانتقاص؛ أيْ "أتنقصه وهو زائد"، بمعنى كيفَ سنصِفُهُ بالضّيغم وهو زائد عليه؟ فكلّ شعرة فيه ضيغم؛ فإنّ وصفه بذلك انتقاص منه، والكلام ههنا يبدو على الاستفهام التعجّب.

– البخس؛ أيْ "ونبخسهُ وهو زائدٌ"، بمعنى أنّنا مهما وصفناه فلن نوفيهُ حقّه؛ لأننا لا ننزله منزلته، ولا نعطيه مقداره، فهو أجلّ من ذلك.

ويلاحظ الباحث ههنا تقاربَ الدّلالات في مقصدها رغم تعدد المراجع، والأرجح عندهُ الأوّلان، ذلك أنّهما خرجا مخرج الإخبار والتعجّب، أمّا الثالث فضعيفٌ مرجوح بالأوّلين.

(7-2-3-1)

لَقيتُ بِدَربِ القُلَّةِ الفَجرَ لَقيَةً ** شَفَت كَمَدي وَاللَيلُ فيــهِ قَتيلُ

وَيَوماً كَأَنَّ الحَسنَ فيـهِ عَلامَةٌ ** بَعَثتِ بِها وَالشَمسُ مِنكِ رَسولُ[2]

تقدّم جملة الحال في "والليلُ فيه قتيلُ" مرجعان ظاهران يحتملهما السّياق، فإمّا أنْ تتعلّق بـ شَفتْ؛ لأنها القُربى، أو أنها تتعلّق بـ لقيتُ؛ وعلى هذا تتسّع الدلالة، ويصبح المعنى كما يلي:

– اللُّقيا؛ أيْ: "لقيتُ الفجر بدرب القلّة والليلُ قتيلُ"، وهذا يشير إلى أنّه عندما وصل الشّاعر دربَ القُلّة انقشع الظلام منه مقتولا؛ إمّا لأنه وصله عند طلوع الفجر وحلوله، أو أنه عندما لقي درب القلّة

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص114.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص355-356.

كان فيه مشاعل ونيران فكانت السماء مضيئة كأنها الفجر بشفقه[1]؛ أو أنه لقي الأمير الممدوح سيفً الدولة بدرب القلة، فكان الفجر الذي قَتَلَ لَهُ ظُلمَةَ ليلِهِ، وأنار له سماء يَومه.

– الشّفا؛ أيْ: "شفت كمدي والليلُ قتيلُ"، وهذا يشير إلى أنّ شفاء الشّاعر كان بتلك اللقيا الّتي أَرْدَتِ الليل قتيلا، فأذهب ما به من كمد وحزن.

ويذهب الباحث إلى الوجه الأوّل مُرجحًا، فهو أدّل على مراد الشّاعر، وكذلك فإن لُقيا الممدوح تكون سببًا في زوال همّه، وشفاء كمده، فأصبح يومه بذلك حَسَنًا، فالوجه الأوّل أعمّ ويحتمل ما يدله الوجه الثاني؛ لذلك كان أجلى وأظهر.

(8-2-3-1)

إذا فاتوا الرّماحَ تَناوَلَتهُم ** بِأَرماحٍ مِنَ العَطَشِ القِفارُ

يَرَونَ المَوتَ قُدّامًا وَخَلفًا ** فَيَختارونَ وَالمَوتُ اضطِرارُ[2]

وموضِعُ التعلّق ههنا في جملة "والموتُ اضطرارُ" التي تقدّمها مرجعان اثنان، والحقّ أنّ هذا التّعلُّقَ أفضى إلى اختلافٍ في المعنى، واتّساعٍ في الدّلالة وَفقا لما يعودُ عليه، فقد يكونُ عائدًا:

– على الرؤية؛ أيْ "يرون الموتَ والموتُ اضطرارُ"، وهذا يعني أنّهم رأوا الموتَ وهم عالمون أنّهُ واقعٌ لا مَحالة ولا مناصَ منه، فكان من أمامِهم وخلفهم، ولا يدرون من أين يأتيهم، فكانت تلك حالهم محتارين محاصرين، وهذا يستدعي للأذهان قول الحقّ تبارك وتعالى: {وَيَأْتِيْهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَآ هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَآئِهِ عَذَابٌ غَلِيْظٌ}[3].

– أو على الاختيارُ[4]؛ أيْ "فيختارون والموتُ اضطرارُ"، وهذا يعني أنهم يختارون وهم عالمون بأنهم ميّتون لا محالة، وعليهم اختيار طريقة موتهم؛ هل من أمامهم بالعطش؟ أم من ورائهم بالرّماح؟ فالخيرةُ لهم وأنّى لهمُ الخِيَرة.

---

[1] ينظر: المعرّي، معجز أحمد، ص3/337.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص401.
[3] الآية (إبراهيم، 17).
[4] وهذا مذهب الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/82، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1560.

ويلاحظ الباحث مما سبق تدافع الدّلالة؛ التي تعمّق المعنى الذي أرداه الشاعر من تبيان مصير أعداء الممدوح، ولعلّ الوجهين السابقين محتملان راجحان، فالوجه الأوّل جعل الموت يحيطهم من كلّ مكانٍ وهو ينظرون وينتظرون، أما في الثاني فجعلهم يختارون، وما أشدّ الأوّل وما أحلك الثاني! والأرجح عند الباحث الوجه الثاني لِقُرب العامل "فيختارونَ"؛ ولأنّه ألصق بالمعنى، وأليق بالسّياق.

(9-2-3-1)

وَعِقابُ لُبنانٍ وَكَيفَ بِقَطعِها ** وَهُوَ الشِتاءُ وَصَيفُهُنَّ شِتاءُ[1]

وتتردّد جملة الحال ههنا في "وهو الشّتاء" بين مرجعين اثنين هما موضع النّظر، فقد تكون:

– حالا منْ "وعقاب لُبنان"[2]؛ أيْ: وعقاب لبنان وهو شتاء، فكيف أستطيع قطعه وطريقه صعبة المسلك؟ فهي في صيفها شتاء، ويصعب اجتيازها، فكيف وهي شتاء؟ وكأن الكلام ههنا خرج مخرج التعجب.

– حالا من الممدوح؛ أيْ: وهو الشّتاءُ، يريدُ أنّ الممدوحَ كالشّتاء لقومه وبلده، فهو الكريم الخيّر، فأصبح المعنى: كيف لا أقطع أرض لبنان والممدوح هو الشتاء، حتى أن صيف هذه البلد شتاء لما يغدقه عليهم الممدوحُ من خير وعطاء، وكأنّ الكلام ههنا خرج مخرج الإنكار، فما الذي سيمنع بين الشّاعر وممدوحه؟

وقد يؤيّد الوجه الأول سياق القصيدة وخاصة البيت التالي له، حيث يُظهر فيه ما واجهه في الطريق:

لَبَسَ الثُلوجُ بِها عَلَيَّ مَسالِكي ** فَكَأَنَّها بِبَياضِها سَوداءُ

وَكَذا الكَريمُ إِذا أَقامَ بِبَلدَةٍ ** سالَ النُّضارُ بِها وَقامَ الماءُ

وكذلك قد يؤيد الوجه الثاني ما سبق ذاك البيت؛ إذ قال:

بَيني وَبَينَ أَبي عَلِيٍّ مِثلُهُ ** شُمُّ الجِبالِ وَمِثلُهُنَّ رَجاءُ

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص126.والعِقاب: جمع عَقَبة، وهو الجبل الطويل، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/18.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/87، واليازجي، **العَرف الطّيب**، ص124.

ويُلاحظ تباين الوجهين السابقين بشكل كبير، حتى أنه قد تخلّق معنى جديدٌ قد لا يكون متوافقا مع سياق القصيدة إلا أنه يبقى محتملا، وكذلك فإن كل وجه قائم برأسه، ويخدم مقصد الشاعر؛ ولكنّ الباحث يرجّح الوجه الثاني، لما له من التصاق بالمعنى، ومناسبةٍ للسياق، فالشّاعر في صدد المدح، فكان معناه أعلى، ودلالته أجلى.

(10-2-3-1)

وَما تَرَكوكَ مَعصِيَةً وَلَكِنْ ** يُعافُ الوِردُ وَالمَوتُ الشَّرابُ[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّق في جُملةِ "والموتُ الشرابُ" فإنّ الجملة الحاليّة تتردّد بين مراجع ثلاثة، وهي:

– التّرك: أي "تركوك والموت الشرابُ"؛ وذلك يعني أنّهم تركوك أيّها الأمير سيفَ الدولة خوفًا من الموت، وليس عصيانا لأمرك؛ بل بسبب خوفهم منك.

– العَوف[2]: أيْ "يعاف الماء والموت الشرابُ"؛ وذلك يعني أنهم كرهوا ورود أجلهم، فكيف سيذهبون إلى حتفهم؟ فهم أيضًا تركوك خوفا ورهبة، وليس عصيانا لأمرك.

–المعصية: أيْ "عصوك والموتُ الشراب"؛ وهذا يعني أنهم عصوك فتركوك لعلمهم أن الموت قريب منهم، وأنك قد تطلب ذلك المورد لإقدامك؛ ولكنّهم لن يفعلوا مثلك، فعصوا أمرك وتركوك.

وليس التّرك والعصيان ههنا ذمّا أو نقصًا للأمير، بل مدحا له وإجلالا؛ إذْ إنهم يريدون النجاة بحياتهم، وإنْ قال قائل: ألا يفدون الأمير؟ قيل: إن همّة الأمير تهلكهم فلا يقدرون عليها، ودليل ذلك قوله بعدا:

طَلَبْتَهُمُ عَلى الأَمواهِ حَتّى ** تَخَوَّفَ أَن تُفَتِّشَهُ السَحابُ

يَهُزُّ الجَيشُ حَولَكَ جانِبَيهِ ** كَما نَفَضَت جَناحَيها العُقابُ

فقد خافت السَّحاب من وصولِهِ إليها طالبا ما بها من ماء.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص381.
[2] وبهذا المعنى قال الشّرّاح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/264، المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/406.

ويخال الباحث أنْ الدلالات السابقة تتجاور ولا تتنافر، فتصبّ في كأس مدح الأمير، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه ليس كلّ تعلّق مفضيًا إلى تعدّد في المعنى، ومردّ التّعلّق ههنا وباعثه تركيب اللغة نفسها أوّلا، ومراعاة الوزنِ ثانيًا، ومقصد الشاعر ومراده ثالثًا.

المطلبُ الثّالثُ: (1-3-3) تعلّق الحال شبه الجملة

(1-3-3-1)

سَلَكتُ صُروفَ الدَّهرِ حَتّى لَقَيتُهُ ** عَلى ظَهرِ عَزمٍ مُؤْيَداتٍ قَوائِمُهْ[1]

وموضِعُ التّعلّقِ ههنا في شبه الجُملة "على ظهرٍ" المتردّدة بين مرجعينِ اثنينِ تقدّماها، هُما:

– سلكتُ؛ أيْ: سلكتُ على ظهرِ عزمٍ؛ ليكون المعنى: أنّني سلكتُ صُروف الدّهرِ بأنواعها مُمْتَطيًا عزمَهُ الّذي يمثّل ناقته في ترحاله.

– لقيتُه؛ أيْ: لقيتهُ على ظهرِ عزمٍ؛ ليصبحَ المعنى: أنه لقي الأميرَ سيفَ الدّولةِ مُمتطيًا عزمَهُ أينما ذهب؛ فكأنه وجد ضالّته فيه.

وهكذا يكونُ الوجهُ الأوّلُ متعلّقًا بالمتنبي، والوجهُ الثّاني مُتعلّقًا بالأمير الممدوح، واللطيفُ في الأمرِ أنّ في هذا الاتّساعِ الدّلاليّ وجهًا جماليًّا مُعجِبًا؛ إذْ عادَ قوله: "على ظهرٍ" على مرجعين اثنين، فكلاهما ذو عزمٍ، وكلاهُما يحتملُ أن يتعلّق شبه الجملة بهِ، إلّا أنّ الباحث يرجّح الوجه الثاني؛ إذ هو للسّياقِ أنسب، وللمعنى أقرب، حيث يقول بعدًا:

فأبصرتُ بدْرًا لا يرى البدرُ مثلَهُ * وخاطبتُ بحرًا لا يرى العِبرَ عائمُهْ

(2-3-3-1)

غادَرتَ أَوجُهَهُم بِحَيثُ لَقِيتَهُم ** أَقفاءَهُم وَكُبودَهُم أَفلاذا

في مَوقِفٍ وَقَفَ الحِمامُ عَلَيهِمِ ** في ضَنكِهِ وَاِستَحوَذَ اِستِحواذا[2]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص259.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص70-71.

وأمّا موضِعُ التعلّق ههنا فيتمثّل في شبه الجملة "في موقفٍ" المتعلّقة بغيرِ مرجعٍ لغوي، وذلك كما يأتي:

– المغادرة: "غادرتَ أوجههم في موقف.."؛ أيْ تركَهم في موقف حالكٍ، فلذلك أدبروا وتفرّقت كُبودهم خوفًا.

– اللُقيا: "لقيتَ أقفاءهم في موقف.."؛ يعني أنه لقيهم بتلكم الحال؛ بعدما هزمتهم وطمست وجوههم، حتى أنّ الموت كان مستحوذًا عليهم ومحيطًا بهم.

– الكينونة: "كانوا في موقف.."؛ وهذا يعني أنّهم في الحال التي ذكرهم في البيت السابق كانوا في موقف لا مثيل له، فالموت يستحوذ عليهم ويحيط بهم. ويلاحظ الباحث مما سبق تلاقيًا في دلالة الوجوه، وإن كان بعضها يتفاضل في مزيّات يختص بها مرجعه؛ وهذا فضلُ بيان عن أثر التعلّق في توليد المعنى واتّساع الدّلالة.

(3-3-3-1)

إنّ المُعيدَ لَنا المَنامُ خيالَهُ ** كانتْ إعادَتُهُ خيالَ خيالِهِ

بِتْنا يُناوِلُنا المُدامَ بِكَفّهِ ** مَنْ ليسَ يخطُرُ أنْ نراهُ ببالهِ[1]

موضِعُ التّمثّل في هذا البيت الشّعري هو تعلّق شبه الجملة في "بكفّهِ" بمرجعين اثنين، هُما:

– من المناولة؛ أيْ: يناولنا خيالُ المحبوبة المُدام بكفّه[2]، وذلك يدلّ على بعدها عنه، وتعذّر وصلها له؛ إذْ جعلها خيالًا.

– من المبيت؛ أيْ: بتنا بكفّ الخيال، وكأنّه يريد الإشارة إلى قيمة الخيال عنده، فهو قد يموت شوقا دونه؛ ذلك أنّ الوِصال عنه بعيد، وبهذا يكون الخيال الحاكم المستحكم في الشّاعر، فهو الملاذ الأخير.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص284.
[2] وهذا مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1171، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/101.

ويبدو أنّ الوجهين السابقين لا يتدافعان؛ بل إنّهما يتجاوران، وتخدم فيهما الدّلالة مقصد الشاعر ومراده، فكلٌّ أفاد حالة الشّاعر نتيجة الفِراق.

(4-3-3-1)

فَأَقبَلنَ يَنحَزنَ قُدّامَهُ ** نَوافِرَ كَالنَّحلِ وَالعاسِلِ[1]

يتجلّى في هذا المثال موضِعٌ آخرُ من مواضِع تعلّق شبه الجملة بما تقدّها، حيث يتردد قوله في "كالنّحل" بين مرجعين اثنين، فقد يكون الحال:

– من الإقبال؛ أيْ: فأقبلنَ كالنحل؛ وذلك أنّ تلك الخيل الموصوفةَ أقبلت أمام الأمير الممدوح سيف الدولة كالنحل؛ يريدُ أنها تُذعنُ له، وتعطيه عسَلها، فهو عاسِلُها.

– من الانحياز، أيْ: ينْحَزْنَ كالنحل[2]؛ وذلك أنّ تلك الخيل اجتمعن ولجأنَ إلى الأمير، كالنحل عندما تتجّمع على العاسل حينما يأتي كي يستخلص عسلها، مشيرا إلى كثرة الجيش حوله إلا أنه يحقق مراده. واللطيف فيما سبق أنّ الوجهين السابقين يدلّان على ما يريد الشّاعر، إلا أنّ الثاني أدلّ وأجلى، وهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانهُ**، ص271. وينحزنَ: ينحاز بعضها إلى بعض بين يديه، ينظر: ابن جني، **الفَسر**،3/701.
[2] وهو مذهب الثّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/26، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1123.

المَبْحَثُ الرّابِعُ

تَعَلُّقُ المَتبُوعَاتِ بِتَوَابِعِها

(1-4) المطلب الأوّلُ: تَعَلُّقُ المَعطُوفِ بِالمَعطُوفِ عَلَيهِ

ويحدثُ أنْ يكونَ في جملةٍ ما معطوفٌ يتقدّمه معطوفٌ عليه واحد أو أكثرُ، فيبعث ذلك تخلّقا في المعاني لتعدد المراجع، فقد يتردّد الخاطرُ آنَ النّظر في ذلك بين مرجعين اثنين أو أكثرَ يحتملهما الكلام، ومن أمثلة ذلك تعلّق كلمة "إبراهيمَ" في قوله تعالى: {وإبراهيمَ إذْ قال لقومهِ اعبدوا الله}[1]، فلا يخفى أنّها تحتملُ النّصبَ من وجهين، هما: تعلّقها بالآية السّابقة "ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيمَ"، أوْ أنها منصوبة بالعطف على الهاء في {فأنجيناهُ وأصحابَ السّفينة}[2]، أو أنّها منصوبة بإضمار فعلٍ، والتّقديرُ: واذكرْ إبراهيمَ[3]، والحقّ أنّ هذا الموضع تجلّى في شعر أبي الطّيب المتنبي غير مرّة، وفيما يأتي فضلُ بيانٍ مجلٍّ:

(1-4-1)

لَقيتُ بِدَربِ القُلَّةِ الفَجرَ لُقيَةً ** شَفَت كَمَدي وَاللَّيلُ فيــهِ قَتيلُ

وَيَومًا كَأَنَّ الحُسنَ فيـهِ عَلامَةٌ ** بَعَثــتِ بِها وَالشَمسُ مِنكِ رَسولُ[4]

ومِنْ أمثلةِ تعلّقِ المعطوفِ بغيرِ معطوفٍ عليه كلمةُ "يومًا" في البيت الشعريّ السّابق، وليس يخفى أنّه منصوبٌ بالعطف من وجوهٍ عدّة، وهي:

– أوّلُها: أنّه معطوفٌ على "الفجرَ"، والتّقديرُ: لقيتُ الفجرَ ويومًا؛ أيْ بهذا اليوم الذي وصفه قد لقي الفجر بدرب القلّة، وجعل حُسن اليوم الذي ظفر فيه الممدوح بالرّوم، كأنّه إشارة من محبوبته[5].

– وثانيها: أنّه معطوفٌ على "كمدي"، والتّقديرُ: "شفتْ كمدي ويومًا"؛ أيْ أنّ حزني وكمدي شُفِي بهذا اليوم المذكور.

– وثالثها: أنّه منصوب بإضمار فعلٍ، والتّقديرُ: "وأذكرُ يوما"؛ أيْ أذكر يوما كانتْ الشّمس رسولا منك، وكان يومًا جميلًا وحَسَنًا؛ لأنّ به أثرًا منك.

---

[1] الآية (العنكبوت:16).
[2] الآية (العنكبوت:15).
[3] ينظر: عرار، مهدي، **المشترك اللغوي في القرآن الكريم**، ص291.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص355-356.
[5] وهو قول أبي العلاء واليازجي، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/337، واليازجي، **العَرف الطّيب**، ص370. وكذلك العكبري، الذي قال بتعلّقها بمعمول "لقيتُ"، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/98.

ويظهر في الوُجوهِ السّابقة اتّساع دلاليّ؛ إذْ إنّها تتلاقى في وصف ذلك اليوم الحَسَنِ الذي عاشَهُ الشّاعر، وقد جاءت الوجوه مجيئًا صالحًا، متناسبًا وسياق القصيدة، ولعلّ مردّ التّعلّق ههنا وباعثه هو تعدّد المراجع اللغويّة، وتطابق الفصائل النّحويّة في الإفراد والتذكير.

(2-4-1)

فَقاتَلَ عَن حَريمِهِمِ وَفَرّوا ** نَدى كَفَّيكَ وَالنَسَبُ القُرابُ[1]

أمّا موضِعُ النّظر ههنا فهو تعلّق المعطوف بغيرِ معطوفٍ، وذلك في كلمة "والنَّسَبُ" المتردّدة بين معنيين نحويين، وهُما:

– الرّفْعُ[2]؛ وَذَلِكَ كَمَا هُو فِي البَيتِ مَعطُوفٌ عَلَى الفَاعِلِ "نَدَى كَفّيك والنَّسبُ"، وَذَلِكَ يَعنِي أَنَّ نَدَاكَ وَجُودكَ وَنَسَبكَ مِنهُم قَدْ قَاتَلَ عَنهُم، وَحَمَى حَرِيمَهُم، عِندَمَا فَرَّ رِجَالُهم، فَأَحسَنَ إِلَيهِنَّ.

– الجَرُّ؛ وَذَلِكَ بِعَطفِهِ عَلَى "عَن حَرِيمِهِمِ والنّسَبِ.."، فَيُصبِحُ المَعنَى: أَنَّ نَدَاه وَجُودَهُ قَد قَاتَلَ عَن حَرِيمِهِم وَنَسَبِهِم القَرِيبِ مِنهُ، فَصَيَّرَ النَّسَبَ مُدَافِعًا عَنهُ، لَا مُقَاتِلًا وَمُدَافِعًا.

وَيُلاحَظُ جَلِيًّا كَيفَ اتَّسَعَت الدِّلَالَةُ فِي تَغَيُّرِ مَوضِعِ التَّعَلُّقِ لِلمَعطُوفِ، وكأنّ الوجهين محتملان؛ والحقّ أنّ الباحث لا يذهب إلا مذهب الشّراح، وذلك أنّ الوجهَ الثاني وإنْ صحّ معنى، فإنّه لا يصحّ نحوًا، ذلك أنّ الشّاعر في مختتم البيت، وثمّة متبوع بعد "النسب" وهو "القرابُ"، لذلك تعذّر الجرّ؛ إذْ إنّ القافية مرفوعة، وبذلك يظهر أنّ مراعاة الوزن العروضيّ، ومرونة الجملة العربية، وتطابق فصائلها النحوية، لها أثر بالغ في تخلّق التعلّق، فتعذّر ذلك ههنا.

(3-4-1)

آلى الفَتى اِبنُ شُمُشقيقٍ فَأَحنَثَهُ ** فَتىً مِنَ الضَربِ تُنسى عِندَهُ الكَلِمُ

وَفاعِلٌ ما اِشتَهى يُغنِيهِ عَن حَلِفٍ ** عَلى الفِعالِ حُضورُ الفِعلِ وَالكَرَمُ[3]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص381.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص222، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1448، وغيرهم.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص419.

يتجلّى في موضِع التمثّل ههنا تعلّقٌ آخر من تعلّق المعطوف بالمعطوفِ عليه، وذلك في كلمة "وَفَاعِلٌ" التي تحتمل الرّفع من مرجعين اثنين، فقد تكون:

– معطوفةً على الفاعل "فَتًى"، والتّقدير: " فأحنثه فتًى فاعلٌ"[1]؛ أيْ أنّ المقصود هو الممدوح سيف الدّولة، وَبِهَذَا يَكُونُ المَعنَى أَنّ هَذَا الفَتَى ذَاتهُ فاعِلٌ لِكُلِّ مَا يَشتَهِيهِ؛ دِلَالَةً عَلَى تَمَكُّنِهِ.

– أو معطوفةً على الفاعل" الفتى أو ابنُ"، والتّقدير: "آلى الفتى فاعلٌ.."؛ أَيْ أنّ ابْنَ شُمُشقيقَ قد حلف، وهو فَاعِلٌ لِكُلِّ مَا يَشتَهِيهِ، وَبِذَلِكَ يُصبِحُ الكَلَامُ مَدحًا لِلمَذمُومِ! وَهُوَ عَكسُ مُرَادِ الشَّاعِرِ تَمَامًا؛ فَهُوَ فِي سِيَاقِ مَدْحِ الأَمِيرِ وَذَمِّ الرُّومِيّ.

وَهَذَا فَضلُ بَيَانٍ ظَاهِرٍ حَولَ أَثَرِ التَّعَلُّقِ فِي اتِّسَاعِ الدِّلَالَةِ الَّذِي قَد يَصِلُ إِلَى النَّقِيضِ تَمَامًا، والأرجح هو الوجه الأوّل، إذْ إنّه للسياق أقرب، وللمعنى أنسب، وكذلك فإن السياق لا يتحمل الوجه الثّاني فيكون مرجوحا، وَمَردُّ ذَلِكَ تَقدِيرُ الكَلِمِ، وَتَعَلُّقِ بَعضِهِ بِبَعضٍ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ.

(4-4-1)

بادٍ هواك صبرتَ أم لم تصبرا ** <u>وبُكاك</u> إن لم يجرِ دمعكَ أو جرى[2]

أَما مَوضِعُ التَّعَلُّقِ في هذا البيت الشّعري، فهو تردّد كلمة "وَبُكاكَ" بَيْنَ مَرجِعَينِ اثنَيْنِ[3]، فهي تحتملُ الرّفع وَفقا لما يأتي:

– أولهما: أنّها معطوفةٌ عَلَى الفاعل في الضَّمِيرِ "صَبرتَ وبكاكَ"؛ أَيْ: صَبَرتَ وَصَبَرَ بُكَاؤُكَ، فَلَمْ يَجْرِ دَمعُكَ أَوْ لَمْ تَصبرْ، فَجَرَى دَمعُكَ، وَرُبَّمَا هَذَا مَا أَرادَهُ الشّاعرُ عِندَمَا قِيلَ لَهُ: قَد خَالَفتَ بَينَ المِصرَاعَينِ، فَجَعَلتَ فِي المِصراعِ الأَوَّلِ إِيجَابًا بَعدَهُ نَفيٌ، وَفِي الثَّانِي نَفيًا بَعدَهُ إِيجَابٌ؛ فَقَالَ: لَئِن خَالَفتُ بَينَهُما بِاللّفظِ، إلّا أَنّنِي وَافَقتُ بِينَهُمَا بِالمَعنَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَن صَبَرَ لَم يَجْرِ دَمعُهُ، ومَنْ لَمْ يصبِرْ جَرَى دَمْعُهُ[4].

[1] ينظر: المعرّي، معجز أحمد، ص3/544، والعكبري، التبيان في شرح الديوان، ص4/16.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص522.
[3] وقد أورداهما الواحدي وأبو العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/277، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/1960.
[4] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/277.

– ثانيهُما: أنّها معطوفةٌ على هَواكَ "بادٍ هواك وبكاك"؛ أَيْ: أَنّ بُكَاءَكَ بَادٍ عَلَيكَ مِثلَ هَوَاكَ، نَتِيجَةَ مَا أَرَاه عَلَيكَ مِن عَلَامَاتِ الحُزنِ والاصفِرَارِ، فَهَل بَكَيتَ أَمْ لَمْ تَبْكِ؟

واللطيف في الوجهين السابقين أنّ كلًّا منهما يمثّل معنى قائمًا برأسهِ؛ إذْ إنهما يجريان وسياق القصيدة، ويتناسبان ومقصد الشّاعر، فهذا الاتّساع الدلالي أفضى إلى تعدّد في المعنى، وكلاهما راجح مقبول لا تدافع بينهما، بل تجاور واقتراب يخدم الشّاعر في مقصديّته، ولعل مردّ ذلك هو مرونة الجملة العربيّة أوّلا، ومراعاة الوزن الشعري ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغويةِ ثالثًا، ومناسبة السّياق رابعًا.

(1-4-5)

الحُسنُ يرحلُ كلّما رَحَلَوا ** مَعَهمْ وينزِلُ حيثُما نَزَلوا

في مُقلَتَيْ رَشَأٍ تُديرُهما ** بَدَويَّةٌ فُتِنَتْ بها الحِلَلُ

تَشكو المَطاعِمُ طولَ هِجرَتِها ** وَصُدودَها وَمَنِ الَّذي تَصِلُ[1]

تتَرَدّد كلمة "وصدودَها" ههنا بين مرجعين اثنين، وبذلك فهي تحتمل معنيين نحْويين، وهما:

– الجَرُّ؛ وذلك عَطفًا عَلَى "هِجرَتِها"[2]، وَهَذا يَعنِي أَنَّ المَطَاعِمَ – الأطعمة– تَشكُو هِجرَتَهَا وَصُدُودَهَا عَنهَا، يريدُ أنّ تلك البدويّة قليلة الأكل، فهي لا تصل أحدًا حتى طعامها!؟

– النَّصْبُ؛ وذلك عَطفًا عَلَى "طُولَ"[3]، وَهَذَا يَعنِي صُدُودَهَا الطَّوِيلَ عَنِ المَطَاعَمِ، وَكَذَا عَنِ العُشَّاقِ، فَهَذَا حَالهَا.

ويبدو من الوجهين السابقين أنّ الدلالتين راجحتان غير متدافعتين، فكلتاهما تدلّ على مقصدية الشاعر، والسّياق يحتملهما، وهذا تأكيد أنْ ليس كل تعلّق مفضيًا إلى تعدّد في المعنى، فهذا اتّساع دلالي يخدم المعنى ذاته، وهو شكاية الأطعمةُ من المحبوبة.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص546.

[2] وقد أورد العكبري الوجهين، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/301.

[3] وهو مذهب الشّراح إلا العكبري، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، 3/271، الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/2068، وغيرهم.

(6-4-1)

يَنفُضُ الرَّوعُ أَيدِيًا لَيسَ تَدري ** أَسُيوفًا حَمَلنَ أَمْ أَغلالا

وَوُجوهًا أَخافَها مِنكَ وَجهٌ ** تَرَكَتْ حُسنَها لَهُ وَالجَمالا[1]

وأمّا مَوضِعُ النّظر ههنا فهو تعلُّق كلمة "وُجُوهًا" التي تحتملُ النّصبَ من مرجعين اثنين[2]:

– أولهُما: أنّها معطوفةٌ على "أيديًا"، والتّقديرُ: أَيدِيًا وَوُجُوهًا؛ أَيْ أَنّ المَمدُوحَ سَيفَ الدَّولَةِ يَنفُضُ الرَّوعَ وَالخَوفَ بِيَدَيهِ وَوِجهِهِ، حَتَّى أَنَّهُ يُحوّلُ الوَجهَ مِنَ الحُسنِ إِلى القُبحِ.

– ثانيهما: أنّها منصوبة بإضمارِ فعل، والتّقدير: يُغيّرُ وُجُوهًا؛ وَذَلِكَ بدلالة قوله "ينفض"، أَيْ أَنّ الأَمِيرَ يُغَيّرُ وُجُوهًا بِوَجهِهِ الغَاضِبِ الَّذِي يُخِيفُ مَن حَولَهُ، فَلَا يَبقَى وَجهٌ حَسَنٌ.

ولعلّ الوجهَ الثّاني أظهر وأجلى؛ فهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

(7-4-1)

وَآمَنّا فِداءَكَ كُلَّ نَفسٍ ** وَإِن كانَت لِمَملَكَةٍ مِلاكا

وَمَن يَظَنُّ نَثرَ الحَبِّ جوداً ** وَيَنصِبُ تَحتَ ما نَثَرَ الشِّباكا[3]

ومَوضِع التّمثّل في هذا المثال هو تعلُّق المعطوفِ بغيرِ معطوفٍ في كلمة "وَمَن"، وليس يخفى أنّهُ منصوبٌ بالعطفِ من وجهين:

– النَّصْبُ[4]، عَطفًا عَلَى "كُلَّ"، والتّقدير: "وآمنا فداءك كُلّ من يظنّ.."؛ أيْ: وَكُلّ مَن يَظُنُّ نَثرَ الحَبِّ جُودًا.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص411.

[2] وقد ذكر الشّرّاح الوجهين، ينظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1062، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/142، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/510.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص566. قال ابن جني: مِلاك الشّيء: قِوامُهُ، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/635.

[4] لم يذكر هذا إلا أبو العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/411.

– الجَرُّ[1]، عَطفًا عَلَى "نَفسٍ"، والتّقدير: "كلّ نفْسٍ ومن يظنُ.."؛ أَيْ: وَمن نَفسٍ تَظُنُّ نَثرَ الحَبِّ جُودًا.

والوجهان كما يبدو غير متدافعين، بل جاءا مجيئًا صالحًا يخدم مقصديّة الشّاعر، ويتناسبان وسياق القصيدة.

(1-4-8)

وَحَماها بِكُلِّ مُطَّرِدِ الأَكـ ** عُبِ جورَ الزَمانِ وَالأَوجالا

وَظُبًى تَعرِفُ الحَرامَ مِنَ الحِل ** لِ فَقَد أَفنَتِ الدِماءَ حَلالا[2]

أمّا موضعُ النّظر في هذا المثال فهو تعَلُّق كلمة "ظُبًى" بين مرجعين اثنين، وبذلك فهي تحتمل معنيين نحْويين، فقد تكون:

– مجرورةً؛ وَذَلِكَ عَطفًا عَلَى "مُطّرَدِ"[3]، أَيْ: بِكُلِّ مُطّرِدٍ وَظُبًى حَمَى القَلعَة بِالسُّيُوفِ الَّتِي تَعرِفُ الحَلالَ مِنَ الحَرَامِ.

– منصوبةً؛ وَذَلِكَ عَطفًا عَلَى "الأوجَالا"، أَيْ: حَفِظَهَا مِنَ الظُّلمِ وَالمَخَاوِفِ وَمِنَ السُّيُوفِ.

والباحث أمْيَلُ إلى الوجه الأوّل، فهو أجلى في المدح، وأنسب للسياق، وأقرب للمعنى، وَلَعَلَّ بَاعِثَ التَّعَلُّقِ هَهُنَا هُوَ خَفَاءُ العَلامَةِ الإعرَابِيَّةِ أوّلًا، وتَعَدُّدُ المَرَاجِعِ اللّغَوِيَّةِ ثانيًا.

يظهر مما سبق أنّ تعلّق المعطوف بغير معطوف عليه يفضي في كثير من الأحيان إلى تخلّق مشترك نحْوي في الكلام، وذلك كما ظهر في الأمثلة السّابقة، وهو مما يخلّقه تعلّق الكلم بعضه ببعض في الكلام.

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: اليازجي، **العَرف الطيب**، ص619، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/2128.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص412.
[3] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/146، واليازجي، **العرف الطيّب**، ص427.

(2-4) المطلبُ الثّاني: تعلُّقُ البدل بالمُبدلِ منهُ

قد يتردّد البدل بين مرجعين أو أكثرَ في الكلام، وذلك يقتضي تطابقًا في الفصائل النحويّة؛ إذ لا بدّ من المطابقة في التذكير، أو التأنيث، أو الجمع، أو الإفراد، والحقّ أنّ هذا المبحث قد يفضي تعلّقه بغيرِ مرجعٍ في مشتركٍ نحوي، فتكون الجملة بذلك حمّالة لأكثرَ من معنى نحويّ يحتمله السّياق، ومن ذلك قوله تعالى: {ويقطعونَ ما أمَرَ اللهُ بهِ أنْ يُوصَلَ}[1]، وذلك أنّ المصدر المؤوّل "أنْ يوصل" يحتمل عَودين، أوّلهما: أنه في موضع نصْبٍ على البدل من ما، والتّقديرُ: ويقطعون وصلَ ما أمر الله به، وثانيهما: أنّه في موضع جرٍّ على البدل من الهاء في "به"، والتّقديرُ: ما أمرهمُ الله بوصلهِ[2]، كما قد يحدث تعلّق البدل بغير مبدل منه دون تخلّق مشتركٍ نحْوي في الكلام، وقد بيّن الباحث ذلكم في الأمثلة المشفوعة بعدا:

(2-4-1)

ويَزُدّ عُفرَتَهُ إلى يافُوخِهِ ** حتّى تَصيرَ لرأسِهِ إكليلا

وَتَظُنُّهُ مِمّا يُزَمجِرُ نَفسُهُ ** عَنها لِشِدَّةِ غَيظِهِ مَشغولا[3]

ومِنْ أمثلةِ تعلّق البدلِ بغيرِ مرجعٍ كلمة "نفسُهُ"، فهي موضع استشراف التّعلّق الذي يتردّد بين مرجعين اثنين، وبذلك فهي حمّالة لمعنيين نحْويين، فقد تكون:

– مرفوعةً؛ وذلك كونها فاعل "يزمجرُ"، أيْ أنّ نفْس الأَسَدِ هي التي تزمجر، حتى أنّ من يراه يظنه مشغولا عن نفسه من شدّة غيظه وزمجرته.

– منصوبةً؛ وذلك بدَلا من الهاء في "وتظنّه"[4]، أيْ: كونه مفعولا أوّلَ لِـ تظنُّهُ، والمعنى: أنّك تظنّ ذلك الأسد من تلقاء نفسه ورؤيته لشدة غيظه مشغولا عن نفسه.

ويذهب الباحث مذهب الشّراح، وذلك بترجيح الوجه الثاني؛ ولعل الوجهين متقاربان غير متدافعين.

---

[1] الآية (البقرة:45).
[2] وقد أورد عرار غير مثال في ذلك، ينظر: عرار، مهدي، المشترك اللغوي في التنزيل العزيز، ص291.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص146. وعُفرة الأسَد: شعر رقبته، واليافوخ: قحف الرأس، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/170.
[4] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/239، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2/680.

(2-4-2)

فَما شَعَروا حَتّى رَأَوها مُغيرَةً ** قِباحًا وَأَمّا خَلفُها فَجَميلُ

سَحائِبَ يُمْطِرنَ الحَديدَ عَلَيهِمُ ** فَكُلُّ مَكانٍ بِالسُّيوفِ غَسيلُ[1]

يتجلّى موضعُ التعلّق في هذا المثال في كلمة "سحائبَ"، فهي متعلّقة بمرجعين اثنين تقدّماها، والحقّ أنّها تحتملُ النّصبَ من وجهين، هما:

– أنْ تكون بدلًا منْ "مغيرةً" أوْ من الضّمير في "رأوها"[2]؛ أيْ أنَّ تلك الخُيولَ المُغيرةَ كانتْ سحائبَ تمطر حديدًا على الأعداء، فتغسلهم بمائها الأحمرِ.

– أن تكون بدلًا منْ "قباحًا"[3]؛ أيْ أنّهم كانوا سحائبَ قِباحًا على الأعداء، لا يمطرون عليهم خيرًا؛ بل شرّا بمطرهم الحديديّ القاتل.

ويلاحظ أنّ المعنيين قد جاءا مجيئًا صالحًا، يخدم مقصديّة الشّاعر، فكلاهما يدلّ على مراده، ويتناسب وسياق القصيدة؛ لكنّ الباحث إلى الوجه الأوّل أمْيَلُ؛ ذلك أنّه يتعلّق بالإغارةِ والرؤية، وبذلك فيه زيادة في المعنى، وهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق[4].

(3-4-2)

وَغَلَّسَ في الوادي بِهِنَّ مُشَيَّعٌ ** مُبارَكُ ما تَحتَ اللِّثامَينِ عابِدُ

فَتىً يَشتَهي طُولَ البِلادِ وَوَقتِهِ ** تَضيقُ بِهِ أَوقاتُهُ وَالمَقاصِدُ[5]

أمّا موضِعُ التّعلّق ههنا فهو تعلّق البدلِ بغير مرجعٍ، وذلك في كلمة "فتًى" المترددة بين مرجعين اثنين، فقد تكون:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص356.
[2] وهو قول أبي الفتح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/101.
[3] وهو قو العكبري ابن جني، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/819، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/101.
[4] وقال برفعها على الابتداء الواحدي والمعرّي، وبذلك فهي تخرج مخرج الإخبار، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/341، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1421.
[5] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص320. وغلّس: أخذهم آخر الليل، والمُشيّع: الجريء المُقدم، واللثامين: أي الوجه، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/807.

– بدلًا من "مشيّعٌ"؛ والتّقدير: فتى مشيّع يشتهي طول البلاد[1]؛ يريد وصف الممدوح سيف الدّولة بالشّجاعة والإقدام.

– بدلًا منْ "عابدُ"؛ والتّقديرُ: فتى عابد يشتهي طول البلاد؛ وذلك أنّه عابدٌ زاهدٌ مع شجاعته وإقدامه.

كما يحتملُ "فتى" الرّفع على الابتداء، فيخرج الكلام مخرج الإخبار، أيْ هو فتى يشتهي النفوذ والحُكم، وكذلك تحتمل النّصبَ بإضمارِ فعل، أيْ: "أعني فتًى"، وهذا الاشتراك النّحوي أفضى إليه تعلّق الكلم بغير مرجعٍ لغوي محتمل، ولعلّ مرد ذلك وباعثه هو خفاء العلامة الإعرابية أوّلا، وتطابق الفصائل النحوية والشّعرية ثانيًا، وتعدد المراجع اللغويّة ثالثًا.

(4-4-2)

وَأَغيَدُ يَهوى نَفسَهُ كُلُّ عاقِلٍ ** عَفيفٍ وَيَهوى جِسمَهُ كُلُّ فاسِقِ

أَديبٌ إِذا ما جَسَّ أَوتارَ مِزهَرٍ ** بَلا كُلَّ سَمعٍ عَن سِواها بِعائِقِ[2]

يظهر في هذا المثال الشّعري موضِعٌ آخرُ من مواضع تعلق البدل بغير مُبدلٍ منه، وذلك في تردّد كلمة "أديبٌ" بين مرجعين اثنين تقدماها، وبذلك فهي حمّالة لمعنيين نحْويين، هُما:

– الرّفع؛ بدلًا من "أغيَدُ"[3]، أيْ أنّ الغلام الأغيد الأديب الموصوف ههنا، إذا جسّ أوتاره، أو ضرب على آلته، شغل عقول النّاس دون سواه، بلا عائق أو مانع، يريدُ شدّة ذكائه وبراعته.

– الجرّ؛ بدلا من "عفيفٍ"، أيْ أنّه غلام أديب عفيف؛ فرغم أنّه يسقي الخمور، ويضرب الدّفوف، ويسحر أعين النّاس بأوتاره، إلا أنه عفيف يهواه كل من يراه.

ويلاحظ الباحث أنّ كل وجهٍ له معنى قائم برأسه، يجري مجرى مُراد الشّاعر، متناسبًا وسياق القصيدة، صالحًا غير مدفوعٍ، وهو بذلك الاتساع الدلالي يعمّق المعنى المُراد، ولعلّ باعث التعلّق ههنا هو تطابق الفصائل النحوية من تذكير وإفراد، والفصائل الشعرية من السياقين الحالي والمقالي، والوزن العروضي.

---

[1] وهو قول أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/210.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص394.
[3] وهو قول أبي العلاء، كما أنها تحتمل أن تكون نعتًا لـ أغيد كذلك، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/449.

(5-4-2)

فَجاءَت بِنا إنسانَ عَينِ زَمانِهِ ** وَخَلَّت بَياضاً خَلفَها وَمَآقِيا

نَجوزَ عَلَيها المُحسِنينَ إلى الَّذي ** نَرى عِندَهُم إحسانَهُ وَالأَيادِيا

فَتىً ما سَرَينا في ظُهورِ جُدودِنا ** إلى عَصرِهِ إلّا نُرَجّي التَلاقِيا[1]

وفي هذا الموضِع تتعلّق كلمة "فتًى" بغيرِ مرجعٍ لغوي تقدّمها، وهي بذلك حمّالة لأكثر من معنى نحويّ[2]، وذلك وفْقا لما يأتي:

– النّصبُ؛ وذلك أن يكون بدلًا من "إنسانَ غير زمانه"، أو بإضمارِ بفعل، فيكون التّقديرُ: نقصد فتى، أيْ ذاك الفتى المقصود الذي هرمنا حتى وصلناه والتقينا به.

– الجرّ؛ وذلك أن يكون بدلًا من "إلى الذي"، إلى نجوز المحسنين إلى الفتى الذي يُلاقى عنده الإحسان والنّعم.

– الرّفع؛ وذلك بتقدير محذوف، أيْ هو فتًى ما زلنا نرجو لقاءه في مسيرنا، حتى تلقيناه.

ويبدو فيما سبق الاشتراك النحوي الذي خلّقه تعلّق الكلم بغير مرجع لغوي محتمل، وهذا هو أثر التّعلّق في تعدّد المعنى، واتّساع الدّلالة، كما أن مردّ ذلك هو خفاء العلامة الإعرابية، وتطابق الفصائل النحوية والشّعريّة.

(6-4-2)

وَمَوالٍ تُحيِيهِم مِن يَدَيهِ ** نِعَمٌ غَيرُهُم بِها مَقتولُ

فَرَسٌ سابِقٌ وَرُمحٌ طَويلٌ ** وَدِلاصٌ زُغفٌ وَسَيفٌ صَقيلُ[3]

وأمّا موضع التعلّق في هذا المثال فهو في كلمة "فرسٌ" المحتملة الرفع من وجهين اثنين، هُما:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص443.

[2] وقد ذكر العكبري جميع الوجوه السّابقة، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/288.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص431. والدّلاص: الدرّع، والزّغف: اللينة اللّمس، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/49.

– مِنَ النِّعَم[1]؛ أيْ هذه الفرس وغيرها من النّعم الّتي تقتل أعداءك غيظًا وكمدًا، فهي شاهدة على كرمك وجودك.

– من موالٍ؛ أيْ هذي الفرس والرمح والدلاص والسيف كلها من عبيد الممدوح، التي تفديه إنْ عذله عاذل في جوده ونداه، وهو من قوله بعدًا:

وَإذا العَذلُ في النَدى زارَ سَمعًا ** فَفِداهُ العَذولُ وَالمَعذولُ

ولعلّ الوجه الأوّل أجلى وأظهر، وإنْ كانا قد جاءا مجيئًا صالحًا، أفضى إلى اتّساعٍ في الدّلالة، ومردّ التعلّق ههنا وباعثه تطابق الفصائل النّحوية، وتعدد المراجع اللغوية المحتملة.

(3–4) المطلبُ الثّالثُ: تَعلُّقُ الصّفةِ بغيرِ مَوصُوفٍ

تقدّم قَبلًا أمثلةٌ جلّتْ باعثًا من بواعثِ تعدّد المعنى، واتّساع الدّلالة، وهو التّعلّق، وموضع من مواضعِهِ، وهو البدل والمبدل منه، وفيما يأتي بيانٌ خائض في التّعلّق نفسِهِ، ولكنْ في موضعٍ آخرَ، وهو تَعلّق الصّفةِ بموصوفها، فقد تكون الصّفة متعلّقةً بأكثرَ من موصوفٍ؛ وذلك أنه تقدّمها موصوفان يتطابقان وفصائلها النّحوية، كالجنس، والعدد، والحالة الإعرابيّة، فيتخلّق بذلك تعدّد في المعنى، وتعدّد في المُتعلّقات بها، وبذلك تغدو الكلمة حمّالة لغير معنى وَفقا للمرجع المتعلّق به، وقد ورد ذلك في شعر أبي الطّيب المتنبي، وذلك على النّحوِ الآتي:

(3–4–1)

فَلَمْ أرَ بدْرًا ضاحِكًا قبلَ وجهِهَا ** ولمْ ترَ قَبْلي مَيّتًا يتكَلَّمُ

ظَلومٌ كَمَتنَيها لِصَبٍّ كَخَصْرِها ** ضَعيفِ القُوى مِن فِعلِها يَتَظَلَّمُ[2]

آنَ النّظرِ في كلمَةِ "ضعيفِ" يتّضحُ أنّها صفَةٌ تقّدمها غيرُ موصوفٍ، وهي صالحةٌ في سياقها لأنْ تعودَ عليهم، فقد تكون عائدةً على "المتن"، وقد تكونُ صفةً عائدةً على "صَبٍّ"، كما أنّها قد تعودُ على "خصرها"، وهي، في الأحوال الثلاثة، مجرورة، وذلك وَفقًا لما يأتي:

[1] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/586، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/154، وابن جني، **الفَسر**، ص3/49.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص113.

– المتن؛ والتّقديرُ: "كمتنيها ضعيفِ القوى"، واصَفا متن محبوبته بضعفِ القوى.

– الخصر؛ والتّقديرُ: "كخصرها ضعيفِ القوى"[1]، وبهذا يصف الخصر بالضّعف، وهو دلالة على النّحول، وبذلك فهي إشارة للشوق والحُب؛ فالشّوقُ حيثُ النّحولُ.

– الصَّبّ[2]؛ والتّقديرُ: "لصَبٍّ ضعيفِ القوى"، أيْ أنّ الشّاعر العاشق صبٌّ ضعيف القوى، يتظلّم من فعله تلك المحبوبة به، فهو يصف نفسه ههنا بالضّعف.

ويظهرُ أنّ المرجعين الأوّلين يشيران إلى كون جسم محبوبة الشاعر ضعيفَ القوى، أمّا الوجه الثّالث فإنّ الضّعيف هو الصبّ العاشق، أيْ الشاعر المتنبي، الذي قد ظلم نفسه في حب هذه الفتاة كما ظلم مَتْنُها خَصْرَها، والباحث يميل إلى الوجهِ الأخير، على أنّ الوجوه الثلاثة تتجاور ولا تتنافر، والظّاهرُ أنّ بواعث التّعلّق ههنا تطابق الفصائل النّحوية، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة.

(2-4-3)

إِنَّ النُفوسَ عَدَدُ الآجالِ ** سَقيًا لِدَشتِ الأَرزُنِ الطُّوالِ[3]

يتجلّى موضِعُ التّعلّق في هذا البيت في كلمة "الطّوالِ"، فهي صفةٌ تقدّمها مرجعان اثنان، وقد جاءت مجيئًا سياقيّا صالحًا لأنْ تعود عليهما، فقد تكون صفةً:

– مِن الآجالِ؛ والتّقديرُ: "الآجالِ الطّوالِ"، ليصبح المعنى: أنّ الآجال مهما طالتْ، فإنّ أنفُسَها محتومة، فكأنه دعاء لطول الأجل؛ إلّا أنّ هذا الوجه يبعد، إذْ إن الشاعر ليس في صدد المدح.

– مِن الأرزُنِ؛ والتّقديرُ: "الأرزنِ الطّوال[4]"، وهذا يعني أنّ الأرزن وهو الشجر طويلٌ جدًّا، وبذلك فالشّاعر يدعو لها بالسّقيا. وكما يبدو فإن الوجهين غير متدافعين، والأرجح عند الباحث الوجه الثاني، فهو للسياق أقرب، وللمعنى أنسب.

---

[1] وهو قول أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/41.
[2] ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الدّيوان**، ص4/82، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2/556.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص562. ودشت الأرزن: موضِع بشيراز، والدشت: الصحراء، والأرزن: الخشب، والطُّوال: مبالغة الطول، ينظر: اليازجي، **الغرف الطّيب**، ص614.
[4] وهو مذهب الشرّاح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/315، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص4/387.

(3-4-3)

وَلّى صَوارِمَهُ إكذابَ قَولِهِمِ ** فَهُنَّ أَلسِنَةٌ أَفواهُها القِمَمُ

نَواطِقٌ مُخبراتٌ في جَماجِمِهِم ** عَنهُ بِما جَهِلوا مِنهُ وَما عَلِموا[1]

وأمّا موضِعُ التّمثّل ههنا، فهو تردد الصّفة في "نواطقٌ" بين أكثرَ من مرجعٍ لغوي محتمل، وهي حمّالة في سياقها لأنْ تتعلّق بهم، فقد تقّدمها غير موصوفٍ كما يأتي:

-أولّها: ألسِنةٌ[2]؛ والتّقديرُ: "ألسنة نواطق في جماجم الأعداء"، فقد جعل الصّوارم ألسنةً تتكلّم في ضربها للأعداء، مخبرةً عن الأمير الممدوح سيفِ الدّولة، بما جهلوه وما علموه.

-ثانيها: أفواهُها؛ والتّقديرُ: "أفواه نواطق في جماجم الأعداء"، وذلك أنّ رؤوس الصّوارم تلك، تنطق بسجايا الأمير وفضائله، فالسّيوف في مقام الأفواه تتكلّم بفعلها وضربها، مخبرةً عن مجده.

-ثالثها: صوارمُهُ[3]، والتّقديرُ: "صوارمهُ نواطق.."، وذلك أنّ سيوفه تخبر بضربها الأعداء عن قوة الأمير، فهي تنطق بأفعالها بما يعرفون عن الأمير وما يجهلون.

ويلاحظ مجيء الوجوه الثلاثة مجيئًا سياقيّا صالحًا، حيث يمثّل كلّ منهم معنى قائمًا برأسه، خادمًا لمقصديّة الشّاعر ومراده، فالدلالات السابقة تتلاقى ولا تتجافى، ولعل مردّ التّعلق ههنا هو تطابق الفصائل النّحوية والشّعرية أوّلا، ومراعاة الوزن العروضي ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية ثالثًا.

(4-4-3)

أتاني رسولُكَ مُستعجِلًا ** فلبّاهُ شعري الّذي أذخَرُ

ولو كان يومَ وغىً <u>قاتمًا</u> ** للبّاهُ سيفيَ والأشقرُ[4]

أمّا تعلّق الصفة "قاتما" في هذا البيت الشّعري، فقد تقدمها غير مرجعٍ:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص420.
[2] وهو قول البرقوقي، ينظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1341.
[3] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1628، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/16.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص354.

– صفة لِـ يومَ[1]؛ والتّقديرُ: ولو كان يومًا قاتمًا، وذلك يعني لو كان حال ذلك اليوم قاتما شديد الغبار، لكان الشّاعر ملبيّا الأمير بسيفه وخيله الأشقر، يريدُ أنّه يلبّيه شعرًا وحربًا، قولا وفعلا.

– صفة لِـ سيفيَ؛ والّتقديرُ: "للباه سيفي قاتمًا"، أيْ لو كان يوم وغى للبّاه سيفي قاتما أو قائمًا[2]، وبذلك فهو يفيد استعداد الشّاعر للمشاركة في الحربّ مشهرًا سفيه ملبيّا لنداء الأمير.

– صفة لِـ وغى؛ والتّقديرُ: ولو كان وغًى قاتمًا، أيْ لو كانت الحرب قاتمة لما تشهده من حدّة القتال، لكان الشّاعر ملبيًا الأمير كذلك؛ لكنّ هذا الوجه مرجوح؛ إذْ إنه على هذا يجرّ الصفة وهي في موضع نصب، كما أنّه لا يصح وصفًا للوغى؛ لأنّ الوغى الحرب، وأصله الصوت[3].

ويبدو مما سبق أنّ تعلّق الكلم بعضه ببعضه يحتاج تطابق الفصائل النّحوية والشّعرية، وذلك كما بدا في الوجه الأخير الذي تعذّر تعلّقه نحوًا ومعنى، ولكن يبقى الوجهان الأوّلان محتملين، وإنْ كان الباحثُ أمْيَلَ إلى الوجه الأوّل؛ إذْ هو المرجع الأقرب، وهو بالسياق أليق، وبالمعنى ألصق، واتّضح تطابق الفصائل النحوية فيهما، وتقديم والكلام وتأخيره مراعاة للوزن، وتعدد المراجع اللغوية المحتملة، وتلكم بواعث التّعلق ههنا.

(3-4-5)

سَقَتني بِها القُطْرُبُّلِيَّ مَليحَةٌ ** عَلى كاذِبٍ مِن وَعدِها ضَوءُ صادِقِ

سُهادٌ لِأَجفانٍ وَشَمسٌ لِناظِرٍ ** وَسُقمٌ لِأَبدانٍ وَمِسكٌ لِناشِقِ[4]

أمّا موضِعُ النّظر في هذا المثال فهو تعلّق كلمة "سهادٌ.." بمرجعين اثنين تقدّماها، وهُما[5]:

– القطرُبليّ؛ أيْ الخمرُ[6]، وهذا يعني أنّ الخمر اجتمعت فيها الصفات الأربع، فهي سهاد شاربها، وشمس لناظرها، وسقم لشاربها، ومسك لناشقها.

---

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1406، واليازجي، **العَرف الطّيّب**، ص368.
[2] وهي رواية أبي العلاء المعريّ، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/326.
[3] ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/39، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/93.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص393.
[5] وقد أورد الوجهين غير شارح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1530، والمعرّي، **معجز احمد**، ص3/447، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/319.
[6] وهي الخمر نسبة لبلدة قطربّل، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/447.

– المليحة؛ أي المحبوبة، وهذا يعني أنّ المحبوبة تفعل به الصفات الأربع، فهي تسهد أجفانه شوقًا، وتملأ عينها جمالا، فهي شمس عينيه ونورهما، وسقم لبدنه؛ إذ إنها تذيبه بحبها شوقا وحبّا، ورائحتها مسك، فهي طيّبة البدن.

واللطيف في الوجهين السابقين أنهما جاءا مجيئا سياقيا صالحًا، فهما محتملان غير متدافعين، يتممّان مراد الشاعر، ويخدمان مقصديّته، ولعلّهما يرجحان ويتناسبان وسياق القصيدة، فربما أرادهما معًا، وهذه اللفتة المعجبة هي أثر تعلّق الكلم بعضه ببعض، ومردّ ذلك إلى تطابق الفصائل النحوية والشّعريّة، وتقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي، وتعدد المراجع اللغوية المحتملة.

(6-4-3)

يا حادِيَيْ عِيرِها وأحسَبُني ** أُوجدُ مَيْتًا قُبيلَ أفقِدُها

قِفا قَليلاً بِها عَلَيَّ فَلا ** أَقَلَّ مِن نَظرَةٍ أُزَوِّدُها[1]

ثَمّ موضِعٌ آخرُ من مواضع تعلّق الصفة بغير موصوفٍ في هذا المثال فقد تعلقتْ كلمة "قليلًا" بمرجعين اثنين تقدّماها، وكلاهما غير ظاهر في الكلام، بل يفهمان من السياق والنظم، وذلك على النّحو الآتي[2]:

–أولهما: أنّها صفةٌ لِظرفٍ محذوف؛ والتّقديرُ: زمانًا قليلًا؛ أيْ قِفا يا حاديَي العير، زمانًا قليلًا أمام هذه المرأة التي لا أقدر على وصالها، فلعلّي أتزوّد منها بنظرةٍ تذهبُ شوقي وتخفف كمدي، هذا إذا لم أكنْ ميتًا قبيل النّظر إليها.

–ثانيهما: أنّها صفة لمصدر الفعل الذي هو "قفا"؛ والتّقديرُ: قِفا وقوفًا قليلًا؛ أيْ اجعلا وقوفكما قليلًا، فالنظرة كفيلة من هذه المرأة أن تطفأ النار التي تندلع في داخلي شوقا ولوعة، إذا لم أكنْ ميْتًا قبل ذلك، وهو ما بيّنه في عقب البيت، إذْ قال:

فَفي فُؤادِ المُحِبِّ نارُ جَوىً ** أَحَرُّ نارِ الجَحيمِ أَبرَدُها

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص8.
[2] ولم يذكر هذين الوجهين إلا أبو العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/17.

ويظهر مما سبق تدافع الدلالة في الوجهين السابقين، ففي حين يدلّ الوجه الأوّل على الوقوف زمانا قليلًا أمام الرّكب، يشيرُ الثاني إلى الوقوف مدّة، فكأنّه بهذا أراد وقتًا أطول في الوقوف، ولعل الوجهين محتملان راجحان، وكلّ منهما قائم برأسه، يخدم مقصدية الشّاعر ومراده، ولعل مردّ ذلك وباعثه هو مرونة الجملة العربية، وتطابق الفصائل النحوية والشّعرية، وتعدّد المراجع اللغوية.

المَبحَثُ الخَامِسُ

تَعَلُّقُ المُسْتَثنَى بِالمُسْتَثنَى مِنْهُ

(1-5) تَعَلُّقُ المُستثنى بالمستثنى منه

ومن حالات تعلّق الكلم بعضِهِ ببعضٍ ما يحدث من تعلّق المستثنى بغيرِ مستثنى منه، ولعلّ باعث ذلك هو مُرونة تركيب الجُملة العربيّة، وتقديم الكلام وتأخيره وَفقًا لما يقتضيه الوزن العروضيّ، وذلك مع مراعاة السّياق بشقيه: الحالي والمقالي، فليس كلّ استثناء يتحمل العَود على غير مرجع، وقد وقع ذلك في شعر أبي الطّيب المتنبي في غير موضع، وفيما يأتي فضلُ بيانٍ:

(1-5-1)

لَو لَم تَكُن تَجري عَلى أَسيافِهِ ** مُهجاتُهُم لَجَرَت عَلى إِقبالِهِ

لَم يَترُكوا أَثَرًا عَلَيهِ مِنَ الوَغى ** إِلّا دِماءهُمُ عَلى سِربالِهِ[1]

وموضع التّمثّل ههنا هو تعلّق المستثنى بغير متعلَّقٍ به، وذلك في كلمة "دماءهم" في البيت السابق، ووجهُ القول فيه يتردّد بين مرجعين اثنين، فقد يكون:

– استثناءً مِن "لَوْ لَمْ تَكنْ تَجرِي إِلّا دِمَاءَهُمُ.."؛ أَيْ: لَو أَنَّ دِمَاءَهُم لَم تَكنْ تَجرِي عَلَى أَسيَافِهِ، لَكَانَت أُهرِقَت مِن إِقبَالِهِ.

– أو استثناءً من "لَمْ يَترُكُوا أَثَرًا إِلّا دِمَاءَهمُ..[2]؛ أَيْ: أَنَّ أَعدَاءَهُ فِي الحَربِ لَم يَقدِرُوا أَنْ يَفعَلُوا لَهُ شَيئًا، إِلَّا أَنَّهُم تَرَكُوا آثَارَ دِمائهم عَلَى ثَوبِهِ، وَذَلِكَ دِلَالَةً عَلَى قَتلِهِم.

وَيُلَاحِظُ البَاحِثُ هَهُنَا تَقَارُبَ الدِّلالَتَينِ فِي الوَجهَينِ السَّابِقَينِ، وَإِنْ كَانَ الوَجهُ الأَوَّلُ فِيهِ مَا لَيسَ فِي الثّانِي، فَقد جَعَلَ إِقبَالَ الأَمِيرِ سَبَبًا فِي قَتلِ الأعدَاءِ خَوْفًا وَرَهبَةً، وهو أوقع في النّفس، وأعلى في المدح من الوجهِ الثّاني، ولعلّ مردّ التّعلّق وباعثه هو تقديم الكلام وتأخيره أوّلا، ومرونة الجملة العربيّة ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغويّة ثالثًا.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص286.

[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/110، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/62.

(2-5-1)

يَقسِمُ الفارِسَ المُدَجَّجَ لا يَسـْ ** لَمُ مِن شَفرَتَيهِ إلّا بِدادُه[1]

يتجلّى موضِعٌ آخرُ من مواضع تعلّق المُستثنى بِغيرِ مُستثنًى مِنهُ في هذا المثال، وذلك في كلمةِ "بِدادُهُ" المتردّدة بَينَ مَرجِعَينِ اثنَينِ، هُما:

-أولهما: القِسْمَةُ؛ والتّقديرُ: "يَقسِمُ الفَارِسَ إلّا بِدادُهُ"، وَهَذَا يَعنِي أَنَّ المَمدُوحَ إِذَا ضَرَبَ الفَارِسَ المُدَجَّجَ قَسَمَهُ مَع فَرَسِهِ إِلى قِسمَينِ، بِاستِثنَاءِ بِدَاده، وَهُوَ قِطعَةٌ بِجَانِبِ السَّرْجِ؛ يُرِيدُ شِدَّةَ ضَربَتِهِ وَنُفُوذِها[2].

-ثانيهما: السَّلَامَةُ؛ والتّقديرُ: "لَا يَسلمُ إلّا بِدَادُهُ"، وَهَذَا يَعنِي أَنَّهُ لَا يَسلَمُ مِنَ الفَارِسِ شَيءٌ إلّا بِدَادُهُ ذَاكَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَطَرِّفًا عَلَى أَحَدِ جَنبَي سَرجِ الفَرَسِ، فَلِهَذَا سَلِمَ.

وكَمَا يظهرُ هَهُنَا فَإِنَّ الوَجهَينِ يَلتَقِيَانِ، وَيتجاوران في وَصفِ المَمدُوحِ بِالقُوَّةِ الشَّدِيدَةِ، ويتناسبان وسياق القصيدة، فكلّ معنى منهما قائم برأسه، خادمٌ لمقصديّة الشّاعر، ومردّ التعلّق وباعثه تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي، وَفقًا لمُراد الشّاعر.

(3-5-1)

وَعادَت فَظَنّوها بِمَوزارَ قُفَّلًا ** وَلَيسَ لَها إِلّا الدُّخولَ قُفولُ[3]

أمّا موضِع النّظر في التّعلق في هذا البيت فهو تعلُّق كلمة "الدّخولَ" بغير مرجعٍ تقدّمها، وذلك وَفقًا للتّقْدِيمِ والتّأَخِير فِي الجُمْلَةِ كَمَا يأتي:

- استِثنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ "الواوِ" فِي قَولِهِ: "فَظَنُّوهَا إلّا الدّخُول"؛ أَيْ: أَنَّهُم ظَنُّوا وَتَوَقَّعُوا كُلّ شَيءٍ، إلّا أَنْ تَرجعوا وَتَدخُلُوا مَرَّةً أُخرَى؛ لِأَنَّهُم ظَنُّوكُم رَاحِلِينَ.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص528. والبِداد: قطعة جانب سرج الحصان، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1118.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص550، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص4/296، وغيرهما.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص357. وموزار: موضع ببلاد الرّوم، والقفول: الرجوع، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/101.

– استِثنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ "هَا" فِي قَولِهِ: "فَظَنّوهَا إلّا الدّخُولَ"؛ أَيْ: أَنَّهُم ظَنُّوا الخَيلَ عَائِدَةً قُفّلًا، وَلَم يَتَوَقَّعُوا أَنْ تَرجِعَ لِلدّخُولِ عَلِيهِم.

– استِثنَاءٌ مِنَ القُفُولِ فِي قَولِهِ: "ليسَ لَهَا القُفُول إلّا الدّخُول"؛ أَيْ: فِي حِينِ ظَنَّ الرُّومُ أَنَّكَ وَجَيشَكَ قَد عُدتُم أَدرَاجَكُم، رَجَعتُم عَلَيهِم، لِعِلمِكُم أَنَّ الدُّخُولَ إِلى بِلَادِهِم هُوَ مُرَادُكُم[1].

وَرُبَّمَا تَختَلِفُ الدِّلَالَات فِيمَا سَبَقَ، وَلَعَلَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ الوَجهَ الأَخِيرَ لِمُنَاسَبَتِهِ سِيَاق القَصِيدَة، وَلَكِنّ الوُجُوهَ الثّلاثَةَ جاءتْ مجيئا صالحًا، فهي مُحتَمَلَةٌ رَاجِحَةٌ، وهذا الاتّساع الدلالي الذي أفضى إليه تعلّق الكلم بعضهِ ببعض، أسفر عن تعدّد في المعنى، ومردّ ذلك تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي أوّلا، ومرونة الجملة العربية ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية الّتي يحتملها السّياق ثالثًا.

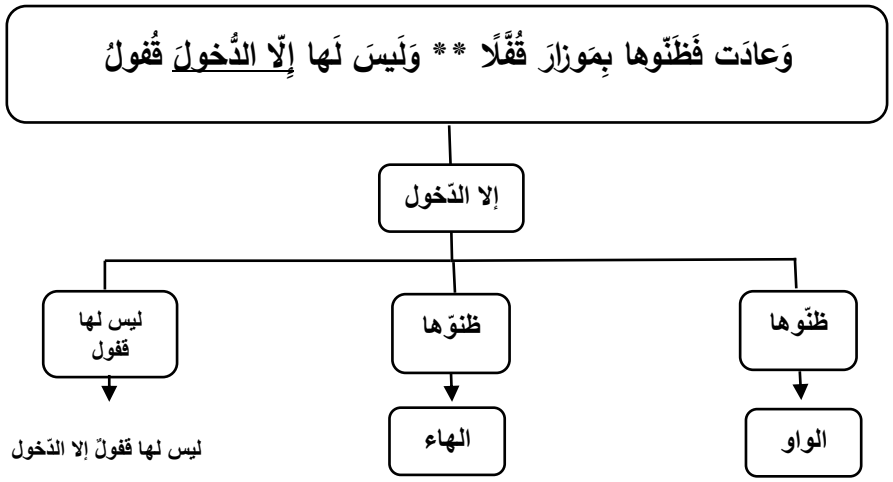

(4-5-1)

وَما هِيَ إِلّا خَطرَةٌ عَرَضَت لَهُ ** بِحَرّانَ لَبَّتها قَنًا وَنُصولُ[2]

يتجلّى مَوضِع التّمثّل في هذا البيت في كلمة "خَطرَةٌ"، فهي مُتعلّقة بمرجِعَينِ اثنَينِ تقدّماها، فقد تكون:

[1] وهذا مذهب الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/819، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/342.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص356.

– استثناء من "عرضت"، والتّقديرُ: "ومَا عَرضَتْ إلّا خَطرةٌ"[1]؛ أَيْ: أَنّ الحَربَ مَا ظَهَرت إلّا خَطرَة وَفَجأَة دُونَ تَخطِيطٍ. – استثناء من "لبّتها"، والتّقدير: "وَمَا لبَّتها إلّا خَطرَةٌ"؛ أَيْ: أَنَّ القَنَا وَالنُّصُولَ مَا لَبّتْ وَاستَجَابَت لِلحَربِ، إِلَّا خَاطِرًا خَطَرَ فَاستَجَابُوا.

والوجهانِ متقاربان غير متدافعين، فكلاهما يدلّ على مدح الأمير، ويجري مجرى سياق القصيدة في المدح، ويميلُ الباحثُ إلى الوجهِ الأوّل الذي يومئ بقدرة الأمير وقوّته، فهو إذا خطر خاطرٌ بباله اجتاح بلاد الرّوم، والقنا والنّصول تلبّي إرادته.

(5-5-1)

وَظَنّهِم أَنَّكَ المِصباحُ في حَلَبٍ ** إذا قَصَدتَ سِواها عادَها الظُلَمُ

وَالشَمسُ يَعنونَ <u>إِلّا أَنَّهُم جَهِلوا</u> ** وَالمَوتَ يَدعونَ إِلّا أَنَّهُم وَهَموا[2]

يظهرُ في موضعِ التَّعَلُّقِ هذا تردّد المستثنى في "إلّا أَنَّهُمْ جَهِلُوا" بغير مستثنى منه، فثمّة غير مرجعٍ لغوي يتحمله السّياق، وذلك وَفقا لما يأتي:

–أولها: أنّها استثناء من الظّنّ، والتّقدير: وَظَنّهُم إلّا أَنَّهُمْ جَهِلُوا، أي أنّهم ظنوا أنك المصباح، لكنّك الشّمس حقيقةً، فكان ذلك جهلا منهم.

–ثانيها: أنّها استثناء من العَود، والتّقدير: عَادَهَا الظُّلْمُ إلّا أَنَّهُمْ جَهِلُوا، أيْ أنهم جهلوا بعود الظلم إلى حلب إذا غادرها الأمير؛ لأنه شمسها ومبعث نورها، فكان ذلك جهلا منهم.

–ثالثها: أنّها استثناء من القصد، والتّقدير: إذا قصدت سواها إلّا أنّهم جهلوا، أيْ أنّهم جهلوا بظنّهم أنك قد تقصد غير حلب؛ لأنّك نورها وشمسها، فكان ذلك جهلا منهم.

–رابعها: أنّها استثناء من العناية[3]، والتّقدير: يعنون إلّا أنّهم جهلوا، أيْ أنّهم جهلوا بما قالوا سابقًا، فهم يعنون أنّك الشّمس تملأ نورك الأرجاء، وأنّك الموت لا يمتنع منك أحد.

---

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/339، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/100.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص420.
[3] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/547، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/18.

ويلاحظ أنّ الوجوه السابقة قد جاءت مجيئا صالحًا خادمًا لمقصدية الشّاعر، واللطيف في الأمر أنّ كلّ وجهٍ منهم يفضي إلى معنى قائمٍ برأسه، حيث تلتقي الدلالات فيما سبق خادمة مُراد الشّاعر، وهو تبيان قوّة الأمير، ولعل الباحثُ أمْيلُ إلى الوجه الأخير، فهو أدلّ وأجلى؛ إذْ يحتمل الدلالات السّابقة، ولعلّ مردّ التعلّق ههنا هو مرونة الجملة العربيّة، وتعدد المراجع اللغوية.

(6-5-1)

وَكُلُّ أَنابيبِ القَنا مَدَدٌ لَهُ ** وَما تنكُتُ الفُرسانَ إِلّا العَوامِلُ[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّقِ ههنا فهو تردّد المستثنى في "إلا العوامِلُ" بمرجعين اثنين تقدماه، فقد تكون:

– استثناء من المدد، والتّقدير: مددٌ إلّا العواملُ؛ أيْ أنّ كلّ الرّماح تمدّ الأمير سيف الدّولة، وتكون من أعوانه إلّا العوامل، وهي ما يلي سنان الرّمح، فهي ليستْ كذلك، وعلى هذا يكون المعنى عجزًا وتقصيرًا من الأمير، ولا يتناسب هذا مع مقام المدح الذي هو فيه.

– استثناء من "تنكتُ"، والتّقدير: ما تنكتُ إلّا العواملُ؛ أيْ ما تنخز الأنابيبُ الفرسانَ إلا تلك العوامل، أيْ أنّ الرماح يعاون بعضها بعضًا، فتكون بذلك الطّعنة، وكذلك القبائل مدد للأمير الممدوح، وعلى هذا يكون المعنى مدحًا ومتمّما لسياق القصيدة[2].

ويلاحظ ههنا اتّساع الدلالة فيما سبق، حتى وصل إلى التّنافر، وهذا أثر التّعلّق في الكلام، ولا يذهب الباحث إلا إلى الوجهِ الثاني، فهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

(7-5-1)

تَجَمَّعَ فيهِ كُلُّ لِسنٍ وَأُمَّةٍ ** فَما تُفهِمُ الحُدّاثَ إِلّا التَراجِمُ[3]

ثمّة معنيان نحْويان للمستثنى في كلمة "التّراجمُ" التي تقدّمها مرجعان اثنان، تحتمل العَودَ عليهما، وبذلك فهي إمّا منصوبة إذا ما تعلّقت بـ تجمّعَ، أوّ أنّها مرفوعة إذا ما تعلّقت بـ تُفهم، وذلك كما يأتي:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص378. والعوامل: عامل الرّمح، أيْ صدره؛ لأنه الذي يعمل به، والنّكتُ: هو الوخز، ينظر: ابن جني، الفَسر، ص2/846.

[2] وهو مذهب الشراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/1483، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/402.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص487.

– النّصب، استثناء من "تجمّعَ"، والتّقديرُ: تجمّعَ في الجيش كلّ لسان إلا التّراجم؛ أيْ: تجمّع في هذا الجيش المهول الموصوف من كل اللغات والأعراق، وقد خلا من التراجم، فيكون المعنى: أنْ لا تفاهم بينهم إلّا بالإيماء والقتال.

– الرّفع، استثناءً من "تفهم"، والتّقديرُ: فما تُفهمُ إلّا التّراجِمُ[1]؛ أيْ: لا تُفهَمُ أحاديث هذا الجيش المكوّن من كل عرقٍ ولسان؛ إلّا إذا فسّر المترجمون، أي أنه جيش من كل حدب وصوب، لا يفهمون على بعضهم إلا بالترجمة.

ويلاحظ تنافر المعنى بين الوجهين السابقين حتى تخلق معنى جديد، فالوجه الأوّل نفى وجود التّراجم، وجعل التّفاهم بالقتال والضّرب، أما الثاني فأشار بوجود التراجم، وأنهم المفسّرون لهذا الجيش العرمرم، وربما يكونُ الوجهان محتملين، إلّا أنّ النّصب في الأوّل لا يتماشى مع ضوابط القصيدة، فهو وإنْ صحّ معنى فلا يصح نظْمًا؛ إذْ الشّاعر قافيته الرّفع، وبذلك فإنّ الوجه الثاني هو أنسب للسياق، وأقرب للمعنى، ويحتمله السّياق والنظم، ومردّ ذلك كلّه هو مراعاة الوزن العروضي والضوابط الشّعرية أوّلا، ومناسبته للسّياق ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية ثالثًا.

(8-5-1)

أَتى الظُّعنَ حَتّى ما تَطيرُ رَشاشَةٌ ** مِنَ الخَيلِ إِلّا في نُحورِ العَواتِقِ[2]

أمّا موضِعُ التّعلّق في المستثنى في "إلا في نحور.." فهو متردّد بين مرجعين اثنين، هُما:

– استثناء من الإتيان؛ والتّقدير: أتى الظُّعنَ إلّا في نُحور العواتقِ؛ أيْ أنّ الأمير سيف الدّولةِ، قد أتى على هؤلاء القوم من بني كلاب حتى أنّه وصل النّساء في هوادجهن؛ لكنّه لم يقترب من عواتق نسائهم وحرائرهم، إجلالًا لنفسه، فلهن الصّون والحماية.

– استثناء من التطاير؛ والتّقدير: ما تطيرُ رشاشةٌ إلّا في نحورِ العواتق[3]؛ أيْ أنّ الأمير سيف الدّولةِ، قد أتاهم حتى وصل إلى نسائهم، وتطايرتِ الدّماء من كلّ مكان حتى أنه وصل إلى نحور العواتق وهتكها، وهذا دليل على شدة البطش والإثخان فيهم.

---

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/385، واليازجي، **العَرف الطّيب**، ص404.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص395. والظُّعن: جمع ظعينة، وهي المرأة في هودجها، والرّشاش: ما تطاير من الدم مع الطّعنة، والعواتق: النساء الأبكار، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص2/513.
[3] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/455، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1538.

ويبدو مما سبق كيف تخلّق معنيان اثنان راجحان من تعلّق الكلمِ بعضه ببعضٍ، ولعلّ مردّ هذا وباعثه هو تردد الكلام بين أكثرَ من مرجع لغويّ محتمل، إلّا أنّ الباحث يرجح الوجه الثاني دون الأوّل، ولو كان في الأوّل شيء من الفضيلة في الكَفّ عن النساء، إلا أن المقام مقام حرب، كما أنّه الأنسب لسياق القصيدة، فقد سبق هذا البيت قوله:

تُخلّيهم النّسوانُ غيرَ فوارِكٍ ** وهم خَلَّوا النّسوانَ غيرَ طوالقِ

يُفرّقُ ما بين الكُماةِ وبينها ** بطَعنٍ يُسلّي حَرُّهُ كلَّ عاشقِ

(9-5-1)

فَاغتَظ بِقَومٍ وَهشوذُ ما خُلِقوا ** إِلّا لِغَيظِ العَدوِّ وَالحاسِدْ[1]

وفي هذا البيت يتردّد المستثنى "إلا لغيظ العدو" بين مرجعين اثنين يحتملهما السّياق، فهو إمّا أنّه متعلّق بـ اغتظ، أو أنّه متعلّق بـ ما خُلِقوا، وبذلك يكون المعنى كما يأتي:

– استثناء من الغيظ؛ والتّقديرُ: فاغتظ بقوم إلا لغيظ العدو؛ أيْ اغتظ يا وهسوذان بقوم الممدوح آل بُويه، الذين وجدوا لغيظ الأعداء.

– استثناء من الخَلق؛ والتّقديرُ: ما خلقوا إلّا لغيظِ العدوّ[2]؛ أيْ أنّ قومك أيّها الممدوح ما خلقهم الله إلا ليهزموا الأعداء، ولذلك فليغتظ وهسوذان.

ولعلّ الباحث لا يذهب إلا إلى الثاني، فالأوّل ضعيف مرجوح، أمّا الثاني فهو الأليق للسياق، والألصق بالمعنى، ولا تكلّف في تأويله، وهو مراد الشّاعر.

(10-5-1)

فَما تَقَلَّدَ بِالياقوتِ مُشبِهُها ** وَلا تَقَلَّدَ بِالهِندِيَّةِ القُضُبِ

وَلا ذَكَرتُ جَميلاً مِن صَنائِعِها ** إِلّا بَكَيتُ وَلا وُدٌّ بِلا سَبَبِ[3]

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص553. وهشوذ او وهسوذ تريخم "وهسوذان" وهو المهزوم من عضد الدولة ههنا، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1192/1.

[2] وهو قول الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص4/338، والبرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، ص517.

[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص435.

وليس يخفى أنّ موضع التّعلّق ههنا هو تردّد المستثنى في "إلا بكيتُ" بين عاملين اثنين تقدماه، فقد تكون:

– استثناء من التّقلّد؛ والتّقديرُ: فما تقلّد... إلّا بكيتُ؛ أيْ أنّه ما تقلّد أحد من النساء بالحُليّ مثلما تقلّدت، وإذا رأى الشّاعر ذلك بكى بسبب تذكره إياها.

– استثناء من الذّكر؛ والتّقديرُ: ولا ذكرتُ جميلا إلّا بكيتُ[1]؛ أيْ ولا ذكرتُ شيئا من فضائلها إلا بكيتُ شوقًا لها ولفقدها.

ويلاحظ الباحث ههنا أن تباين الدلالتين يؤدي إلى تعمّق في المعنى، فالشاعر إذ امتنع عن رؤية النساء بدأت الذكرى تبكيه، فهو لا ينفكّ بين الحالتين يبكي ذكراها؛ وهذا اللطيف في الأمر، أنّ كل وجهٍ منهما قائم برأسه، يخدم مقصديّة الشّاعر، فكلاهما دالّ على المُراد، فهما راجحان وإنْ تدافعا، ولعلّ مردّ ذلك هو التركيب اللغوي للجملة الشّعرية الذي يسمح به مرونة الجملة العربية، بمراعاة الوزن العروضي، والتوافق السّياقي، ومن ثَمّ تعدّد المراجع اللغوية.

(11-5-1)

تَرَفَّعَ عَن عَونِ المَكارِمِ قَدرُهُ ** فَما يَفعَلُ الفَعلاتِ إِلّا عَذارِيا[2]

وأمّا موضع التّمثل ههنا فهو تعلّق المستثنى بغير مستثنى منه، وذلك في "إلا عذاريا" التي تحتمل العَود على مرجعين اثنين، فقد تكون:

– استثناء من التّرفع؛ والتّقدير: ترفّعَ عن المكارم إلّا عذاريا؛ أيْ أنَّ الممدوح كافورًا ترفّع عن المكارم المعروفة، إلا تلك التي لم يسبق إليها[3]، وكأنّ الكلامَ بهذا يخرج مخرج الاستهزاء، فهو وإنْ احتمل وجهًا في المديح، فكذلك يحتمل الهجاء؛ بل الهجاء أقرب.

– استثناء من "ما يفعل"؛ والتّقدير: فما يفعل الفعلات إلا عذاريا؛ أيْ أنه لا يفعلُ شيئا قد سُبق إليهِ؛ وإنما يبتدع من عنده، وكأنه بقوله هذا يريد أنّ كافورًا يبتدع العجائب والغرائب[4].

---

[1] وهو قول الشّراح، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، 1/313، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/572.

[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص443.

[3] قال ابن جني: هذا مدح يُقلب هجاء، فكأنه أخرج الكلام هزءا، فيقول: إنه لا يفعل من المخازي إلا ما لا يسبق إليه. يُنظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/783.

[4] وهو عند ابن الحسام تعريض بكونه خصيًا، ينظر: الرّومي، حسام زاده، **رسالة في قلب الكافوريات**، ص45.

وربما يحتمل الوجهان السّابقان ذمّا للممدوح، تماشيًا مع لمز الشاعر له في القصيدة، فهذا يحتمل أن الممدوح لا يقوم إلا بالعجائب، ولعلّه مراد الشّاعر، ومردّ ذلك هو حَمْل السّياق للوجهين، فسياقا الحال والمقال يحتملان ذلك، ولو كان هذا في غير كافور، لما كان ذلك كذلك، وهذا أفضى إلى اتّساع دلالي عمّق المعنى، وجعل البيت يحتمل معنيين مختلفين، وفَقا للمرجع اللغوي.

(12-5-1)

لا أَقتَري بَلَدًا إِلّا عَلى غَرَرٍ ** وَلا أَمُرُّ بِخَلقٍ غَيرِ مُضطَغِنِ[1]

وموضِع التّعلّق ههنا متردّد حول تعلّق المستثنى في "إلا على غرَرٍ" بمرجعين اثنين تقدّماه، فقد تكون[2]:

– استثناء من الاقتراء؛ والتّقديرُ: لا أقتري إلّا على غرر؛ أيْ لا أسيرُ إلى بلدٍ إلّا وحولي الخطر، كأنّهُ يريد وصف المخاطر الّتي يتعرض لها في أسفاره وترحاله.

– استثناء من المُرور؛ والتّقديرُ: لا أمرُّ إلّا على غَرَرٍ؛ أيْ لا أمرّ على ملكٍ أو أحدٍ من النّاس إلا على خطرٍ من الإيقاع بي أو قتلي، وذلك لفضلي وعُلوّ مكاني على الجميع، فالمعنى أن كلّ أحد يمكن أن يتعرّض إليّ، فأنا في مرمى الخطر على الدّوام.

والدلالة فيما سبق تتلاقى ولا تتجافى، بل إنهما يجريان مجرى القصيدة في المدح، مدحِ الشاعر لنفسه؛ إذْ يظهر استعلاء الشّاعر على غيره في هذا الصدد، وهو يؤكد قوله قبل هذا البيت:

حَوْلي بكُلّ مكانٍ منهمُ خِلَقٌ ** تُخطي إلى جئتَ في استفهامها بِمَنِ

(13-5-1)

كأنَّ الهَامَ في الَهيجَا عيونٌ ** وقدْ طُبعتْ سُيوفُكَ منْ رُقادِ

وَقَد صُغتَ الأَسِنَّةَ مِن هُمومٍ ** فَما يَخطُرنَ إِلّا في الفُؤادِ[3]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص170. لا أقتري: لا أتتبع، ومضطغن: ذو ضغينة، والغرر:الخطر، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، 3/676.
[2] وقد أورد العكبري الوجهين، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/210.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص86.

وأمّا موضِعُ التّعلّق في هذا المثال فهو تردد المستثنى في "إلّا في فؤادِ" بين مرجعين اثنين، فقد يكون:

– استثناء من "صغتَ"، والتّقديرُ: صُغتَ الأسنّة إلّا في فؤادِ؛ أيْ أنّ الممدوحَ عليًّا التنوخي يصيب بالأسنة كلّ شيء إلّا فؤاد الأعداء، فيخرج المعنى بهذا على الضعف، فلا يليق في مقام المدح.

– استثناء من "يخرطن"؛ والتّقديرُ: فما يخطرنَ إلّا في فُؤادِ[1]؛ أيْ أنّ أسنّته مصنوعة من الهموم التي تسكن القلب، فهي لا تسكن إلّا قلوب أعدائه، وهكذا يستقيم سياق القصيدة في المدح.

ويلاحظ تنافر المعنيين فيما سبق، مما يظهر أثر التعلّق الذي يخلّق المعنى ويوسع الدّلالة، ومردّ ذاك وباعثه هو مرونة الجملة العربيّة أوّلًا، وتقديم الكلام وتأخيره وفقا للوزن العروضي ثانيًا، وتطابق الفصائل الشّعرية ثالثًا، ثم تعدد المراجع اللغوية المحتملة رابعًا، إلا أن السياق يبقى الضابط لهذه الظاهرة اللغوية؛ ولذا يغلّب الباحث الوجه الثاني على الأوّل.

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، شرح ديوان المتنبي، ص1/457، والمعرّي، معجز أحمد، ص1/305.

المَبْحَثُ السّادِسُ

تَعَلُّقُ المَفعُولَاتِ بِعَوَامِلِهَا

(1-6) تعلّقُ المفعولات بعواملها

وفي هذا المبحث أورد الباحث مطلبين اثنين في تعلّق المفعولات بعواملها، وهما: تعلّق المفعول فيه وتعلّق المفعول له بغيرِ عاملٍ تقدّمهما، وقد وقع ذلك في شعر أبي الطّيب في غير موضعٍ في شعره، وفيما يلي فضلُ بيان:

المطلب الأوّل: (1-6-1) تعلّق المفعول فيه

(1-1-6-1)

وَالمَدحُ لِابنِ أَبي الهَيجاءِ تُنجِدُهُ ** بِالجاهِلِيَّةِ عَينُ العِيِّ وَالخَطَلِ[1]

آنَ النّظر في كلمة "بالجاهلية" يتّضح أنّها متعلّقة بغير مرجع تقدّمها، وهو تعلّق المفعول فيه بغير عاملٍ أو مُتعلَّقِ به، فتقديرُ الكلامِ "بأيّام الجاهلية"، وهي بذلك تتردّد بين مرجعين، هما:

– المدحُ بالجاهليّة؛ والتّقديرُ: المدح بأيام الجاهليّة، أيْ أنّ مَدْحَ سيفِ الدَّولة بالجاهلية، كي تذكر مناقب آبائه وأجداده، هو عين الغيّ والفساد؛ إذْ إنه لا يحتاج أن يُمدح في غيره[2].

– تنجدهُ بالجاهليّة؛ والتّقديرُ: تنجده بأيام الجاهلية، أيْ أنه لا يمكن أن تنجده في مدحه بالجاهلية؛ فإنّ ما فيه من الصفات تكفيك مؤونة العودة والبحث عن مناقب لمدحها، وقد يخرج هذا الوجه مخرجا غير حميد؛ إذ الشّاعر في مقام المدح، فما حاجته أنْ يُمدح في غيره؟ ولعل ما يؤيّد هذا ما يقول عقب هذا تأكيدا:

لَيتَ المَدائِحَ تَستَوفي مَناقِبَهُ ** فَما كُلَيبٌ وَأَهلُ الأَعصُرِ الأُوَلِ

خُذ ما تَراهُ وَدَع شَيئاً سَمِعتَ بِهِ ** في طَلعَةِ الشَمسِ ما يُغنيكَ عَن زُحَلِ

كما يبدو فإن الوجه الأوّل أرجح وأجلى، والدلالة ههنا تتجافى ولا تتلاقى، فهي تتدافع بين المدح والذمّ، فالمعنى الأوّل خرج مخرج الاستدراك والعتاب على الشّاعر النّامي، كما أنه يمكن أن يكون

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص337.

[2] وقد ذكر شرّاح الديوان أن هذا تعريض بالشاعر الناميّ الذي مدح الأمير بأجداده فردّ أبو الطيب عليه بهذا وغيره، ينُظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/273، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/80، وابن جني، **الفَسر**، ص3/777.

إخبارًا وتوصيفا لحال الأمير الممدوح، أما الثاني فبعيد عن مقصد الشّاعر، كما يحتمل أن تفيد الباء الاستعانة أو السببية فيما سبق.

(2-1-6-1)

وأنّى اهتَدى هذا الرّسولُ بأرضهِ ** وما سَكَنتْ مُذ سِرْتَ فيها القساطِلُ

أَتاكَ يَكادُ الرَأسُ يَجحَدُ عُنقَهُ ** وَتَنقَدُّ تَحتَ الذُّعرِ مِنهُ المَفاصِلُ[1]

يتجلّى في هذا المثال الشّعري تعلّق المفعول فيه في "تحتَ الذُّعْرِ" بغيرِ مُتعلَّق بهِ، ولذلك فهي تحتمل التّعلّق بـ:

– أتاكَ؛ والتّقديرُ: "أتاكَ رسول الرّوم تحت الذّعر"[2]؛ أيْ أتاكَ مذعورًا مرتعدًا تكادُ تنقدّ مفاصله فزعًا.

– أوْ يكادُ؛ والتّقديرُ: "يكاد رأس الرّسول تحت الذّعر.."؛ أيْ يكادُ رأس رسول ملك الرّومِ أن ينقدّ من شدّة ذعره، وليس فقط مفاصلهُ.

– أو يجحدُ؛ والتّقديرُ: "يجحد الرّسول تحت الذّعر"؛ أيْ أنكر ذاك الرّسولُ عنقه واستغنى عنا خوفا وفزعًا.

– أوْ تنقدّ؛ والتّقديرُ: تنقدّ مفاصله تحت الذّعر[3]؛ أيْ تنقد مفاصِلهُ تحت ذعره وخوفه.

يلاحظُ الباحث مما سبق أنّ الدلالة في الوجوه السّابقة تتجاور ولا تتنافر، فقد أفضى الاتساع الدلالي إلى تعدّد المعنى، فالوجوه كلها جاءت مجيئا سياقيا صالحًا، ولكن الباحث يرجّح الوجه الأوّل؛ فهو يشير إلى أنّ رسول الرّوم وهو آتٍ كان مرتعدًا، فلما وصله تقطّعت أوصاله هيبة وفزعًا، وكما يبدو فالوجوه السابقة خدمتْ مقصدية الشّاعر ومراده، ولعلّ مردّ التعلّق ههنا هو تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن الشّعري، وتعدّد المراجع اللغويّة.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص375.
[2] وقد ورد في شرح أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/391.
[3] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1473، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/113، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/391.

(3-1-6-1)

ما لَبِسنا فيهِ الأَكاليلَ حَتّى ** لَبِسَتها تِلاعُهُ وَوِهادُه

<u>عِندَ</u> مَن لا يُقاسُ كِسرى أَبو سا ** سانَ مُلكاً بِهِ وَلا أَولادُه[1]

أمّا موضِعُ التّمثّل ههنا فهو تردّد المفعول فيه "عند" بين ثلاثة مراجع، وهي:

– التّعلّق بِـ "ما لبسنا الأكاليل عند.."[2]؛ أيْ لم يلبسوا الأكاليل عند ذاك الملك الجليل الذي يقاس بملوك فارس كلّهم؛ حتى لبستها الأرض، فامتلأت بها.

– التّعلّق بِـ "لبستها تلاعُهُ عند.."؛ أيْ أنّ تلك الأراضي والوهاد قد لبست أكاليلها عند ذلك الملك المبجّل، وهي من قبلُ لم تكن مزدانة كذلك.

– التّعلّق بِـ بإضمار فعلٍ، والتّقدير: "أقصد عند.."؛ فيكون المعنى: أنّ القَصْدَ عند هذا الملك بعينه الذي لا يقاس به أحد، فعنده تُلبس الأكاليل وتزدان الحقول.

ويظهرُ أن ثَمّ تقاربًا في الوجوه السّابقة، إلّا أنّ الوجهين الأوليّن أظهر وأجلى، وإنْ كان الباحث أميَلَ إلى الأوّل، فهو للسياق أقرب، وللمعنى أنسب.

(4-1-6-1)

وَلَيسَ مَصيرُهُنَّ إِلَيكَ شَينًا ** وَلا في صَونِهِنَّ لَدَيكَ عابُ

وَلا في فَقدِهِنَّ بَني كِلابٍ ** <u>إِذا أَبصَرْنَ</u> غُرَّتَكَ اِغتِرابُ[3]

أمّا موضع التّدبّر في هذا المثال فهو تعلّق الظّرف "إذا" بغير مرجعٍ تقدّمه، ولا ريبَ أنّ هذا التّعلق سيُفضي إلى اتّساعٍ دلاليّ جليّ، وبيان ذلك:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص527. والتّلاع: ما ارتفع من الأرض، والوِهاد: ما انهبط منها، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص1/1112.
[2] وهو قول العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/59.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص383.

– تعلّقه بالمصيرِ؛ والتّقديرُ: "وليس مصيرهنّ إذا أبصرن غرّتك.."، وهذا يعني أنّ نساء بني كلاب حينما دافعتَ عنهنّ؛ لأنهنّ من حريمك ونسبك، لمّا أبصرنك وعرفْنكَ، علمنَ أنهنّ بخير، ولم يغتربنَ عن أزواجهن وأقربائهنّ؛ لأنّك أهلهن كلّهن.

– تعلّقه بالصّوْن؛ والتّقديرُ: "ولا في صونهنّ عابٌ إذا أبصرن غرّتك"؛ وهذا يعني أنهنّ يعلمنَ وهُنّ في حمايتك وحفظك، أنّك لن تُعاب بهنّ، ولن يُعبنَ بك؛ وذلك حينما أبصرنك ورأينك؛ لأنهنّ بعض أهلك.

– تعلّقه بالفقد؛ والتّقديرُ: "ولا في فقدهن إذا أبصرن غرتك اغترابُ"، وهذا يعني أنهنّ عندما أبصرن وجهك الميمون أيّها الأمير، عرفنَ أنّهنّ لم يغتربْنَ عن أوطانهنّ وأزواجهنّ وأقربائهن؛ فأنت بمنزلة كل هؤلاء.

وكما يلاحظ مما سبق فإن الوجوه الثلاثة تتلاقى في الدلالة العامة، وتتفاضل في الدلالة الخاصّة، ويميل الباحث إلى الوجه الثالث، فهو الأرجح والأجلى.

(5-1-6-1)

وَإِنَّهُمُ عَبيدُكَ حَيثُ كانوا ** إِذا تَدعو لِحادِثَةٍ أَجابوا[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّق ههنا فهو في "إذا تدعو" المتردّد بين ثلاثة مراجع محتملة، وذلك على النّحو الآتي:

– العبودية؛ والتّقديرُ: "إنهم عبيدك إذا تدعو.."، ويكون المعنى بهذا: أنّهم رهنُ إشارتك وعبيدك، عندما تدعوهم إلى حادثة أو نازلة ما، أجابوك ولبّوك.

– الكينونة؛ والتّقديرُ: "كانوا إذا تدعو.."، ويكون المعنى ههنا: أنّهم حاضرون موجودون إذا دعوتهم، ويلبون نداءك بلا تردّد.

– الإجابة؛ والتّقديرُ: "أجابوا إذا تدعو"، وهذا يؤكّد ما سبق في أنهم يجيبون طلب الأمير، ودعوته فيما يريد.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص383.

ويخال الباحث أنّ الوجوه السّابقة متجاورة غير متنافرة، تتّسع فيها الدّلالة، وهذا هو الأثر الجلي للتعلّق في الكلام، ومردّه ههنا وباعثه تقديم الكلام وتأخيره أوّلًا، ومراعاة الوزن العروضي ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة ثالثًا.

(6-1-6-1)

سِوى وَجَعِ الحُسّادِ دَاوِ فَإِنَّهُ ** إِذا حَلَّ في قَلْبٍ فَلَيْسَ يَحُولُ[1]

يظهر موضِع آخر من مواضع تعلّق المفعول فيه بغير متعلَّقٍ به، وذلك في كلمة " إذا حلّ" التي تتردد بين مرجعين اثنين، هُما:

– المداواة؛ والتّقديرُ: "داو إذا حلّ.."؛ أيْ داو كل شيء يلمّ بك سوى وجع الحُسّاد إذا حلّ بك، فإنّك حتى لو داويته فلن يزول، فهو داء لا دواء له.

– الحيلولة؛ والتّقديرُ: "يحول إذا حلّ.."[2]؛ أيْ يحول دواء وجع الحُسّاد إذا حلّ في قلب المرء؛ لأنه لا يُجدي، فلا دواء له، فيمكنك مداواة أيّ جرحٍ، إلا هذا.

والوجهان جاءا مجيئًا سياقيّا صالحًا كما يظهر، ولعلّهما راجحان محتملان، فكلاهما يخدم مقصديّة الشّاعر ومراده، وباعث التّعلّق ههنا هو تقديم الكلام وتأخيره، ومرونة الجملة العربية، وتعدد المراجع اللغويّة.

(7-1-6-1)

قالَتْ فَلا كَذَبَت شَجاعَتُهُ ** أَقدِم فَنَفسُكَ ما لَها أَجَلُ

فَهُوَ النِهايَةُ إِن جَرى مَثَلٌ ** أَو قيلَ يَومَ وَغىً: مَنِ البَطَلُ؟[3]

وليس يخفى أنّ موضِع التّعلّق ههنا هو الظرف "يومَ" الذي يحتمل العَود على غير مرجعٍ، فقد تكون متعلّقة بِـ:

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص360.
[2] وهذا المعنى ذكره الشراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1430، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/353.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص547.

– أقدِمْ يومَ؛ أيْ أقدمْ أيّها الأمير الممدوح عضد الدولة، يومَ الوغى؛ فأنت البطل، وأنت نهاية الأمثلة فلا أجلّ منك.

– فهو النهاية يومَ؛ أيْ أنّ الممدوح هو النهاية يوم الوغى؛ إذْ هو البطل.

– إنْ جرى مثلٌ يومَ؛ أيْ إذا طُلب مَثَلٌ في البطولة، فهو النهايةُ في ذلك، وهو البطل فلا مثيل له.

– قيلَ يومَ؛ والمعنى: إذا قيل أو سُئل يوم الوغى: من البطل؟ فمعلوم أنّك أنت أيّها الممدوح.

– قالت شجاعته يومَ؛ أي قالتْ تحدّيا وافتخارا مَنِ البطل؟ فلا منازع له في ملكه.

ولعل هذا المثال فيه فضلُ بيان عن الأثر الجليّ للتعلّق في تكوين الدلالات وتوجيهها، والحقّ أنّ الوجوه السّابقة تدور في فلك واحد، إلا أنّ كل واحد منها فيه مزيد معنى.

(8-1-6-1)

سراياكَ تَتْرى والدُّمُسْتُقُ هارِبٌ ** وأصْحابُهُ قَتْلى وأمْوالُهُ نُهْبا

أَتى مَرعَشًا يَستَقرِبُ البُعدَ مُقبِلاً ** وَأَدبَرَ إِذ أَقبَلتَ يَستَبعِدُ القُربا[1]

آنَ النّظر في المفعول فيه في "إذْ أقبلتَ" يظهر أنّها حمّالة للتعلّق بمراجِعَ عدّةٍ، وهي:

– الإتيان؛ والتّقديرُ: أتى مرعشًا إذْ أقبلتَ؛ أيْ أنّ الدّمستق أتى مرعشًا عندما أقبلتَ، وكان مسرورًا طامعا بالظّفر فيها، لكنّ إقبالك عليه جعل القريب منه بعيدًا جدا، وهو التمّكن منها.

– الاستقراب؛ والتّقديرُ: يستَقرِبُ إذْ أقبلتَ؛ أيْ يستقرب الدّمستق البعدَ عندما تُقبل، وعلى هذا يخرج الكلام من سياقه، ويصبح أقرب للذمّ، فيصبح الدمستق قادرًا على الظّفر.

– الإدبار؛ والتّقديرُ: أدبرَ إذْ أقبلتَ[2]؛ والمعنى: أنّ الدّمستق أدبرَ وولى هاربًا حينما أقبل الأمير سيف الدّولة، دلالة على شدّة بأسه وهيبته.

[1] ينظر: المصدر السّابق، ص327.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/335، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1312.

وقد ظهر تدافع الدّلالة بين الوجوه السّابقة، فالوجه الثاني كان بعيدًا عن مقصد الشّاعر، ولا يتناسب وسياق القصيدة، فهو مرجوح مستبعد، وأمّا الأوّل والأخير فمحتملان قريبان غير متدافعين، ولعل الباحث أميَلُ إلى الوجه الأخير؛ إذْ إنّه أقرب مرجع، وهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق.

(9-1-6-1)

وَأَغيَدُ يَهوى نَفسَهُ كُلُّ عاقِلٍ ** عَفيفٍ وَيَهوى جِسمَهُ كُلُّ فاسِقِ

أَديبٌ إِذا ما جَسَّ أَوتارَ مِزهَرٍ ** بَلا كُلَّ سَمعٍ عَن سِواها بِعائِقِ[1]

يظهرُ في هذا المثال الشّعري تعلّق "إذا" بين أكثر من متعلَّقٍ به، فهي حمّالة للعَود على غير مرجعٍ تقدّمها، وبيانُ ذلك:

– التّعلّق بِـ: يهوى نفسهُ؛ والتّقديرُ: يهوى نفسه إذا ما جسّ أوتار مزهرٍ؛ وذلك أنّ كلّ عاقلٍ يعشق نفسه عندما يدقّ أوتار العُوْدِ مُدندنًا، فيوقع البلوى في كلّ من حوله؛ إذْ إنّه يتمكّن من القلوب بعفّته ووقاره.

– التّعلّق بِـ: يهوى جسمَهُ؛ والتّقديرُ: يهوى جسمه إذا ما جسَّ أوتار مزهر؛ وذلك أنّ كلّ فاسقٍ عندما يُدقّ العُود يُفتن بجسمه، فيبلي من حوله فيه، فيكون بلاءً وامتحانا عليهم.

– التّعلّق بِـ: "أديبٌ"؛ والتّقديرُ: أديبٌ إذا ما جسّ أوتار مزهرٍ؛ وذلك أنّ هذا الأغيد الأديب عندما يدق أوتار العُود يبلي من حوله، لنعومته وأدبه.

– التّعلّق بِـ: أديبٍ"؛ وذلك عطفًا على "عفيفٍ"، والتّقديرُ: أديبٍ إذا ما جسّ أوتار مزهرٍ؛ وذلك أنّ هذا الأديبَ العفيفَ عند دَقّ العُود يبلي من حوله بأدبه وعفّته وعقله.

ويبدو تلاقي الدلالات فيما سبق، وكلّها جاءت مجيئا صالحًا، فهي تتلاقى ولا تتجافى، وتشكّل سُهمة في مراد الشاعر ومقصده.

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص394.

(10-1-6-1)

إنّي لَأُبغِضُ طَيفَ مَن أَحبَبتُهُ ** إذ كانَ يَهجُرُنا زَمانَ وِصالِهِ[1]

أمّا موضِعُ التّعلّقِ ههنا فهو تردّد "إذْ" بينَ مرجعينِ اثنينِ، وهما:

– البغض؛ والتّقديرُ: لأُبغضُ إذْ كان؛ وذلك أنّ الشّاعر يبغضُ طيف الحبيب عندما يهجره؛ لأنه يهجرُ في زمن الوصال، ولكنّ الحبيب بين يديه، فما حاجته للطّيف؟!

– الحُبّ؛ والتّقديرُ: أحبَبتهُ إذْ كانَ؛ وذلك أنّ الشاعر يحبّ طيف الحبيب عندما يهجره زمن الوصال؛ فربما كان ذلك مما يذكي شوقه، ويضاعف اللوعة في قلبه، حتى يتوق إلى اللقاء مرّة أخرى؛ إذْ إنّ الوصال، على حلاوته، يُذهب لذّة الشّوق. وللواحدي قولة معجبة في هذا المقام حيث قال: "قلبَ الكلام على معنى أنّ هجرانَهُ زمانَ الوصال، يوجبُ وصالهُ زمان الهجران[2]".

ويلاحظُ مما سَبَقَ تنافر الدلالتين بشكل بائنٍ، وربما رجح كلاهُما، وكان مناسبًا لسياق القصيدة، واللطيف في الأمر أنهما جاءا مجيئًا سياقيّا صالحًا يخدم مقصديّة الشّاعر، فكلّ منهما دالّ على مراده، ويشير إلى تعلّق الشّاعر بمحبوبته، ولعل مردّ التّعلّق ههنا وباعثهُ هو مرونة الجملة العربية أوّلا، وتقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي ثانيًا، وتعدد المراجع اللغوية ثالِثًا.

(11-1-6-1)

يَشُقُّ في عِرقِها الفِصادُ وَلا ** يَشُقُّ في عِرقِ جودِها العَذَلُ

خامَرَهُ إذْ مَدَدتَها جَزَعٌ ** كَأَنَّهُ مِن حَذافَةٍ عَجِلُ[3]

في موضِع التّعلّق هذا يحتمل المفعول فيه "إذْ" العَودَ على غير مرجعٍ تقدّمه، وذلك وَفقا لما يأتي:

– التّعلّق بِـ يشقّ؛ أيْ: يشقّ في عرقها إذْ مددتها؛ وذلك أنّ الطّبيبَ يشقّ المبضع في يد الممدوح بدر بن عمّار، فأصاب الطّبيب الجزع من كرم يدك وجودها، فتعجّل الإنهاء.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص284.
[2] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1173.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص138. والفصاد: والفصد هو الشّق كالمبضع، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص3/219.

– التّعلّق بِـ لا يشقّ؛ أيْ: لا يشقّ العذل في عرق جودها إذ مددتها؛ وذلك أنّ الطّبيب لا يشق بمبضعه جود الممدوح، كما لا يؤثّر اللوم على جوده.

– التّعلّق بِـ خامرهُ؛ أيْ: خامرهُ إذْ مددتها[1]؛ وذلك أنّ الطبيب أصابه الجزع إذ مددت يدك، لما رأى فيها من إحسان وفضلٍ، فكان حَذِقًا، وأنهى عمله مُسرعًا.

ويميل الباحث إلى الوجه الثالث، فهو الأقرب للسياق، والأنسب للمعنى، ويلاحظ أن الدلالات كانت متجاورة غير متنافرة، وقد أفضى هذا التّعلّق إلى اتّساع المعنى، وخدمة الشاعر في مراده ومقصده.

(12-1-6-1)

وَبي ما يَذودُ الشِّعرَ عَنّي أَقُلُّهُ ** وَلَكِنَّ قَلبي يا ابنَةَ القَومِ قُلَّبُ

وَأَخلاقُ كافورٍ إِذا شِئتُ مَدحَهُ ** وَإِن لَم أَشَأ تُملي عَلَيَّ وَأَكتُبُ[2]

يتجلّى في هذا المثال موضِعٌ آخرُ من مواضِع تعلّق المفعول فيه بغير مرجع، وذلك في كلمة "إذا" المترددة بين مراجع عدّة، فهي تحتمل التّعلق بـ :

– وبي إذا شئتُ مدحه؛ أيْ: بالشّاعر ما يدفع مدح كافورٍ، شاء ذلك أو لم يشأ.

– يذودُ الشعر إذا شئتُ مدحهُ؛ أيْ: يبتعد الشّعر عن الشّاعر ويهرب منه، إذا قرّر مدح كافور، وبهذا يخرج الكلام مخرج الذمّ والهجاء، ولعله الأرجح كما سيأتي بعدًا.

– قُلّبٌ إذا شئتُ مدحهُ؛ أيْ: الشّاعر متقلّب محتار إذا أراد مدح كافور، هل يمدح أم يهجو؟ وههنا كذلك يحتمل الذّم.

– تملي عليّ أخلاقُ كافور إذا شئتُ مدحه؛ أي: إذا قرّر الشّاعر مدحه، فإنّ أخلاق كافور تملي عليه مدائحه، ولا يستطيع صدّها[3]، وبهذا يخرج الكلام مخرج المديح، وإنْ كان الباحث يرى فيه هُزءًا.

ويميلُ الباحِث إلى الوجهِ الثّاني، مع قبوله للوجوه كافّة، إلّا أنه يرى في الوجه الثاني مراد الشّاعر ومقصده، فهو لا يريد مدح كافور؛ بل ذمّه، "وذلك أنّه ضمّن البيت ما يوهم التبرّي عن مدحه بتنزيل

[1] وهو مذهب الشّراح، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص2/139، واليازجي، **العَرف الطيّب**، ص128.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص467.
[3] وهذا مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/1782، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص4/106.

نفسه منزلة الكاتب فقط، على أنّه قيّده بالترديد بين مشيئة مدحه وعدمها[1]"، ويبدو مما سبق كيف تخلّق المعنى، واتّسعت الدلالة في كل وجه من الوجوه، حيث وصلت إلى التّنافر، وهذا بالضبط ما يريده الشّاعر في سياق حاله مع كافور، فلا يمكنه التصريح، فاكتفى بالتلميح، ولعل ضابط الظاهرة ههنا كان السياق الحاليّ للكلام، إذْ لو كان الكلام في حضرة سيف الدّولة مثلا، لما كان هذا الوجه هو الرّاجح؛ لما هو معلوم بينهما من المحبّة الود، ولكّن سياق الحال، ومن بعده سياق المقال، يؤيّدان ذلك.

(13-1-6-1)

وَمُختَرَطٍ ماضٍ يُطيعُكَ آمِرًا ** وَيَعصي إِذا اِستَثنَيتَ لَو كُنتَ ناهِيا[2]

موضِعُ التّعلق في هذا البيت تردّد "إذا" بغير مرجعٍ تعلّق بها، وذلك وفقا لما يأتي:

– ماضٍ إذا استثنيتَ؛ وذلك أنّ هذا السيف المخترط ماضٍ لا يتوقّف، حتى لو أنَّ صاحبه كافورًا لم يُرِدِ الضّرب به؛ فإنّهُ يَضْرب من تلقاء نفسه.

– يُطيعُكَ إذا استثنيتَ؛ وذلكَ أنّ هذا السّيف يطيعُ صاحبَهُ كافورًا إذا لم يُرِدِ الضّربَ، وكأنّه بهذا أخرج الكلام مخرج السّخرية والذّم، فهو لمزٌ بوصفه بالجُبن، وعدم قدرته على القتال، "وضمّن البيت ما يؤكّد عدم استقلاله في تصرّف كلّ ما قاد إليه..[3]".

– يعصي إذا استثنيتَ[4]؛ وذلك أنّ السّيف يعصي رغبة كافور بعدم الضرب؛ فيظلّ ماضيًا قاطعًا، وهو مثل الأوّل، وهو بهذا مدح يشير إلى نفاذ قوّة الممدوح، وشدّة بأسه، كما أنّه يشير في وجهٍ ما إلى الاستهزاء؛ كأنّه لا يتحكّم في سيفه وضرباته؛ لأنه ليس أهلا للقتال والحرب، وقد أورد أبو الطّيب هذا المعنى في صدد تبيان حالته مقارنًا بين سيف الدّولة وكافور، فقال:

ما الّذي عندَهُ تُدارُ المنايا * كالّذي عنده تُدارُ الشَّمول؟

من عبيدي إنْ عشتَ لي ألفُ كافو * رٍ وَلي من نَداكَ ريفٌ ونِيلُ[5]

---

[1] وهو قول ابن الحسام، ينظر: الرّومي، **رسالة في قلب الكافوريات**، ص141.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص444.
[3] ينظر: الرّومي، **رسالة في قلب الكافوريات**، ص52.
[4] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص4/1698، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص4/29.
[5] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص432.

يظهر من خلال ما سبقَ تدافع الدّلالة، فهي تارة تشير إلى المدح، وأخرى تُحمل على السّخرية والذّم، وهذا الاتّساع الدّلالي المتخلّق من تعلّق الكلم بعضه ببعضٍ، أفضى إلى تعدّد في المعنى، والأهمّ أنّه خدم مقصديّة الشّاعر؛ فالشّاعر في مقامٍ لا يمكنه التّصريح في الذمّ، ولعل هذا ما يجعل الوجوه السّابقة محتملة راجحة، فهو يريد المدح سِترًا وغطاءً، ويريدُ الذّم والهُزء سِرّا وخَفاء، فالوجوه الثلاثة جاءت مجيئًا سياقيّا صالحًا، ولعلّ مردّ التّعلّق ههنا هو تطابق الفصائل الشعريّة، ومرونة الجملة العربية، وتقديم الكلام وتأخيره، وتعدّد المراجع اللغوية المُحتملة.

(14-1-6-1)

وَما كُلُّ مَن يَهوى يَعِفُّ إِذا خَلا ** عَفافي وَيُرضي الحِبَّ وَالخَيلُ تَلتَقي[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّقِ في "إذا" فهو متردّد بين مرجعينِ اثنينِ، وهُما:

– يهوى إذا خلا؛ أيْ: ليسَ كلّ من يهوى إذا خلا في حبيبِه يعفّ كما أعفّ أنا، وكذلك يرضيه في شجاعته؛ فقد جمع ههنا بين العفّة والشجاعة.

– يعفُّ إذا خلا[2]؛ أيْ: لا يعفّ عفافي كلّ عاشقٍ إذا عشق، فأنا أتفرّد بهذا وأرضي المحبوب بالحرب كذلك. والمعنيان متقاربان غير متدافعين، ولعلّ الثاني للسياق أقرب، وللمعنى أنسب.

(16-1-6-1)

إِذا ما لَبِستَ الدَهرَ مُستَمتِعاً بِهِ ** تَخَرَّقتَ وَالمَلبوسُ لَم يَتَخَرَّقِ

وَلَم أَرَ كَالأَلحاظِ يَومَ رَحيلِهِم ** بَعَثنَ بِكُلِّ القَتلِ مِن كُلِّ مُشفِقِ[3]

وآنَ النّظرِ في موضِع التّعلّق ههنا "يومَ" يظهر أنّه متعلّق بغير مرجع لغوي، فقد تكون متعلّقة بِـ:

– لم أرَ يومَ رحيلِهم[4]؛ وذلك أنّ الشّاعر لم يرَ في حياته مثل يوم رحيلهم هذا عيونًا وألحاظًا تقتل كالسّهام، إذا نظرت إليك أردتك قتيلا مضرّجا بدمائك. –

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص345.
[2] وهو مذهب الشّراح، ينظر: العكبري، **التّبيان في شرح الديوان**، ص2/306، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص3/295.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص345.
[4] وهو قول العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/307.

– بعثنَ يومَ رحيلهم[1]؛ وذلك أنّ الظّاعِنات بعثنَ بألحاظهنّ يومَ رحيلهم بنظرات كالسّهام، تقتل كلّ إنسان تصيبه، خوفًا من الفراق والنّوى.

– تخرّقتَ يومَ رحيلِهِم؛ وذلك أنّ الشّاعر، مخاطبًا نفسه، تخرّق يوم رحيل الأحباب، حتى قتلوه بفراقهم.

ويُلاحظ مما سبق تباين الدّلالات بين الوجوه السّابقة، وقد جاءت الوجوه السابقة مجيئا صالحًا خادمًا لسياق القصيدة ومقصدية الشّاعر، ولعلها محتملة راجحة؛ ولكنّ الباحث يميل إلى الوجه الأخير، وذلك أنّ فيه مزيد معنى، فقد تخرّق؛ لأنّه لم يرَ مثل ذلك اليوم، فهنّ بعثن فيه بكل القتل، فلم يبق منه شيء.

(16-1-6-1)

أَمّا الثِّيابُ فَتَعرى مِن مَحاسِنِهِ ** إِذا نَضاها وَيَكسى الحُسنَ عُريانا[2]

وأمّا موضِعُ التّعلّق في "إذا" فهي متردّدة بينَ مرجعينِ اثنين، فقد تكون متعلِّقَة بـِ:

– تعرى؛ والتّقديرُ: الثيابُ تعرى إذا نضاها، وذلك أنّ الثّيابَ تعرى عندما يخلعها الممدوح، يريدُ أنّ الحُسن والجمال يكون من الممدوح لا الثّياب، فهي التي تحسنُ بالممدوح؛ ولهذا إذا خُلعتْ الثّياب عن الممدوح ذهبتْ محاسنها.

– يكسى؛ والتّقديرُ: يكسى هو الحُسنَ إذا نضاها؛ وذلك أنّ الممدوح إذا خلع الثّيابَ عنه اكتسى حسنه وازدان بجماله؛ لأنه جميلٌ بذاته لا بثيابه.

ويُلاحظُ مما سبق اتّساع الدّلالة بين الوجهين، وهما في الحالتين مدح وإطراء، ولعلّهما راجحان متناسبان وسياق القصيدة، ومردّ التعلّق ههنا وباعثه هو تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة.

المطلب الثاني: (1-6-2) تعلّق المفعول له بغيرِ عاملٍ

[1] ينظر: اليازجي، **العَرف الطّيب**، ص359.
[2] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص181. ونضا الشّيء: خلعه وأزاله، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص4/222.

(1-2-6-1)

ولقدْ بكيتُ على الشّباب ولمّتي ** مُسوَدّةٌ ولماء وجهِيَ رونَقُ

حَذَرًا عَلَيهِ قَبلَ يَومِ فِراقِهِ ** حَتّى لَكِدتُ بِماءِ جَفنِيَ أَشرَقُ[1]

في هذا المثال تعلّق في كلمة "حذرًا"، وهو تعلّق المفعول له بغيرِ عاملٍ، وههنا تقّدمه عاملان اثنان، هُما: "بكيتُ"، و"كدتُ" أو "أشرق"، والتّقديرُ في تَيْنِكَ الحالين:

– بكيتُ حذرًا[2]؛ أيْ: لأجل الحذر من زوال الشّباب، بكيت عليه قبل يوم فراقه، تخوّفا من ذهابه.

– لكدتُ أشرق حذرًا؛ أيْ: لشدّة حذري كدتُ أشرقُ من حزني على ذهاب الشباب.

وثَمة تقارب بين الوجهين السابقين، فلا تدافع بينهما، بل يتجاوران خدمة لمُراد الشّاعر، ولعل الباحث أمْيَلُ إلى الوجه الثّاني؛ لأن فيه مزيد معنى، فالشّاعر يكاد يشرق بدمعه، فبكاؤه ليس بكاءً طبيعيّا، وبذلك فهو بدلالته أعمق، وبالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق. ومردّ التعلّق ههنا هو مرونة الجملة العربيّة أوّلًا، وتقديم الكلام وتأخيره ثانيًا، وتعدّد المراجع اللغوية ثالثًا.

(2-2-6-1)

بما بجفنيكِ من سحرٍ صلي دنِفًا * يهوى الحياة فأما إنْ صددتِ فلا

إلّا يشِبْ فقدْ شابتْ له كَبِدٌ ** شيبًا إذا خَضَبْتَهُ سلوةً نَصَلا

يُجنُّ شَوقًا فَلَولا أَنَّ رائِحَةً ** تَزورُهُ في رِياحِ الشَرقِ ما عَقَلا[3]

وأمّا موضع التّمثّل في هذين البيتين فهو تردّد كلمة "شوقا" بين مراجع ثلاثةٍ، وهي:

– الجُنون؛ والتّقديرُ: يجنّ شوقًا[4]، وذلك أنّ الشّاعر قد جُنّ لأجل شوقه للمحبوبة، ولولا تلك الرّياح التي تمرّ عليه لما عَقل وعاد إلى رشده.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص29.
[2] ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص1/106.
[3] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص17.
[4] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص1/144، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص1/61.

– المَشيب؛ والتّقديرُ: إلّا يشبْ شوقًا، وذلك أنّ الشّاعر قد شاب من شوقهِ لمحبوبته، فلذلك جُنّ.

– التخضيب؛ والتّقديرُ: خَضَبتَهُ شوقًا، وذلك أنّ الشوق خضبه، فغيّر لونه فأصبح شائبًا.

– الزّيارة؛ والتّقديرُ: تزوره شوقًا، وذلك يعني: لولا أنّ رائحة من المحبوبة تزور الشّاعر شوقًا لما عقل، ولبقي مجنونًا في حبها، والشّوق إليها.

ويبدو الاتّساع الدلالي المتخلّق من تعلّق الكلم بعضه ببعض وَفقا للمرجع اللغوي، وكانت الدلالات متجاورة غير متنافرة، فقد جاءت مجيئًا سياقيًا صالحًا خادمًا لمُراد الشّاعر، ولعل الباحث لا يذهب إلا إلى الوجه الأوّل والأخير، وذلك أنّ الجُنون أقصى ما يصل إليه العاشق من الشّوق، وهما يحملان مزيد معنى يجعلهما راجحين على الوجهين الأوسطين.

(3-2-6-1)

رَضيتَ مِنهُم بِأَنْ زُرتَ الوَغى فَرَأَوْا ** وَأَنْ قَرَعْتَ حَبِيْكَ الْبِيْضِ فَاِسْتَمِعُوا

لَقَد أَباحَكَ غِشًّا في مُعامَلَةٍ ** مَنْ كُنتَ مِنهُ بِغَيرِ الصِّدقِ تَنتَفِعُ[1]

وأمّا موضِعُ التّعلّق ههنا "غشًّا" فهو متردّد بين مرجعين اثنين، هُما:

– الاستماع؛ والتّقديرُ: فاستمعوا غشّا، وذلك أنّ سماع الشّعراء لقرعك للسّيوف دون أن يشاركوا معك القتال كان غشّا؛ لأنهم لم يشاركوك القتال، ولكنّ الشّاعر المتنبي يفعل ذلك، فلا يغشّ الأمير.

– الإباحة؛ والتّقديرُ: لقد أباحكَ غشّا، وذلك أنّ كلّ مَنْ كان يعامل الأمير الممدوح بغير صدقٍ كان غاشّا له، وبذلك فقد أباح للأمير بغشّه في معاملته؛ "وجعله غِشّا؛ لأنّه جزاء الغش[2]"، يريدُ أنّه يصدقه بكلّ حالٍ، وغيره من الشّعراء وغيرهم لا يفعل ذلك، وهذا المعنى كثير في شعر أبي الطيّب في سيف الدّولة، ومنه:

مالي أُكتّمُ حُبًّا قد برى جَسَدي * وتَدّعي حُبّ سيفِ الدّولةِ الأُمَمُ

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص315. وحبيك البِيض: الطرائق التي في السّيوف، وأصله في السّماء، ومفردها: حبيكة، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص2/233.
[2] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1267.

إنْ كان يجمَعُنا حُبّ لغرّتِهِ * فليتَ أنّا بقدرِ الحُبّ نقتسمُ[1]

ويذهب الباحث إلى الوجه الثاني، مع أنهما محتملان غير متدافعين، إلّا أن في الثّاني مزيد معنى تخلّقتْ منه دلالة لا توجد في الأوّل؛ وبذلك فهو في الترجيح أولى، وبالسّياق أجلى، وللمعنى أعلى.

(4-2-6-1)

كَم وَقفَةٍ سَجَرَتكَ شَوقًا بَعدَما ** غَرِيَ الرَّقيبُ بِنا وَلَجَّ العاذِلُ[2]

ويظهر في هذا البيت تعلّق المفعول له "شوقًا" بعاملين اثنين، وذلك إذا ما حُملَ التّركيبُ على أنّه سائرٌ على مقتضى الرّتبة العربيّة، أو على ما هو ظاهر في البيت؛ إذْ لا تقديم، ولا تأخير فيه، فثَمّ غير دلالة تنبني وَفقًا لذينك المحمِلين، وبيانُهُ:

– كم وقفةٍ شوقًا؛ أيْ: كم مرّة وقف فيها الشّاعر المتنبي؛ لأجلِ شوقه للغائبين عنه؟ وذلك بعدما عذله العاذلون في وقوفه.

– سجرتكَ شوقًا[3]؛ أيْ: أنّ الشّاعر امتلأ أو اشتعل؛ لأجل شوقه للغائبين عن قلبه.

وإذا ما حُمل التّركيب على أنّ ثَمّ تقديمًا وتأخيرًا، فإنّ وجهًا آخرَ يتخلّق على هذا المحمِل، وهو:

– غَرِيَ الرّقيبُ شوقًا؛ أيْ: ولع الرّقيب بحالة الشّاعر ومحبوبته، فهو يرى تقلّب الشّاعر، ووقوفه مشتاقًا متّقدًا، ويسمع قول العذّال فيه.

ويبدو مما سبق أن الدلالات تتجاور ولا تتنافر، وهي تجري مجرى مقصد الشّاعر ومراده؛ ولكنّ الباحث يرجّح الوجه الثاني، فالشّاعرُ يريد إظهار ما به من شوق، فقد سحره الشوق، وسجره، وشجره، وهو فوق ذلك بين العاذل والرّقيب، فهذا الوجه فيه مزيد معنى، وهو بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق. ومردّ التّعلق ههنا وباعثه هو مرونة الجملة العربية أوّلا، وتقديم الكلام وتأخيره وفقا للوزن العروضي ثانيًا، وتطابق الفصائل الشّعرية للمراجع اللغوية المحتملة ثالثًا.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص331.

[2] ينظر: المصدر السّابق، ص178. وسجرتك أيْ: ملأتك، ويجوز: أوقدتك، ورُوي: سحرتك وشجرتك، وغري: ولع، ينظر: ابن جني، **الفَسر**، ص3/194.

[3] وهو مذهب الشّراح، ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص2/787، والمعرّي، **معجز أحمد**، ص2/274.

(5-2-6-1)

نَزَلنا عَنِ الأَكوارِ نَمشي كَرامَةً ** لِمَن بانَ عَنهُ أَن نُلِمَّ بِهِ رَكبا[1]

وفي موضِعٍ آخرَ من مواضع تعلّق المفعول له بغير عامل، تردّد كلمة "كرامةً" بين مرجعين اثنين تقدّماها، فقد تكون متعلّقة بِـ:

– النّزول؛ والتّقديرُ: نزلنا كرامةً[2]؛ أيْ: نزلنا عن الرّحل كرامةً للممدوح.

– المشي؛ والتّقديرُ: نمشي كرامةً[3]؛ أيْ: نمشي كرامةً لك أيها الممدوح، فلا يمكنُ أن نلقاك راكبين، بل ماشين.

كما يُحتملُ أن تكون "كرامةً" حالا[4]، وهذا الاشتراك النحوي أفضى إليه تعلّق الكلم بعضه ببعض، وهو باب عريض يمثّل تعلّق الكلم أحد بواعثه في الكلام.

(6-2-6-1)

نَذُمُّ السَحابَ الغُرَّ في فِعلِها بِهِ ** وَنُعرِضُ عَنها كُلَّما طَلَعَت عَتبا[5]

آنَ النّظر في موضِع التّعلّق ههنا في كلمة "عتبًا" يظهر أنّها حمّالةٌ للعَود على مراجعَ عدّة، وهي:

– الذّم؛ والتّقديرُ: نذمُّ السّحابَ عتبا، وذلك أننا نذمّ السّحاب عاتبين عليها، لما فعلته بالرّبع؛ حيث محتْ آثاره.

– الإعراض؛ والتّقديرُ: نعرضُ عنها عتبًا[6]؛ وذلك أنّنا نعرض عن السحاب عتابًا على فعلها الذي فعلتْ بالرّبع.

– الطّلوع؛ والتّقديرُ: طلعتْ عتبًا؛ أيْ كُلّما طَلعَتْ السّحابُ أعرضنا عنها عتبًا على فعلها.

---

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص325.
[2] وهو قول أبي العلاء، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، ص3/227.
[3] وبهذا قال اليازجي، ينظر: اليازجي، **العَرف الطيّب**، ص335.
[4] وهو قول العكبري، ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الديوان**، ص1/56.
[5] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص325.
[6] ينظر: الواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1303، والعكبري، **التبيان في شرح الديوان**، 1/57.

ويلاحظ مما سبق تقارب الدلالات، فهي متجاورة غير متنافرة، فكلهّا محتملة راجحة تخدم مراد الشاعر، وتجري وفق مقصديّته.

(7-2-6-1)

فَلَم يَسْرَحْ لَهُم في الصُّبحِ مَالٌ ** وَلَمْ تُوقَدْ لَهُم بِاللَّيلِ نارُ

حِذارَ فَتًى إِذا لَم يَرضَ عَنهُم ** فَلَيسَ بِنافِعٍ لَهُمُ الحِذارُ[1]

وأمّا موضِعُ التّمثّل في هذا المثال فهو تعلّق "حذارَ" بغيرِ مرجعٍ تقدّمه، وبيان ذلك:

– "فلم يسرح لهم حذارَ فتى"؛ وذلك أنّهم لم يخرجوا لأعمالهم، ولم يطلبوا أرزاقهم حذرا من الممدوح سيف الدّولة، وخوفًا من أن يبطش بهم؛ لذلك فهم يريدون رضاه، وإلا فسينالهم.

– "لم توقد نارٌ حذارَ فتى"؛ وذلك أنّهم لم يشعلوا نارهم لا تكرّمًا ولا تستّرًا من البَرد، ولا أكْلًا خوفا وحذرا من الأمير أنْ يسخط عليهم.

– فعلوا حِذارَ أو يحذرون حذارَ[2]؛ وذلك بتقدير محذوفٍ، والمعنى: أنّهم فعلوا ذلك خوفًا وحذرًا من الممدوح، فإن لم يرضَ عنهم لم ينفعهم الحِذار[3].

ويتضح مما سبق اتّفاق الوجوه على رضا الأمير، وإنْ كان كلّ وجه يشير إلى معنى خاص به، إلا أنّ المعنى العام واحد، وهذا الاتّساع الدّلالي أفضى إلى تعمّق المعنى، وخدمة مقصد الشّاعر.

(8-2-6-1)

بِئسَ اللَّيالي سَهِرتُ مِن طَرَبي ** شَوقًا إِلى مَن يَبيتُ يَرقُدُها[4]

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص402.
[2] ينظر: العكبري، **التبيان في شرح الدّيوان**، ص2/109.
[3] وهذا مذهب المعرّي والواحدي، ينظر: المعرّي، **معجز أحمد**، 3/480، والواحدي، **شرح ديوان المتنبي**، ص3/1562.
[4] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص8.

يتجلّى في هذا البيت موضِعٌ آخرُ من مواضع التّعلّقِ، وذلك تردّد كلمة "شوقًا" المحتملة العَودَ على مراجعَ عدّةٍ، فقد تكون متعلّقةً بـ:

– بئس اللّيالي شوقًا؛ أيْ: أسوأ اللّيالي تلك التي يكون فيها الشّوقُ متّقدا في النّفْس، تائقا إلى لقاء المحبوبة ووصالها.

– سهرتُ شوقًا؛ أيْ: أنّ الشّاعر سهرَ لأجلِ الشّوق واللوعة، فلم يعرفِ النّوم، وهذه أسوأ اللّيالي.

– يبيتُ شوقًا؛ أيْ: أنّ المحبوبة تبيتُ شوقًا للشّاعر، كما يكون ساهِرًا من حزنه وشوقه عليها.

– يرقُدها شوقًا؛ أيْ: يرقدُ تلك اللّيالي مشتاقا، يريد المحبوبة، فيكون بينه وبينها البُعد والنّوى، فلذلك يذم اللّيالي والسّهر فيها، لأنها لا توصله إليها.

ويظهر اتّساع الدلالات فيما سبق، فهي تتلاقى ولا تتجافى؛ ولكنّها تتدافع خدمةً لمراد الشّاعر، فقد جاءت الوجوه مجيئا سياقيّا صالحًا، ولعلّ مردّ التّعلق ههنا وباعثه يكون تقديم الكلام وتأخيره مراعاة للوزن العروضي، وتعدّد المراجع اللغوية المحتملة.

الخاتمة:

صَفوَةُ المُستَخلَصِ

بُعيدَ ما أوردهُ الباحثُ من مواضعَ في هذهِ الظّاهرة؛ ظاهرة التّعلّق التّركيبيّ في شِعرِ أبي الطّيّب المُتنبّي، آنَ للباحثِ أنْ يقفل هذه المُباحثة بمقولاتٍ كُليّةٍ تجلّي ما أفادهُ من هذا الموضوع، وهي:

أوّلا: ادّكارٌ

ثانيًا: اقتباسٌ

ثالثًا: إعجابٌ

رابعًا: انفتاحٌ

خامسًا: تَجاورٌ وتدافُعٌ

سادسًا: التِفاتٌ واستدراك

سابعًا: تَضَافُرٌ

ثامنًا: ضَبطٌ

تاسعًا: احتراسٌ

عاشرًا: فَاتِحةٌ

المقولَةُ الأولى: ادّكارٌ

لقد ائتلفَت هذه الدّراسةُ من ثلاثةِ فُصولٍ، تلمّس فيها الباحثُ ظاهرة التّعلّق بدءًا بالمفهوم، مُرورًا بالضابطِ والبواعث المفضية إليها، مختتمًا بالمواضع التي وقع عليها في عيّنة الدّراسة، والحَقّ أنّها دراسة تطبيقيةٌ جلّت مواضع التعلّق في شعر أبي الطّيب المتنبي، وإنْ كان القصد من ذلك الذّكر لا الحصر، فلا يدّعي الباحث استيفاء شعر المتنبي كاملا، ولكّنه شفع دراسته بأمثلة مُبينة تجلّي مقصده من الدراسة، ولعلّها بهذا تكون من أوائل الدّراسات التي تعنى برصد ظاهرة التعلّق بمواضعها في

الشّعر عامّة، وفي شعر أبي الطّيب المتنبي خاصّة، وهي بذلك دراسة لسانيّة –نحويّة دلاليّة– تدرس ظاهرة نحويّة تركيبية في مواضع شعريّة تفضي إلى اتّساع الدّلالة أحيانا، وتنبئ بتعدد المعاني، وبترجيح وجه على آخرَ اتّكاءً على السّياق الكُليّ في الكلام.

المقولةُ الثّانيةُ: اقتباسٌ

أمّا المقولةُ الثّانيةُ فالمقصد المُتعيّن منها عَودُ النّظر في اقتباسين مُعجبين شكّلا سُهمة في تخلّق هذه المُباحثة في نفسِ صاحبها، أما الأوّلُ فقول الزّمخشري: "إنّ الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه هو أن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطريةً –تجديدا– لنشاط السّامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[1]، فكانَ هذا القول أحد البواعث التي جعلت الباحث يتتبّع أثر تعلّق الكلم بعضه ببعضٍ في تعدّد الأساليب اللغويّة[2]، وأما الاقتباسُ الثاني فقوامهُ قول الجرجاني إنّ: "أساس التعلّق بين الكلم هو قيام المعنى في النّفس، وبذلك يصبح أساس عملية النظم كلها هو قيام المعنى في النفس"[3]، وبذلك يتمكّن الباحث من ترجيح وجهٍ على آخرَ وَفقًا لمقصديّة الشّاعر، فهو يقدّم ما هو به أعنى، مراعيًا بذلك الفصائل النحوية والشّعرية.

المَقولَةُ الثالثةُ: إعجابٌ

أتتْ هذه المباحثةُ على دراسة مواضع التّعلّق في شعر أبي الطّيب المتنبي، والحَقّ أنّ الباحث ارتضاه عيّنة للدّراسة من وجهين اثنين، أولهما: إعجابٌ شخصيّ بشعر أبي الطيّب المتنبي ومقامه الأدبي الّذي يغني اسمه عن ذكره، وهو بذلك شاعرٌ يتخيّر ألفاظه، ويعتني بها اعتناء الأمّ بأبنائها، فكان أحد أسرار إعجازه الشّعري تركيبة جملته الشّعرية الّتي يمثّل التّعلقّ رافدًا من روافدها، وثانيهما: فهو متابعة الباحث لدراساته في شعر أبي المتنبي، فقد سبق له في مجال دراسته بحثَ التعلّق التركيبي في قصيدة "مُنًى كُنّ لي أنّ البياضَ خضابُ"، والعُدول في شعر المتنبي، والرّثاء في شعر المتنبي وأبي تمّام.

المقولةُ الرّابعةُ: انفتاحٌ

أمّا الانفتاح فسيتلقّفه قارئ هذه الدراسة من اتّساعٍ في الدّلالة، وتعدّد في المعنى، وذلك مما يخلّقه التّعلّق في الكلم، حيث يُفضي ذلك إلى ترجيحِ معنى على آخر، وَفقا لما يحتمله السّياق الكُليّ في

[1] ينظر: عبد اللطيف: محمد حماسة، **فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر**، ص136.
[2] وقد بيّن الباحثُ ذلك في غير موضع في الفصل الأخير، مرجّحا بين الوجوه، ومبيّنا الفوارق الأسلوبية وَفقا للمرجع اللغوي.
[3] ينظر: شحاتة، محمد سعد، **العلاقات النحوية وتشكيل الصورة الشعرية**، ص59.

الكلام، فقد يغدو الكلام حمّالا لأكثر من معنى نحوي، وأكثر من دلالة قد تصل إلى الضد، وذلك أنّ تعدد المراجع اللغوية قد يؤدي أحيانًا إلى تنوّع الأساليب اللغوية والبلاغيّة.

المقولةُ الخامسةُ: تجاوُرٌ وتَدافعٌ

أمّا المقصد من وراء هذه المقولة فهو الإشارةُ إلى العلاقة الحاكمة للوجوهِ المُحتملة التي تأتلفُ منها شواهد هذه المباحثة، ذلك أنّها علاقةُ تجاورٍ أو تدافع؛ فمن الدّلالات ما يأتي متجاورًا غير متنافرٍ، ومنها ما هو متدافع غير متضارع، واللطيفُ في الأمر أنْ ثَمّ احتمال أن تجيء الدلالات باختلافها مجيئًا سياقيًا صالحًا، فيخدم مقصديّة الشّاعر ومراده، وقد يكون السياق ذا دلالة واحدة، فلا ترجح إلا دلالة واحدة تكون بالسّياق أليق، وبالمعنى ألصق، وقد بيّن الباحث ذلكم في الفصل التطبيقي الأخير في مظانّه.

المَقولةُ السّادسةُ: التفاتٌ واستدراك

التفتَ الباحثُ إلى تولية الدّارسين والباحثين وجههم شطرَ شبه الجملة إبّان دراستهم للتعلّق، مجانبين بذلك المواضع الأخرى له، حيث اشتملت دراساتهم على رصدها في القرآن الكريم، فكان حظّها وفيرا، في حين توجّه قسم منهم صوب الشّعر، ولكن حظّه كان أقلّ قليلا، ومن هنا تتجلّى أهميّة هذه المباحثة؛ إذْ إنها تدرس مواضع التّعلق جميعها في شعر أبي الطّيّب المتنبي، فهي بذلك مختصّة برصد مواضع التّعلّق كافة من جهة، وتتبّعها في الشّعر من جهة أخرى.

وحريّ بالباحث أن يشير إلى أنّ ظاهرة التّعلّق تفضي إلى أكثر من شيء في الكلام، فقد يحدث أن تفضي إلى مشترك نحْوي، أو اشتباه "لَبس" في الكلام، والحَق أنّ ذلك بعيد عن مراد الباحث، فهو بصدد دراسة مواضع التّعلق وبواعثها في الشّعر، ذلكم أنّ كل ما سبق قد تُفرد به دراسات قائمة بذاتها.

المَقولةُ السّابعةُ: تَضَافُرٌ

ينبني على هذه المقولة المُشيرة إلى تضافر بواعث ظاهرة التّعلّق بالكلام وتعالقها تعالقًا عضويًا لا تنفصم عُراهُ نظرٌ مؤدّاهُ أنّ البواعث المرشّحة لتخلّق التعلّق قد تتداخل، فتفضي مجتمعةً إلى تعلّقٍ يحتملُ العَودَ على غير مرجعٍ تقدّمه، وذلك يسهم في تعدّد المعنى، واتّساع الدّلالة، فتصبح الكلمة

حمّالة لأكثر من وجهٍ، وذلك وَفقًا للمرجع اللغوي المتعلَّق به، متّسقة مع السياق الكُليّ للكلام في شقّيه الحاليّ والمقاليّ.

المَقُولةُ الثّامنةُ: ضَبْطٌ

أمّا هذهِ المَقولةُ الضّابطة فالمُرادُ منها الإشارةُ إلى أنَّ لظاهرةِ التّعلّق التّركيبيّ ضابطًا أمينًا، ومُحتكَمًا مكينًا في تعيين معنًى من المعاني المُحتملة، أو ترجيحِ وجهٍ من الوجوه في النّصّ، وتغليب دلالة على أخرى، ألا وهو السّياقُ بشِعبيهِ العريضين: المقاليّ والحاليّ، وما ينضافُ إليهما من قرائنَ وبواعث يُمكنُ أن توجّه التّعلّق نحو معنًى بعينهِ، فبذلك يمكن أن ترشّح معنى على آخرَ، أو تصيد وجها دون باقي الوجوه، والحقّ أنّه يبقى أمرُ الاحتمالِ وتعدّد المعاني قائمًا غير مدفوعٍ حتى مع توافرِ سياقٍ جُمليّ.

المَقولةُ التّاسعةُ: احتراسٌ

لعلّهُ يحسُنُ قبل الختْم أن يأخذ الباحثُ باحتراسٍ في غورين اثنين، أولهما أنّ منتهى القول فيما تقدّمَ أنّه استشرافٌ لأجلى مواضع التّعلّق في شِعر أبي الطّيّب المتنبي، ولا يزعم الباحث إحصاء كل الأمثلة الواردة في شعر أبي الطّيّب، ولكنّه أورد أمثلةً دالّة على ما يريدهُ من المواضِعِ، وذلك الاستشراف أفضى إلى تعدّد في المعنى، واتّساعٍ في الدّلالة، كما أنّه قد يفضي إلى لَبسٍ في الكلام، وتعميةٍ للمقصود، إضافة أنهُ قد يُؤدّي إلى مُشتركٍ نحوي، ومردّ ذلك كلّه تضافر القرائن والبواعث والسياق الجملي، وثانيهما أنه ليس كلّ تعلّقٍ مُفضيًا إلى تعدّد في المعنى.

المَقولةُ العاشرةُ: فاتحةٌ

لعلّ ثَمّ حكمة دنيوية بالغة تنبعث في نفس الباحث مفادها:

ولم أرَ في عيوبِ النّاسِ شيئًا ** كنقصِ القادرينَ على التّمامِ[1]

فمهما حاول الإنسانُ الكمال فإنه يبقى ناقصًا عنه، ذلك أنّها صفة مختصّة بالله العليّ القدير، أما الإنسانُ فسمته النّقص، فمهما ازداد الباحث من بعد التناهي، فقد وقع انتقاصه في ازدياد، ومن هنا فإنّ الباحثَ يأمل أن تكون دراسته هذه فاتحةً لسلسلةِ دراساتٍ لُغويّةٍ أخرى، راجيًا من الله جلّ اسمه العَون على إنجازها في قادم الأيّام، ومن تلك الدراسات: "ظاهرة التّعلّق التركيبي عند غير شاعر"، و

[1] ينظر: المتنبي، **ديوانُهُ**، ص483.

"التّعلق التركيبي المفضي إلى المشترك النحوي في شعر المتنبي" أو في الشعر عامة، و"المشترك اللغوي في شعر أبي الطّيب المتنبي" أو في عند شاعرٍ آخر، "اللبسُ الآتي من تعلّق الكلام في الشعر"، إلى غير ذلك مما قد يتخلّق في نفس قارئ هذه الدّراسة، ولعل الباحثَ نفسه يرجع في قابل الأيام إلى دراسة شيء من ذلكم.

تلك عشرةٌ كاملةٌ، تحمل في طيّاتها ما خرجت به الدّراسة: وبعدُ، فإنّي أحمدُ الله تعالى على فضله الأكمل، وكرمه الأمثل، حمدَ البارّين المقسطين، أنْ أتمّ هذا العمل بلُطفه، راجيًا منه أن يكتب له حسن القَبول، وأن يمنحني به أجر العاملين، ودرجات المُحسنين، فاللهمّ مُنزّلًا مُباركًا وأنتَ خيرُ المنزلين، والحمدُ للهِ ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، الطبعة الثانية.

- أدونيس، **زمن من الشّعر**، دار الساقي، ط.7، 2012.

- أولمان: ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال محمد بشير، مكتبة الشباب.

- البرقوقي، عبد الرحمن، **شرح ديوان المتنبي**، هنداوي، 2014م.

- البركاوي: عبد الفتاح، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الكتب، 1991م.

- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، ط/3، دار المدني- القاهرة، 1992م.

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الفَسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي**، تحقيق: رضا رجب، ط.1، دار الينابيع-دمشق،2004م.

- ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ج.1، دار الجيل- بيروت.

- حسّان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دار الثقافة، 1994م.

- حمد، عبد الوهاب حسن، **دلالة التعلق النحوي**، مجلة كلية التربية/بابل-العدد 2، 2008م.

- الراجحي، عبده، **التطبيق النحوي**، ط.2، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، 1998م.

- الرّومي، حسام زاده، **رسالة في قلب كافوريات المتنبي من المديح إلى الهجاء**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر-بيروت، 1972م.

- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **الكشّاف**، دار الكتاب العربي.

- السامرّائي، فاضل، **معاني النحو**، دار الفكر- عمّان، ط.1، 2000م.

- السامرّائي، فاضل، **معاني النحو**، دار الفكر- عمّان، ط.1، 2000م.

- شحاتة، محمد سعد، **العلاقات النحوية وتشكيل الصورة الشعرية.**

- شاكر، محمود، **المتنبي**، القاهرة، 1977م.

- عبد الهادي، مصطفى: **ظاهرة العدول في شعر المتنبي**، جامعة 7أكتوبر، 2010م.

- ينظر: عرار، مهدي، **ظاهرةُ التعلّقِ التّركيبيّ في التنزيل العزيز وأثرها في تعدد المعاني**، مجلّة الدراسات القرآنية، جامعة لندن، مجلد18، عدد 1، 2016م.

- عرار، مهدي: **ظاهرة اللّبس في العربيّة**، دار وائل، الطبعة الأولى، 2003م.

- عرار، مهدي: **المشترك اللغوي في القرآن الكريم**، مكتبة لبنان-بيروت، 2011.

- العسكري: أبو هلال، **جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد إبراهيم وعبد المجيد قطامش، الجزء الثاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1988م.

- العكبري، **التبيان في شرحِ الدّيوان**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة- بيروت.

-ابن فارس: أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء 4، دار الفكر.

- قباوة: فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط.5، دار القلم العربي، حلب، 1989م.

- اللامي، محمود عبد حمد، **تعلّق شبه الجملة في نهج البلاغة**، جامعة بابل، المكتبة الرقمية، 2008م.

- المتنبي، **ديوانه**، دار بيروت-بيروت، 1983م.

- امرؤ القيس، **ديوانُه**، تحقيق: محمد إبراهيم، ط/4، دار المعارف- القاهرة.

- مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، الهنداوي- القاهرة.

– المعرّي، أحمد بن عبد الله، **سقط الزّند**، دار صادر– بيروت، 1957م.

– المعرّي، أبو العلاء: **معجز أحمد**، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط.2، دار المعارف، 1992م.

– ابن منظور: محمد بن مكرم، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله الكبير وهاشم الشاذلي وآخرين.

–اليازجي، الشيخ ناصيف: **العَرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطّيّب**، بيروت–مطبعة جاورجيوس، 1882م.

البُحوثُ والدّوريات:

– الجهني، سند علي، **قصيدة الرثاء عند المتنبي**، جامعة أم القرى.

– حميدي، فائزة وإبراهيم، شهاب: **دلالة التعلّق في العربية**، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 5، 2008م.

– السّبع: مدحتْ يوسف، **ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو**، جامعة شقراء، مجلّة العلوم العربية، العدد:36، 1436هـ.

– عبد اللطيف: محمد حماسة، **فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر**، سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة، 1983م.

– العُقيلي: حسين علي، **تعلّق الظرف والجار والمجرور في نظر النحاة القدماء والمحدثين**، مجلّة الأستاذ، وزارة التربية–بغداد، العدد227، كانون الأول 2018م.

الرّسائلُ الأكاديميّة:

– زيد: إياد محمد، **تعلّق شبه الجملة في شعر امرئ القيس**، جامعة النجاح الوطنية، 2016م.

– الطيّب، أبو طالب، **شبه الجملة مع أمثلة نموذجية من القرآن الكريم**، جامعة الجزائر– كلية العلوم الإسلامية، 2014م.